وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تحت عنوان:

دور البنوك التجارية في تمويل قطاع السياحة في الجزائر

دراسة حالة بنك التنمية المحلية – ولاية قالمة –

من إعداد الطالبتين:

- فاطمة الزهرة راهم

- فـــراح قـــارة

إشراف الأستاذة:

- جزيرة معيزي

الموسم الجامعي: 2018 – 2019

بسم الله الرحمان الرحيم

صدق الله العظيم

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، سبحانه لا اله إلا هو، نحمده ونشكره ونشهد أن لا اله إلا هو سبحانه وتعالى، ونشهد أن محمد صلى الله عليه وسلم عبده ورسوله.

الحمد لله الذي مهد لنا كل سبيل ويسر لنا كل عسير، ووفقنا لهذا العمل المتواضع الذي آمل أن يكون محض إعجاب ورضا أساتذتي الأفاضل ومرجع قيم ينهل به الطلبة من بعدنا.

نتقدم بأسمى معاني التقدير والعرفان والشكر للأستاذة المؤطرة **"جزيرة معيزي"** التي لم تبخل علينا بالنصح والتوجيه طيلة انجازنا هذا العمل.

ولا يفوتنا أن نشكر كل من موظفي مديرية السياحة والصناعة التقليدية، موظفي بنك التنمية المحلية لولاية قالمة – وكالة بوشقوف– وصاحب فندق الفردوس على حسن الاستقبال وافادتنا بالمعلومات والوثائق الرسمية.

ولا يسعنا في النهاية إلا أن ندعو الله عز وجل أن يعود علينا بالخير ويوفقنا لما يحبه ويرضاه في الدنيا والآخرة.

الإهداء

بسم الله الرحمان الرحيم {اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ}

أهدي حلم الأمس وحقيقة الغد قبل أي أحد إلى **"الله الواحد الصمد"** الذي هداني بالقوة والصبر والعزيمة ووفقني في اتمام هذا العمل المتواضع وبفضل منه أهدي عملي هذا:

إلى صاحب السيرة العطرة، والفكر المستنير، إلى من علمني السعي دون انتظار إلى من أحمل اسمه بكل افتخار، والدي الحبيب " **عبد الحق**" أطال الله في عمره.

إلى من تعجز الكلمات عن وصفها فبكل بحور الأحرف والعبارات لن تفي فضلها، إلى التي تقر العين برؤياها ويحن القلب للقياها والدتي الحبيبة **"ليلى سكلول"** أطال الله في عمرها.

إلى رياحين حياتي الذين أعتبرهم نعمة من الله عز وجل أختي **"سلمى"** وأخي **"أيوب"**.

إلى من شاركني السعادة والحزن، وشاطرني لحظات النجاح والفشل، وقاسمني لذة الفرحة ومرارة الألم، رفيق الدرب **"محمد"**.

إلى من أصبحت مكانتها تنافس مكانة إخوتي، توأم روحي **"آسيا"**.

إلى من تقاسمت معي فصول المذكرة خطوة بخطوة " **فراح قارة**"

إلى صديقات الدرب: شهرة، **نسمة، روميساء، نسمة، هناء، سمية**.

إلى كل من حملته ذاكرتي ولم تحملهم مذكرتي

إلى كل هؤلاء أهديهم ثمرة جهدي

فاطمة الزهرة راهم

بسم الله الرحمن الرحيم

{وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ }

صدق الله العظيم

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك.. ولا يطيب النهار إلا بطاعتك .. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك..
الله جل جلاله

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة .. نبي الرحمة ونور العالمين..
سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

أهدي ثمرة جهدي

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار .. و من علمني العطاء بدون انتظار .. إلى من أحمل أسمه بكل افتخار .. أرجو من الله أن يمد في عمرك والدي العزيز ***" عبد السلام "***

إلى سندي الوحيد في الحياة .. إلى معنى الحب و الحنان.. إلى بسمة الحياة وسر الوجود
من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب
أمي الغالية **"فاطمة الزهراء درقة"** شمعة متقدة تنير ظلمة حياتي..
و بوجودها أكتسب قوة لا حدود لها.

إلى أخواي حفظهما الله لي و حماهما من كل شر **"عبد الفتاح"** و **"محمد صالح"**

إلى زوجة أخي الوحيدة التي هي بمثابة أخت لي و صديقة وفقها الله في حياتها **"سمية فيلالي"**

إلى تلك الشمعتين و أعز ما أملك في الحياة بنات أخي **"جمانة"** و **"أسينات"**

إلى مساندتي و صديقتي التي تقاسمت معي هذا العمل المتواضع في السراء و الضراء **"فاطمة الزهرة راهم"**

إلى أعز صديقاتي و رفيقات دربي .. **"سليمة، دنيا، خولة"** تمنياتي لهن بالتوفيق و النجاح في حياتهن

إلى جميع أصدقائي بدون استثناء الذين قضيت معهم أياما لن يمحيها الزمن و ستبقى راسخة في ذاكرتي

و أخيرا و ليس آخرا إلى كل من أحبي و يحبني و مد لي يد العون و ساندني في مشواري الدراسي و لو بكلمة، و إلى كل من سقط اسمه سهوا، إليكم أهدي ثمرة جهدي المتواضع

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
الإهداءات	
فهرس المحتويات	**(I-V)**
فهرس الجداول	**VI**
فهرس الأشكال	**VII**
المقدمة العامة	(أ–ز)
الفصل الأول: الإطار النظري للسياحة وواقعها في الجزائر	
تمهيد	**2**
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للسياحة.	**3**
المطلب الأول: نشأة السياحة و مفهومها.	**3**
الفرع الأول: نشأة السياحة و تطورها.	**3**
الفرع الثاني: مفهوم السياحة.	**5**
المطلب الثاني: ركائز السياحة.	**8**
الفرع الأول: مكونات السياحة.	**8**
الفرع الثاني: مقومات السياحة.	**10**
المطلب الثالث: أنواع السياحة وأهميتها.	**11**
الفرع الأول: أنواع السياحة.	**11**
الفرع الثاني: أهمية السياحة.	**15**
المبحث الثاني: مدى مساهمة السياحة في الاقتصاد الجزائري وسبل تطويرها.	**17**
المطلب الأول: الدور الإقتصادي للسياحة في الجزائر.	**17**
الفرع الأول: الإيرادات السياحية.	**17**
الفرع الثاني: مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي.	**18**
الفرع الثالث: مساهمة القطاع السياحي في ميزان المدفوعات.	**19**
الفرع الرابع: مساهمة قطاع السياحة في التشغيل.	**21**
المطلب الثاني: الوسائل المساعدة في ترقية السياحة في الجزائر .	**22**

الفرع الأول: عصرنة قطاع السياحة والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات.	22
الفرع الثاني: تكثيف الإعلام والدعاية الإشهارية.	23
الفرع الثالث: تعزيز الأمن والاستقرار.	23
الفرع الرابع: الاهتمام بالصناعة الفندقية وتطويرها.	23
المطلب الثالث: الهيئات والمؤسسات الفاعلة في تنمية السياحة الجزائرية.	24
الفرع الأول: مديريات السياحة، المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية ولجنة تسهيل السياحة.	24
الفرع الثاني: وكالة السفر والوكالة الوطنية للتنمية السياحية.	25
المبحث الثالث: المقومات السياحية في الجزائر وآفاقها لسنة 2030.	27
المطلب الأول: المقومات السياحية في الجزائر.	27
الفرع الأول: المناطق الجغرافية.	27
الفرع الثاني: المقومات الأثرية والتاريخية.	30
الفرع الثالث: المقومات المادية.	30
المطلب الثاني: آفاق السياحة في الجزائر لسنة 2030.	32
الفرع الأول: تعريف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.	33
الفرع الثاني: سيرورة إعداد مخطط التنمية السياحية وأهدافه.	33
الفرع الثالث: مخططات إنعاش السوق السياحية في الجزائر.	34
المطلب الثالث: معوقات السياحة في الجزائر.	36
الفرع الاول: غياب إرادة سياسية حقيقية.	37
الفرع الثاني: نقص مراكز الفندقة و الإيواء.	37
الفرع الرابع: وكالات الأسفار.	37
خلاصة	39
الفصل الثاني: البنوك التجارية كأداة تمويلية للقطاع السياحي	
تمهيد	41
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية.	42
المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية.	42
الفرع الأول: نشأة البنوك التجارية و تطورها.	42
الفرع الثاني: مفهوم البنوك التجارية.	43
الفرع الثالث: السمات المميزة للبنوك التجارية.	45

الفرع الرابع: أنواع البنوك التجارية.	46
المطلب الثاني: موارد واستخدامات البنوك التجارية ووظائفها.	49
الفرع الأول: موارد واستخدامات البنوك التجارية.	49
الفرع الثاني: وظائف البنوك التجارية.	53
المطلب الثالث: الإصلاح المالي للنظام البنكي الجزائري.	57
الفرع الأول: الإصلاح النقدي لسنة 1986.	57
الفرع الثاني: قانون 1988 وتكييف الإصلاح.	58
الفرع الثالث: إصلاح 1990 (قانون النقد و القرض).	58
المبحث الثاني: الإطار النظري للتمويل.	60
المطلب الأول: ماهية التمويل.	60
الفرع الأول: تعريف التمويل.	60
الفرع الثاني: أهمية التمويل.	61
الفرع الثالث: أنواع التمويل.	61
المطلب الثاني: أدوات ومصادر التمويل.	63
الفرع الأول: أدوات التمويل.	63
الفرع الثاني: مصادر التمويل.	65
المطلب الثالث: مخاطر التمويل وإجراءات تفاديها.	67
الفرع الأول: مخاطر التمويل.	67
الفرع الثاني: إجراءات تفادي مخاطر التمويل.	68
المبحث الثالث: تمويل المشاريع السياحية.	70
المطلب الأول: مصادر تمويل المشاريع السياحية.	70
الفرع الأول: مصادر التمويل الذاتية و العائلية.	70
الفرع الثاني: التمويل من البنوك التجارية.	71
المطلب الثاني: بدائل تمويل المنشآت السياحية.	75
الفرع الأول: التمويل الايجاري.	75
الفرع الثاني: صيغ التمويل الإسلامي.	77
المطلب الثالث: سياسات منح القروض للمشاريع السياحية.	78
الفرع الأول: أهمية طلب القرض و تحليله.	78

الفرع الثاني: العوامل المحددة لحجم القروض السياحية.	**79**
الفرع الثالث: أسس منح القروض للمشاريع السياحية.	**80**
الفرع الرابع: الأسس التي يتحدد بموجبها حجم القرض.	**81**
خلاصة	**83**
الفصل الثالث: دور بنك التنمية المحلية في تمويل مشروع سياحي بولاية قالمة.	
تمهيد	**85**
المبحث الأول: واقع السياحة في ولاية قالمة.	**86**
المطلب الأول: وضعية السياحة في ولاية قالمة.	**86**
الفرع الأول: نظرة عامة عن ولاية قالمة.	**86**
الفرع الثاني: لمحة عن مديرية السياحة لولاية قالمة.	**87**
المطلب الثاني: المؤهلات السياحية ومتعاملي قطاع السياحة لولاية قالمة.	**88**
الفرع الأول: المؤهلات السياحية.	**88**
الفرع الثاني: متعاملي قطاع السياحة لولاية قالمة.	**91**
المطلب الثالث: آفاق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لولاية قالمة.	**98**
الفرع الأول: الأقطاب السياحية للامتياز.	**98**
الفرع الثاني:أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لولاية قالمة.	**98**
الفرع الثالث: مواضيع المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لولاية قالمة.	**99**
المبحث الثاني: تقديم عام لبنك التنمية المحلية.	**100**
المطلب الأول: نشأة و تعريف بنك التنمية المحلية.	**100**
الفرع الأول: نشأة بنك التنمية المحلية.	**100**
الفرع الثاني: تعريف بنك التنمية المحلية.	**100**
المطلب الثاني: خدمات بنك التنمية المحلية.	**103**
الفرع الأول: حساب الادخار بنسبة تصاعدية.	**104**

الفرع الثاني:تمويل المشاريع السياحية.	**104**
الفرع الثالث: حساب الأمان.	**104**
الفرع الرابع:البطاقات البنكية لبنك التنمية المحلية.	**105**
المطلب الثالث: أهداف بنك التنمية المحلية.	**105**
المبحث الثالث: دراسة مساهمة بنك التنمية المحلية في تمويل فندق بوشقوف.	**107**
المطلب الأول:تقديم العميل طالب القرض.	**107**
الفرع الأول: معلومات عامة حول العميل.	**107**
الفرع الثاني: معلومات عامة حول المشروع.	**107**
الفرع الثالث: معلومات حول القرض.	**108**
المطلب الثاني: اتفاقية قرض متوسط المدى.	**108**
المطلب الثالث: تحليل حساب الاهتلاكات للمشروع.	**115**
الفرع الأول: معلومات خاصة بجدول الاهتلاكات.	**115**
الفرع الثاني: حساب اهتلاك رأس مال القرض.	**115**
الفرع الثالث: حساب اهتلاك سعر فائدة القرض.	**117**
الفرع الرابع: الضريبة على القرض.	**118**
خلاصة	**122**
الخاتمة العامة	**124**
قائمة المراجع	**129**
الملاحق	
الملخص	

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	مساهمة السياحة والسفر في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري خلال الفترة 2010-2016.	19
02	تطور الميزان السياحي الجزائري خلال الفترة 2010-2014.	20
03	تطور مساهمة قطاع السياحة الجزائري في التشغيل خلال الفترة 2010-2014.	21
04	قدرات الاستقبال الإجمالية وعدد الفنادق المعتمدة للسياح لولاية قالمة خلال الفترة 2009-2018.	92
05	عدد المستخدمين (الدائمين و المؤقتين) لولاية قالمة خلال الفترة 2009-2018.	93
06	توزيع توافد السياح خلال الفترة 2009-2018.	94
07	مجموع رقم الأعمال لولاية قالمة خلال الفترة 2009-2018.	95
08	إحصائيات الوافدين على المؤسسات الحموية لولاية قالمة خلال الفترة 2015-2018.	96
09	اهتلاك رأس مال القرض خلال الفترة 2017- 2022.	116
10	سعر الفائدة بالنسبة للقرض خلال الفترة 2017-2022.	117
11	الضريبة على القرض خلال الفترة 2017-2022.	119
12	الضريبة متضمنة الرسم على عاتق الزبون والخزينة خلال الفترة 2017-2022.	120

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	مكونات السياحة.	9
02	أنواع السياحة.	15
03	تطور الميزان السياحي الجزائري خلال الفترة 2010-2014.	20
04	أهم الهيئات والمؤسسات الفاعلة في التنمية السياحة الجزائرية.	26
05	توزيع الحمامات المعدنية على التراب الوطني الجزائري.	29
06	مقومات السياحة في الجزائر.	32
07	السمات المميزة للبنوك التجارية.	46
08	أنواع البنوك التجارية.	48
09	أنواع الودائع.	51
10	تصنيف القروض حسب نوع المقترضين.	75
11	موقع ولاية قالمة من خريطة الجزائر.	87
12	مصالح مديرية السياحة والصناعات التقليدية.	88
13	الموارد الطبيعية لولاية قالمة.	89
14	توزيع توافد السياح لولاية قالمة خلال الفترة 2009-2018.	94
15	إحصائيات الوافدين على المؤسسات الحموية خلال الفترة 2015-2018.	97
16	الهيكل التنظيمي و الخدمات المقدمة من طرف بنك التنمية المحلية -وكالة بوشقوف-	102
17	إهتلاك رأس مال القرض خلال الفترة 2017-2022.	116
18	سعر الفائدة بالنسبة للقرض خلال الفترة 2017-2022.	118
19	الضريبة متضمنة الرسم على عاتق الزبون والخزينة خلال الفترة 2017-2022.	120

المقدمة العامة

يشهد العالم اليوم منافسة شديدة في جميع المجالات لتطوير القطاعات من أجل الوصول إلى الريادة، ولعل أهمها السياحة التي تعتبر من المجالات الاقتصادية الحيوية للكثير من الدول، فهي صناعة متميزة ومورد رئيسي لكسب الدولة إيرادات مالية كبيرة، وذلك يعتمد بشكل كبير على وعي الفرد في الثقافة السياحية التي تبنى على كيفية جذب السياح باستمرار وفي كل الفصول، ولا شك فيه أن الإرث السياحي وما تملكه الدولة من إمكانيات ومواقع سياحية هي التي تؤدي إلى جذب عدد كبير من السياح فهي العامل الأساسي، وبالاعتماد على التطور التكنولوجي الذي يساهم في تطوير وتحسين الخدمات الأساسية المقدمة للتفاعل مع تنمية القطاع السياحي.

فالسياحة أصبحت مرتبطة مع العديد من القطاعات الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، ولدورها المهم في خلق فرص عمل جديدة لمختلف الأعمار وخاصة الشباب لفهمهم عملية جذب السياح الأجانب لما لهم من اختلاط معهم عن طريق مختلف مواقع التواصل الاجتماعي، فصناعة السياحة تعد من أسرع الصناعات من حيث تحقيق معدلات النمو، لذا أصبحت الدول النامية تسعى جاهدة إلى تسخير كافة السبل لتقديم تسهيلات في تشريعاتها للتكفل بتحقيق الأهداف المرجوة من تطوير القطاع السياحي، لتحظى بأهمية كبيرة لدى مختلف المجتمعات والدول.

فالاهتمام بهذا القطاع الاستراتيجي يستلزم على الدولة وضع الآليات والأدوات لتشجيع الاستثمار في هذا القطاع، وكل ذلك يصب في إطار تحقيق تنمية للمجتمع من خلال الاستغلال الرشيد للموارد التي تتحصل عليها الهيئات المختلفة خاصة الإقليمية في تنفيذ العديد من المشاريع التنموية، ومن هذه الهيئات تعتبر البنوك التجارية الركيزة الأساسية والمصدر التمويلي الأساسي لتمويل مختلف المشاريع السياحية.

أما بالنسبة للجزائر وما تزخر به من مقومات سياحية وطبيعية عبر مختلف التراب الوطني الذي يتميز بتنوعه من منطقة إلى أخرى إلا أن نصيبها من السياحة الدولية لا يزال بعيدا جدا عن إمكانياتها، إلا أنها تعتمد على المحروقات بشكل رئيسي في تمويل كل القطاعات الاستراتيجية، وإهمالها للكثير من القطاعات لاسيما قطاع السياحة، ونتيجة لتذبذبات أسعار النفط في الأسواق العالمية من جهة وتفادي احتياطيات البترول، اتجهت الدولة لدعم جل القطاعات ولاسيما قطاع السياحة من خلال البرامج والمخططات.

إشكالية الدراسة

إن من أهم المشكلات التي تواجه الدول النامية عامة في مجال التنمية السياحية يكمن في آليات تمويل عملية التنمية السياحية وهو العنصر الأساسي في تطوير صناعة السياحة، ولذلك انصبت جهود تنشيط السياحة في الكثير من هذه الدول على إيجاد الطرق أو السبل الكفيلة لتمويل المشاريع السياحية، ورغم تدخل الدولة من خلال الأجهزة ووكالات الدعم التي أنشأتها لكن دورها يبقى مرهونا بالدور الذي تلعبه البنوك، وهذا ما يدفعنا لطرح التساؤل الرئيسي:

ما مدى مساهمة البنوك التجارية في تمويل المشاريع السياحية ؟

التساؤلات الفرعية:

لتبسيط وتسهيل الدراسة نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

1- فيما تتمثل أبرز المقومات السياحية في الجزائر ؟
2- فيما تكمن أهم البدائل التمويلية للمشاريع السياحية ؟
3- ما هي الأسس التي يعتمد عليها البنك لمنح القروض في المشاريع السياحية ؟
4- كيف يتم تسيير القرض في بنك التنمية المحلية ؟

الفرضيات:

- ✓ تزخر الجزائر بمقومات سياحية معتبرة لكنها غير مستغلة.
- ✓ تعد البنوك التجارية أهم البدائل التمويلية للمشاريع السياحية.
- ✓ يساهم بنك التنمية المحلية مساهمة معتبرة في تمويل المشاريع السياحية لولاية قالمة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

- ✍ تعد السياحة من أهم الصناعات وأسرعها نموا في العالم، نظرا للكثافة العمالية والتشابكات القوية مع الكثير من القطاعات الأخرى.

- أن التوجه إلى القطاع السياحي والاستثمار فيه يؤدي إلى زيادة الإيرادات المالية التي تعود بالنفع على الاقتصاد الوطني.
- تعد السياحة بديل هام واستراتيجي لقطاع المحروقات في الجزائر.

أسباب اختيار الموضوع:

إن اختيارنا ودراستنا لهذا راجع لأسباب شخصية(ذاتية) وأخرى موضوعية.

أسباب ذاتية:

- الميل الشخصي للتعرف على الموضوع والتعرف على حيثياته.
- الرغبة في دراسة المواضيع المتعلقة بالبنوك لارتباطها بالتخصص "اقتصاد نقدي وبنكي"، ومحاولة إسقاطها على السياحة التي تعد من أهم القطاعات الاستراتيجية في الاقتصاد الوطني.

أسباب موضوعية:

الظروف الاقتصادية التي يشهدها الاقتصاد العالمي عامة والاقتصاد الجزائري خاصة، في مجال أسعار النفط التي تشهد انخفاض وتراجع أسعارها مما يؤدي إلى انخفاض مداخلها لذا يمكن النظر إلى بديل جديد وهي السياحة كبديل لقطاع المحروقات.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف والتطرق على أهم المفاهيم المتعلقة بالسياحة وكل جوانبها.
- التعريف بالإمكانيات السياحية المتواجدة في الجزائر، ومعرفة الآفاق التي رسمت للمشاريع السياحية.
- تسليط الضوء على البنوك التجارية وأهم الجوانب المتعلقة بتمويل المشاريع السياحية.
- إبراز القدرات السياحية لولاية قالمة من خلال دور البنوك في تنشيط الاستثمارات السياحية في الولاية.

منهج الدراسة:

من أجل معالجة الموضوع والوصول إلى النتائج المرجوة اتبع **المنهج التاريخي** ويظهر لنا من خلال السرد التاريخي لنشأة السياحة والبنوك التجارية وكذا نشأة بنك التنمية المحلية، **المنهج الوصفي التحليلي** حيث اعتمدنا عليه في العديد من مواضيع البحث كالتطرق إلى مختلف المفاهيم الخاصة بالموضوع وشرح أبعادها، ومن **دراسة الحالة** يظهر هذا المنهج في الجانب التطبيقي من الدراسة.

أدوات الدراسة:

بالنسبة للأدوات المستخدمة في هذه الدراسة سيتم الاعتماد على جملة من المصادر والمراجع المتنوعة والمتمثلة في:

بالنسبة للجانب النظري: تم الاعتماد على عدد ممكن من الكتب التي تتعرض للموضوع بصورة شاملة أو جزئية، بصفة مباشرة أو غير مباشرة باللغة العربية واللغة الأجنبية، كما تم الاعتماد أيضا على المذكرات والمجلات العلمية والملتقيات والجرائد الرسمية ومواقع الانترنت.

بالنسبة للجانب التطبيقي: فكان عن طريق الملاحظة، المقابلة مع المسؤولين داخل مديرية السياحة لولاية قالمة، ومقابلة شخصية مع مسير فندق الفردوس بلدية بوشقوف، بالإضافة إلى مقابلة مع موظف بوكالة بنك التنمية المحلية لبلدية بوشقوف.

الدراسات السابقة:

1- صليحة عشي، 2011، **الأداء والأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس والمغرب** أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد التنمية.

هدفت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى تبيان مكانة السياحة و دورها في التنمية الاقتصادية و إعطاء لمحة عن السياحة في الجزائر وتونس والمغرب، وكذلك محاولة إظهار الفرق بين وضعية القطاع السياحي في الدول الثلاثة.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة هي أن القطاع السياحي في الجزائر لا يزال في مكانه ويتجلى ذلك في ضعف أداء هذا القطاع من خلال مخرجاته التي كانت في أدنى مستواها مقارنة بتونس والمغرب

ومن ثم فإن بلوغ الجزائر للأهداف المرسومة لإحداث قفزة نوعية في هذا القطاع لا تعدو أن تكون مجرد آمال أكثر من كونها واقع ملموس.

2- أسماء خليل، 2016، **دور السياحة الحموية لتحقيق التنمية المحلية دراسة حالة ولاية قالمة،** أطروحة دكتوراه، تخصص تجارة دولية وتنمية مستدامة.

هدفت الباحثة من خلال دراستها إلى إبراز مدى أهمية السياحة الحموية لولاية قالمة واعتبارها وجهة سياحية مميزة، وكيفية مساهمتها في إعطاء مردود يؤدي إلى التنمية المحلية خصوصا وعلى مستوى الجزائر عموما في مختلف المجالات.

توصلت الباحثة إلى أن التنمية المحلية تعتبر القاعدة الرئيسية لبناء التنمية الوطنية الشاملة بالإضافة إلى أن هناك علاقة وطيدة بين التنمية والسياحة وتجلي دور ومكانة السياحة الحموية في دفع عجلة التنمية في الجزائر والتنمية المحلية على مستوى ولاية قالمة.

3- سهام بجاوية، 2015، **التخطيط السياحي كأداة لتحقيق التنمية السياحية دراسة استرشادية بتجربة تونس، إسقاط على الجزائر،** أطروحة دكتوراه، تخصص الإدارة التسويقية .

تهدف الباحثة من خلال ما تناولته في دراستها إلى إبراز أهمية ودور التخطيط السياحي واعتماد أساليبه وأدواته لتحقيق التنمية السياحية مستعينة بذلك بتجربة تونس ومحاولة إسقاطها على الجزائر.

النتائج المتوصل إليها من الدراسة هي الحركة السريعة التي تميزت بها صناعة السياحة خلال الفترة الأخيرة على المستوى العالمي، أما بالنسبة للجزائر فإن الإحصائيات والظروف الحالية لقطاعها السياحي تشير بوضوح بعدها عن المستوى العالي لمؤهلاتها السياحية الكامنة وعن التنافسية العالمية.

4- لطرش سميرة، 2010،**كفاءة سوق رأس المال وأثرها على القيمة السوقية للسهم دراسة حالة مجموعة من الأسواق رأس المال العربية،** أطروحة دكتوراه تخصص علوم الاقتصادية.

تهدف هذه الدراسة لتبيان كفاءة سوق رأس المال وأثرها على القيمة السوقية للسهم، حيث تطرقت في هذه الأطروحة للدور الذي لعبته الأوراق المالية، وأخذت مجموعة من أسواق رأس المال العربية.

توصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج، إذ تبين وباستعمال مؤشرات السوق أن معظم أسواق المال محل الدراسة تملك القدرة على جذب المدخرات وتشجيع الاستثمار بالشكل الذي يساهم في اتساع السوق واتجاهه نحو الكفاءة.

5– سعاد صديقي، **دور البنوك في تمويل المشاريع السياحية دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي–وكالة جيجل–**، 2006، مذكرة الماجستير، تخصص العلوم الاقتصادية.

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح دور البنوك في تمويل المشاريع السياحية، إذ تطرقت إلى أهم المشاريع والمراكز السياحية على مستوى ولاية جيجل، وإسقاط بنك الجزائر الخارجي على تمويله لهذه للمشاريع .

توصلت إلى أن النتائج المحققة في تمويل السياحة في جيجل من قبل البنك الخارجي لم ترقى إلى المستوى المطلوب، وذلك نظرا للصعوبات التي يواجهها في هذا المجال والعراقيل التي يتعرض لها المستثمرون خصوصا تلك المتعلقة بالحصول على عقار سياحي.

6– أسماء حاجي، 2019، **مساهمة الصناعة الغذائية في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة ولاية قالمة (2009–2017)**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص تجارة وتنمية مستدامة.

تهدف الدراسة سابقة الذكر إلى إبراز أهمية الصناعات الغذائية لولاية قالمة واقتراحها كبديل للمحروقات كذلك تبيان مدى مساهمتها في تحقيق التنمية على مستوى الولاية خصوصا وعلى مستوي التراب الوطني عموما.

وقد توصلت الباحثة في دراستها أن الصناعات الغذائية قد تطورت من سنة إلى أخرى وبمستوى جيد يمكنها من تحقيق تنمية محلية على مستوى ولاية قالمة، أو التراب الوطني ككل وخاصة مؤسسة عمر بن عمر التي تعد الركيزة الأساسية للولاية وقطبا صناعيا بارزا.

7– عبد الرزاق حميدي، 2008، **جودة الخدمات البنكية كمدخل لتحقيق رضا العملاء وزيادة القدرة التنافسية للبنوك دراسة حالة بنك التنمية المحلية**، مذكرة الماجستير، تخصص العلوم الاقتصادية.

تهدف هذه الدراسة إلى منح الأولوية لرضا العملاء في البنوك التجارية، ومحاولة تلبية رغباتهم على أكمل وجه وبأيسر الطرق، وأيضا زيادة القدرة التنافسية من خلال إعطاء أهمية ومكانة لجودة الخدمات البنكية المقدمة.

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى أن البنوك التجارية تمارس نشاطها بصفة أساسية في مجال الخدمات البنكية و المالية اللازمة لإشباع احتياجات عملاء السوق البنكي بشكل يتفق وطبيعة هذه الحاجات، ومن هذا المنطق تتحدد كفاءة البنوك والمؤسسات المالية عموما.

هيكل الدراسة:

للإلمام بجوانب الموضوع تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول بغرض الإجابة عن الإشكالية المطروحة كما قمنا بوضع مقدمة تعتبر كمدخل تمهيدي للموضوع وخاتمة تتضمن أهم النتائج والتوصيات المتعلقة به.

حيث تناولنا في الفصل الأول: **الإطار النظري للسياحة وواقعها في الجزائر**، حيث تم التطرق فيه لعرض مختلف المفاهيم المتعلقة بالسياحة وأنواعها والبنية الأساسية للقطاع السياحي والمتمثلة في المنشآت السياحية وتطرقنا لواقع السياحة في الجزائر.

أما الفصل الثاني فكان بعنوان: **البنوك التجارية كأداة تمويلية للقطاع السياحي**، ويحتوي على عموميات حول البنوك التجارية والتمويل والتطرق إلى أهم مصادر تمويل المشاريع السياحية والسياسات المتبعة من طرف البنك لمنح القروض لهذه المشاريع وهو يهدف لتبيان علاقة البنوك بتمويل المشاريع السياحية.

والفصل الأخير تحت عنوان: **دور بنك التنمية المحلية في تمويل مشروع سياحي بولاية قالمة** ليتضمن الجانب التطبيقي، حيث خصص لدراسة والتعريف بمديرية السياحة بولاية قالمة، وكذلك التطرق إلى نشأة بنك التنمية المحلية، ومن ثم دراسة مشروع سياحي والمتمثل في فندق، من خلال جدول الاهتلاك.

صعوبات الدراسة:

من الطبيعي أن يعترض أي بحث عراقيل وصعوبات تجعل القائم به يفقد قليلا أو كثيرا من الفرص لإتمامه على النحو الذي يرغب فيه، ونظرا لأهمية هذا الموضوع وحساسيته، واجهتنا بعض الصعوبات شكلت قيود وعراقيل لنا أثناء قيامنا بالدراسة الميدانية، منها قلة المشاريع السياحية الممولة من طرف البنوك فمعضمها اعتمد على تمويل ذاتي، كذلك صعوبة الإلمام وإبراز دور البنوك في القطاع السياحي بالنسبة للمشاريع التي لم تشرع العمل بعد، ورفض مسؤولي البنوك تزويدنا بالمعلومات الخاصة بالميزانيات وكذا المشاريع السياحية الممولة من طرفها خاصة الفنادق، غياب بعض المسؤولين لظروف خاصة، فقد تمت المماطلة في تقديم المعلومات بنقص كبير يجعلنا نفقد أهمية موضوعنا ولا نستطيع إيصال نتائج واضحة ودقيقة، وعليه لجئنا إلى مديرية السياحة التي قدمت لنا الوثائق والتسهيلات إلا أنه وعلى الرغم من هذه الصعوبات، فقد حاولنا ونأمل أننا وُفقنا في الإلمام بمعظم جوانب هذا الموضوع.

الفصل الأول

الإطار النظري للسياحة وواقعها في الجزائر

تمهيد

تعكس السياحة مدى التقدم الحضاري والاجتماعي والعلمي للشعوب، وذلك لما لها من أبعاد اقتصادية ثقافية، سياسية، اجتماعية وغيرها، وهي كذلك ظاهرة إنسانية تتصف بالحركة وتتصل اتصالا وثيقا بالعالم الخارجي وبالمجتمع المحلي داخل حدود الدولة، وقد أصبحت في عصرنا الحالي غذاء الروح والترفيه عن النفس لكل إنسان.

فالسياحة تعد أحد القطاعات الأكثر أهمية وديناميكية في العالم، لقدرتها على جلب مداخيل هامة من العملة الصعبة، امتصاص البطالة، وترقية مناطق بأكملها، فهذا القطاع يعد عاملا أساسيا للاستثمار، كذلك يعطي حافزا للقطاعات الأخرى، لذلك تسعى الدول جاهدة لتوفير مناخ استثماري محفز في هذا المجال.

والجزائر واحدة من دول العالم التي تزخر بمقومات سياحية هائلة إلا أنها تحتاج إلى تبني استراتيجية واضحة لتسويقها وحسن استغلالها وسيرها، مع إيصال الصورة الحقيقية لمعالمها ومؤهلاتها لاستقطاب المستثمرين والسياح وهو ما تسعى إليه الدولة من خلال إطلاق برنامج المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للسياحة

تعتبر السياحة اليوم من أهم وأسرع القطاعات نموا على مستوى العالم، حيث أصبحت صناعة متعددة المجالات، لهذا تنامى اهتمام الباحثين والمختصين بها باعتبارها وسيلة فعالة للمساهمة في دفع عجلة التنمية المحلية وترقية المجتمع ككل، كما يلعب الإرث السياحي وما تملكه الدولة من إمكانيات ومواقع سياحية العامل الأساسي في جلب عدد كبير من السياح.

المطلب الأول: نشأة السياحة ومفهومها

قبل التطرق إلى مفهوم السياحة لابد من إلقاء نظرة على نشأتها ومراحل تطورها.

الفرع الأول: نشأة السياحة وتطورها

يصعب تحديد تاريخ نشأة السياحة لأنها لم تنشأ فجأة بل مرت بعدة مراحل باعتبارها ظاهرة من الظواهر الإنسانية التي نشأت منذ خلق الله للأرض وما عليها، فهي قديمة قدم الحياة عريقة عراقة التاريخ، فمنذ أزمان طويلة والإنسان في حركة دائمة بين السفر والتنقل بحثا عن أمنه واستقراره سعيا لكسب رزقه ومعاشه متحررا من قيود بيئية، ومتطلعا إلى العلم والمعرفة.

إذ تحولت ظاهرة انتقال الإنسان لتحقيق رغباته واحتياجاته وشؤون حياته اليومية إلى ظاهرة اجتماعية وثقافية هدفها المتعة والراحة والثقافة والاستجمام، فكانت السياحة في الماضي مجرد ظاهرة اجتماعية وإنسانية، وقد تغيرت النظرة إليها في العصر الحديث وتطورت إلى صناعة مركبة من الصناعات الهامة التي تعتمد عليها الكثير من الدول في تنمية مواردها لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي[1].

وقد مرت في تطورها التاريخي بثلاث مراحل زمنية هي[2]:

أولا: الحقبة الأولى [من خلق الإنسان القرن 14[

بدأت منذ نشأة الإنسان على وجه الأرض و حتى القرن الرابع عشر، وخلال تلك الفترة كان الإنسان بدائيا ووسيلة انتقاله بدائية، إذ كان ينتقل من مكان لأخر سيرا على الأقدام، أو باستخدام الدواب، والتي قام بعد

---

[1] ماهر عبد الخالق السيسي، **مبادئ السياحة**، دار مجموعة النيل العربية، مصر، الطبعة الأولى، 2001، ص15.

[2] سعيد البطوطي، **شركات السياحة ووكالات السفر**، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، الطبعة الأولى، 2010، ص ص14- 23.

ذلك بتطوير استخدامها في تنقله لجر العربات بنقل الركاب والبضائع، وقام بتمهيد الطرق لسير تلك المركبات وقد تم استخدامها بشكل منتظم من القرن الخامس عشر، وتم تطويرها وأصبحت منتشرة وشائعة الاستعمال في إنجلترا في القرن الثامن عشر، تزامن ذلك مع تطوير استخدام الإنسان لجذور الأشجار في انتقاله عبر المجاري المائية، وقام بتصنيع السفن التي كانت بدائية في البداية، وكانت الأغراض الرئيسية للانتقال في تلك الفترة لا تتعدى ما يلي:

- انتقال الإنسان من مكان إلى آخر لغرض التجارة وبيع المنتجات، الدراسة والتعلم، العلاج؛
- الانتقال لغرض ديني لزيارة المعالم الدينية المختلفة مثل: زيارة البقاع المقدسة كمكة وفلسطين؛
- الأغراض الترفيهية والاستجمام من خلال الانتقال للمناطق ذات المناخ الجيد، ومن أهم المناطق المستهدفة للزيارة الآثار الفرعونية المصرية، عجائب الدنيا السبع وغيرها.

ثانيا: الحقبة الثانية [من 14– 19[

تمثل الفترة ما بين القرن الرابع عشر وبداية القرن التاسع عشر التي شهدت قيام الثورة الصناعية واختراع المحرك البخاري على يد "جيمس وات"، واستخدامه في السفن والقطارات، أدى ذلك إلى جعل السفر عبر البحار والسكك الحديدية أكثر الطرق استخداما، مما ساعد في سرعة تطور الطرق والمواصلات التي أدت إلى سرعة نمو صناعة السفن وتشجيع الإنسان على السفر.

وفي 15 سبتمبر عام 1830، تم افتتاح شركة ليفربول ومانشستر للسكك الحديدية في إنجلترا وكذلك قام المبتكر البريطاني توماس كوك بإنشاء أول وكالة للسفر، ونظم أول رحلة جماعية في 5 جويلية 1841 بالقطار شمال لندن، وامتدت إلى مصر، لذلك يعتبر توماس كوك أول من أنشأ وكالة سفر حديثة.

وكذلك من الأسباب الرئيسية التي ساعدت في تطور السياحة خلال تلك الفترة تعاظم دور الكنيسة والتي أصبحت حتى يومنا هذا من أهم المزارات السياحية في العديد من البلدان، وظهور الطباعة في القرن الخامس عشر وانتشار كتب الرحالة الأوائل عن رحلاتهم التي قاموا بها ووصفهم للبلدان التي زاروها، وكان للرحالة العرب الفضل في ذلك، حيث كانت بلادهم في تلك الفترة من أكثر بلدان العالم تقدما ومن أبرزهم، الرحالة ابن بطوطة صاحب الكتاب الشهير، **"تحفة الأنظار في غرائب الأنصار وعجائب الأسفار"** الذي وصف فيه رحلاته إلى بلدان آسيا وإفريقيا، كذلك الرحالة أبو عبيدة البكري، كتابه الشهير عن إفريقيا بعنوان: "**المسالك والممالك**"

وخلال تلك الفترة أصبح الأوروبيون أكثر فضولا وتطلعا للتعرف على العالم الخارجي مما أدى إلى كثرة الرحلات البحرية وأصبح السفر للأغراض ثقافية، وفنية الأكثر شيوعا في أوروبا.

ثالثا: الحقبة الثالثة

في تلك الحقبة منذ بداية القرن التاسع عشر، بدأ ازدهار السياحة واهتمام الدول بها ودعمها وفتحت أبواب الكسب الكثير للناس، واتسعت آفاقهم بظهور علماء وفنانين في جميع المجالات سواء العلمية الأدبية أو الفنية، فكانوا يذهبون إلى عواصم العالم والمدن الشهيرة لمشاهدة آثارها ومراكزها الثقافية والفنية خاصة مع التطور التكنولوجي، وصناعة الطائرات العملاقة ذات المحركات النفاثة، وكذلك الحال التطور السريع في جميع وسائل السفر الأخرى، وفي تلك الفترة شهد العالم حربين عالميتين مدمرتين هما الحرب العالمية الأولى (1914-1918م) والحرب العالمية الثانية (1939-1945م)، وما كان لها من أضرار كثيرة على العالم ككل.

وبنهاية الحرب العالمية الثانية، وإحلال السلام في العالم، حدثت طفرة كبيرة في صناعة السياحة حيث نشطت السياحة دوليا، رافق ذلك التطور في طرق المواصلات والفنادق والبنية التحتية والفوقية للسياحة، كما تطورت وازدهرت في العصر الحديث، وأصبحت علم بذاته يدرس، وله قواعده وأصوله.

الفرع الثاني: مفهوم السياحة

أصبحت السياحة في وقتنا الحالي غذاء الروح والترفيه عن النفس يتمتع بها أو يمارسها كل إنسان ويختلف مدى تأثره بها حسب نوعية العمل الذي يمارسه أو بطبيعة البيئة التي يعيشها ووقت الفراغ المتوفر لديه.

أولا: تعريف السياحة

لقد اختلفت التعاريف حول مصطلح السياحة، واجتهد عدد كبير من العلماء والمختصين والباحثين في إيجاد تعريف شامل ودقيق لها، وكانت الآراء متباينة كل على حسب تخصصه وميوله ودراساته.

التعريف الأول: حسب تعريف منظمة السياحة العالمية التابعة لهيئة الأمم المتحدة

السياحة هي: "نشاط السفر بهدف الترفيه، وتوفير الخدمات المتعلقة لهذا النشاط"[1].

[1] أدهم وهيب مطر، **التسويق الفندقي وبيع وترويج الخدمات السياحية والفندقية الحديثة**، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة الأولى، 2014، ص17.

التعريف الثاني: حسب تعريف بعض الكتاب العرب

"السياحة هي ظاهرة الانتقال المؤقتة التي يقوم بها عدد كبير من الناس، فيتركون مكان إقامتهم والتوجه إلى دول أخرى (السياحة الخارجية)، أو ينتقلون إلى مدن داخل بلدهم (السياح الداخلية) ولا شك أن المدة التي يستغرقها هذا الانتقال تختلف بحسب رغبة السائح وتتوقف على مقدرته المالية على الإنفاق في الخارج مدة طويلة أو قصيرة، وقوانين النقد في البلد التي يخرج منها ومدى تأثير المحفزات السياحية في البلد الذي يزوره، ومدى رخص تكاليف المعيشة فيه"[1].

عرفها **علاء الدين البكري** على أنها: "مجموعة الأنشطة الحضارية والاقتصادية والتنظيمية الخاصة بانتقال الأشخاص إلى بلد غير بلدهم الأصلي وإقامتهم فيه لمدة لا تقل عن أربع وعشرين ساعة، أي بقصد عدا قصد العمل الذي يدفع فيه أجر داخل البلد المزور"[2].

عرفها **جعفري** تعريفا بسيطا على أنها: "دراسة الإنسان بعيدا عن موطنه، ودراسة الصناعة التي تستجيب لحاجات هذا الإنسان، ومعرفة تأثيرات الإنسان والصناعة على الدول المضيفة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا"[3].

السياحة هي "مجموعة الأحداث والعلاقات الناتجة عن سفر وإقامة غير أصحاب البلد والتي لا يكون لها أي ارتباطا بأي نشاط ربحي أو نية للإقامة الدائمة حيث تكون بمثابة الحركة الدائرية التي يبدأ فيها الشخص، أو مجموعة من الأشخاص الترحال بداية من البلد الأصلي أو مكان الإقامة الدائمة، وبالنهاية العودة إلى نفس المكان"[4].

التعريف الثالث: حسب تعريف بعض الكتاب الأجانب

السياحة هي: "نشاط إنساني يتمثل في مغادرة محل الإقامة، لأسباب نفسية وجسدية"[5].

---

[1] خليل محمد سعد، **مبادئ علم السياحة**، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2017، ص7.

[2] نعيم الطاهر، سراب إلياس، **مبادئ السياحة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2007، ص31.

[3] حميد الطائي، **أصول صناعة السياحة**، دار الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2001، ص21.

[4] مصطفى يوسف الكافي، **فلسفة اقتصاد السياحة والسفر**، دار الجامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2016، ص38.

[5] Marc Boyer**, le tourisme de l'an 2000**, presses universitaires, Lyon, 1999, p8.

مما سبق يمكن استنتاج تعريف للسياحة كما يلي: هي أكثر من صناعة خدماتية بل هي ترابط وتوافق معقد بين صناعات ونشاطات مختلفة تتوزع بين الإرث التاريخي، جمال الطبيعة، المناخ، عادات وتقاليد، الفنادق النقل، الطعام ...، وكل هذا الترابط مبني على العوامل الأساسية والتي هي الإنسان، الطبيعة والزمن، وهكذا فإن السياحة تؤثر وتتأثر بالمحيط الاجتماعي، الثقافي، الاقتصادي، السياسي، البيئي والتكنولوجي.

ثانيا: خصائص السياحة

تتميز السياحة بمجموعة من الخصائص نوجزها فيما يلي:

- ✓ السياحة ظاهرة متعددة الأبعاد لها نشاطات كثيرة ومتنوعة وتسهم كل منها في خدمة شاملة للسائح وتتطلب بالضرورة جهد وتعاون، وسياسة مشاركة، وتنسيق بين المراكز السياحية، وأصحاب الفنادق، ومنظمي الرحلات السياحية؛
- ✓ تتسم طبيعة السياحة بالديناميكية، وتخضع للأفكار المتغيرة الجديدة، وتتحكم في أوضاعها (السياح) ويجب أن تكون على أعلى درجة من الجمال والتنظيم لكي توائم طبيعة ظروف العملاء القادمين من أجل المتعة؛
- ✓ تتميز السياحة بأنها موسمية النمط[1].
- ✓ تشعب وتعدد مكونات النشاط السياحي وارتباطها بكثير من الأنشطة الاقتصادية ملائمة للمناخ السياحي بمفهومه الشامل يعتبر من العوامل المؤثرة على المنتج السياحي؛
- ✓ ارتباط السياحة بقضايا التنمية الاقتصادية والسياحية في كثير من الدول خاصة النامية؛
- ✓ تعدد وتباين أنواع السياحة وأغراضها[2].
- ✓ توفر الهياكل الأساسية القاعدية، كشبكات النقل، الخدمات المرفقة "المياه والكهرباء"، وسائل الاتصال توفر الأمن والاستقرار؛
- ✓ توفر المنشآت للإقامة المتمثلة في الهياكل الفندقية وغيرها من وسائل الإقامة التكميلية للمخيمات؛
- ✓ تعتبر السياحة صادرات غير منظورة، فهي لا تتمثل في ناتج مادي يمكن نقله من مكان إلى آخر وهي تعتبر واحدة من الصناعات القليلة التي يقوم المستهلك فيها بالحصول على المنتج بنفسه من مكان انتاجه[3].

---

[1] محمد الصيرفي، **مهارات التخطيط السياحي**، دار المكتب الجامعي الحديث للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2009، ص ص21، 22.

[2] سمر رفقي الرحبي، **الإدارة السياحية الحديثة**، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2014، ص25.

[3] مصطفى يوسف كافي، **مدخل إلى علم السياحة**، دار ألفا للوثائق للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2017، ص49.

المطلب الثاني: ركائز السياحة

تعتبر السياحة ظاهرة من ظواهر العصر، تنبثق من الحاجة المتزايدة إلى الراحة والإحساس بجمال الطبيعة وغيرها فهي تزخر بمجموعة من المكونات والمقومات التي ترتكز عليها.

الفرع الأول: مكونات السياحة

تتداخل نشاطات السياحة مع العديد من المجالات، وفيما يلي أهم مكوناتها التي يجب أخذها بعين الاعتبار في أي عملية تخطيط، ومنها:

أولا– عوامل وعناصر جذب الزوار: تتضمن العناصر الطبيعية مثل المناخ، التضاريس، الشواطئ البحار الأنهار، الغابات، المحميات، والدوافع البشرية مثل: المواقع التاريخية، الحضارية، الأثرية، الدينية، مدن الملاهي والألعاب.

ثانيا– مرافق وخدمات الإيواء والضيافة: مثل الفنادق، النزل، بيوت الضيافة، المطاعم [1].

ثالثا– خدمات مختلفة: مثل مراكز المعلومات السياحية ووكالات السياحة والسفر، ومراكز صناعة وبيع الحرف اليدوية، البنوك، والمراكز الطبية والبريد والشرطة[2].

رابعا–خدمات النقل: تطور السياحة مرتبط بشكل مباشر مع تطور المواصلات في المنطقة، ومن المهم أن تكون جميع المناطق السياحية سهلة الوصول من خلال شبكة من الطرق البرية أو الممرات المائية ليتسنى للمسافر زيارة الأماكن السياحية المختلفة[3].

خامسا– خدمات البنية التحتية: تشمل توفير المياه الصالحة للشرب والطاقة الكهربائية والتخلص من المياه العادمة والفضلات الصلبة، وتوفير شبكة من الطرق والمواصلات[4].

---

[1] مصطفى يوسف الكافي، **أخلاقيات صناعة السياحة والضيافة**، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2014، ص41.

[2] عصام حسن السعيدي، **الدلالة و الإرشاد السياحي**، دار الراية للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009، ص132.

[3] خالد مقابلة، **فن الدلالة السياحية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2003، ص 28.

[4] عصام حسن السعيدي، **الدلالة و الإرشاد السياحي**، مرجع سبق ذكره، ص132.

سادسا– عناصر مؤسسية: تتضمن خطط التسويق، وبرامج الترويج للسياحة مثل: سن التشريعات والقوانين والهياكل التنظيمية العامة، دوافع جذب الاستثمار في القطاع السياحي، وبرامج تعليم وتدريب الموظفين في القطاع السياحي.

سابعا–السائح: هو الشخص الذي يزور دولة ما غير وطنه الذي يقيم فيه بصورة دائمة ومعتادة لأي سبب من الأسباب عدا قبول وظيفة بأجر في الدولة التي يزورها، أي تغيير مكان الإقامة المعتادة لفترة مؤقتة[1].

يمكن إيجاز المكونات السابقة الذكر في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): مكونات السياحة

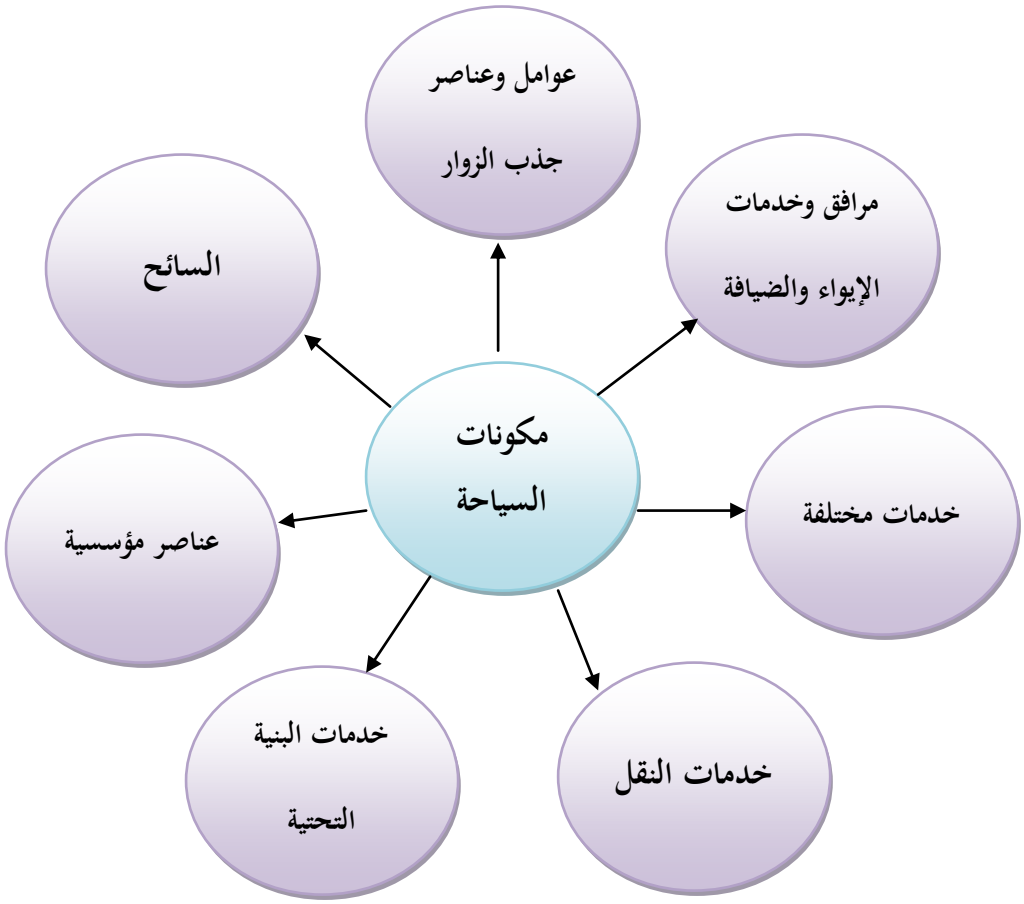

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على ما سبق ذكره.

[1] فؤاد بن غضبان، **الجغرافيا السياحية**، دار اليازوري العلمية، الأردن، الطبعة الأولى، 2014، ص51.

الفرع الثاني: مقومات السياحة

ترتكز السياحة على مجموعة من المقومات الطبيعية والبشرية والمالية وغيرها نوجزها كالتالي:

أولا– المقومات الطبيعية: وتتمثل في الموارد الطبيعية التي رزق الله بها بعض البلدان، ومن أهم هذه الموارد: البحار، الأنهار، المناخ، الواحات، الجبال، الغابات، الجو اللطيف، المناطق الساحرة، الثلوج، المياه المعدنية... .

ثانيا– المقومات البشرية: تتمثل في الإنجازات السياحية الجديدة والمضافة إلى الإنجازات الكبيرة التي تركها الأجداد، واستكملتها الأجيال المتلاحقة وإلى جانب ما تركه الآباء والأجداد من ثروات سواء كانت تاريخية أو إسلامية أو غيرها من الآثار القديمة التي تزخر بها بعض الدول.

ثالثا– المقومات المالية: رأس المال هو المقوم الأساسي الثالث من مقومات السياحة حيث يعتبر من أهم المقومات التي تعمل على استثمار الأموال في مختلف المشاريع السياحية بإقامة المنشآت السياحية والفنادق والشركات السياحية وغيرها من معدات وأدوات ومباني، لذا يعد رأس المال مقوم أساسي لما له من أهمية كبيرة للقيام بالمشاريع الاستثمارية المختلفة وتدعيم الخدمات السياحية[1].

رابعا–المقومات الأثرية التاريخية: تشتمل المقومات الأثرية ما أنتجته الحضارات الإنسانية من إرث تاريخي عريق يصل الإنسان بماضيه.

خامسا–المقومات الثقافية والدينية: يقصد السياح كثيرا دولة ما للتعرف على العادات والتقاليد السائدة بين فئاتها المجتمعية، حيث يشاركون في الفعاليات الأدبية، الشعرية المتعددة على أراضيها، ويزورون المعارض والمتاحف الأثرية لمشاهدة ما فيها من آثار، كما أن هناك من يقصدون الأماكن الدينية المقدسة كالمساجد والكنائس والمزارات[2].

---

[1] مصطفى يوسف كافي، **صناعة السياحة و الأمن السياحي**، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، الطبعة الأولى، 2009، ص18.

[2] سمر حسن سليمان، مقومات السياحة، تاريخ الاطلاع 2019/03/01، https://mawdoo3.com.

سادسا- المقومات السياسية تأخذ هذه المقومات شكلا جديدا بين المقومات السياحية، حيث يعتبرها الكثيرون من خبراء السياحة والمختصين نوعا خاصا من المقومات السياحية التي لا تمثل شيئا ملموسا بذاته، ولكنها تعكس الظروف والعوامل السياسية السائدة في الدول السياحية لذلك فإنها ذات دلالة وأهمية خاصة[1].

المطلب الثالث: أنواع السياحة وأهميتها

السياحة هي واحدة من أهم مصادر الدخل التي تعتمد عليها الكثير من دول العالم، إذ يشكل وفود الناس إلى مكان ما لفترة مؤقتة واستفادتهم بخدمات ومنتجات هذا المكان استفادة ومنفعة كبيرة، فضلا عن إمكانية تبادل الخبرات والثقافات، وتختلف أنواع السياحة وتتعدد.

الفرع الأول: أنواع السياحة

يمكن تقسيم السياحة إلى نوعين رئيسيين هما: تقليدية وحديثة، يتفرع كل منهما مجموعة من الأنواع الفرعية والمتمثلة في:

أولا- الأنواع التقليدية للسياحة

تشمل الأنواع التقليدية للسياحة ما يلي:

أ-السياحة الترفيهية

يعتبر من العناصر الأساسية لأي نشاط سياحي، إذ يستهدف الفرد من خلال الترويج عن النفس الاستجمام والراحة بعيدا عن روتين الحياة اليومي، والضغوطات المستمرة.

ب- السياحة العلاجية

يرتبط هذا النوع بالبحث عن الاستشفاء والعلاج من الأمراض المختلفة، كما قد يكون هذا النوع غرض للحصول على فترة نقاهة، أو قضاء وقت بعد فترة المرض والعلاج، وقد اشتهرت هذه السياحة وانتشرت بشكل كبير وخاصة مع وجود عدد من الأماكن والمزارات السياحية التي تعد مكانا مناسبا لهذا النوع من العلاج كالأماكن التي يوجد بها المياه الكبريتية، أو الرمال المشعة أو العلاج بطمي البحر، وذهب البعض إلى اعتبار أن

[1] صبري عبد السميع، **التسويق السياحي والفندقي أسس علمية تجارب عربية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية بحوث ودراسات، القاهرة، 2006، ص195.

السياحة العلاجية يمكن أن يتم ربطها بالبيئة وأطلق عليها: "السياحة العلاجية البيئية" التي هي في حد ذاتها علاج للإنسان العصري الذي يعاني من القلق والتوتر والاكتئاب نتيجة الزحام والتلوث وضغط العمل.

ج–سياحة المهرجانات الفنية

قد نشأ هذا النمط من السياحة مع تطور الحركة الفنية على المستوى الدولي، والتي شهدت تنظيم العديد من المهرجانات والمسابقات في مجالات الفنون المختلفة كالمسرح، الفنون الشعبية والتشكيلية، وقد جذبت هذه المهرجانات العديد من السائحين سواء بغرض المشاركة في فعاليات تلك المهرجانات وأنشطتها أو لمجرد الحضور والمشاهدة والاستمتاع بما يقدم فيها.

د– السياحة الثقافية

تعد السياحة كنشاط لها جانب ثقافي حيث أن مجرد التنقل من مكان إلى آخر نشاط ينطوي على الحصول على معلومات وإشباع الرغبة في المعرفة والاطلاع على ثقافات أخرى ومعالم مختلفة تثري الجانب المعرفي والثقافي لدى السائح.

وتتضمن السياحة الثقافية الأنشطة التي يقوم بها السائحون بهدف التعرف على معلومات جديدة تثري تجاربهم، وتتيح لهم جوانب حديثة ليس لديهم خبرة مسبقة عنها، أو تضيف إلى معلوماتهم وخبراتهم إضافات أخرى، ومن أمثلة هذا النوع من السياحة زيارة معارض الكتب المختلفة، زيارة المعالم الأثرية والمتاحف التي تزخر بالعديد من الآثار والاستفادة من المعلومات المقدمة من هذه الأماكن والآثار العريقة.

هـ–سياحة رجال الأعمال

وهي التي تمثل نشاط رجال الأعمال في الانتقال والإقامة في الدول المختلفة، لإتمام الاتفاقيات التجارية، أو المشاركة في المعارض التجارية العالمية ويعد نشاطا حديثا ارتبط بتدفق رؤوس الأموال، وزيادة المشاركة الدولية في مجال الاستثمارات والشركات متعددة الجنسيات[1].

[1] أماني رضا، **الإعلام والسياحة**، دار أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي، مصر، الطبعة الأولى، 2017، ص ص15-37.

و- السياحة الطبيعية

تلعب الطبيعة دورا مهما في جذب السياح إليها، خاصة إذا كانت تتميز ببيئة نظيفة لا يسودها التلوث الذي ازداد بسبب كثرة المصانع و المعامل، وتعد المغريات السياحية الحية من تنوع نباتات وحيوانات مقصدا للسائحين للتمتع بجمال الطبيعة[1].

ثانيا-الأنواع الحديثة للسياحة

تتعدد أنواع الأنشطة السياحية التي تندرج تحت تصنيف الأنواع الحديثة لها والتي تتميز بملاحقة ومجارات التطور والتغير المتلاحق في المجتمع وفيما يلي تسليط الضوء على بعضها[2]:

أ-سياحة المغامرة

يعتبر هذا النوع موجه للمجموعات السياحية التي تهدف إلى ممارسة ومعايشة خصائص معينة، وهي تعتمد على طول فترة إقامة السائح، بحيث تسمح له هذه الإقامة بالترفيه والاستجمام، وفي الوقت نفسه التعايش مع العادات والتقاليد والمناظر الطبيعية متوفرة في هذه المنطقة.

ب-السياحة التطوعية

تقوم فكرتها على وجود مجموعتين من المنظمات الداعمة لهذا النوع من السياحة، منظمات مرسلة ومنظمات مستقبلة أو مضيفة، بمعنى أنها تكون منظمة ومقننة ويشرف عليها من قبل الدولة التي ترسل هذه المجموعة، والدولة التي تستقبل هذه المجموعات إذ الهدف الأساسي لهذا النوع من السياحة هو تبادل الثقافات والمساعدة في تغيير الصور النمطية السلبية عن دولة ما.

د-سياحة مشاهدة الآثار الغارقة

ابتكرت شركات السياحة الأمريكية برامج سياحية جديدة من نوعها، وهي إتاحة الفرصة لهواة المغامرات البحرية لرؤية ومشاهدة الآثار الغارقة، ورؤية عمل منقبي الأعماق من خلال شاشات موجودة في حجرات سفن التنقيب التي أعلنت بعضها تنظيم رحلات من هذا النوع.

---

[1] أحمد الجلاد، **البيئة المصرية و قضايا التنمية**، دار عالم الكتب، الطبعة الأولى، القاهرة، 1998، ص 143.

[2] أماني رضا، مرجع سبق ذكره، ص30-37.

والجدير بالذكر أن هناك بعض الأنواع الأخرى للسياحة:

أ- سياحة دينية: تعني السفر من دولة لأخرى أو الانتقال داخل حدود دولة بعينها لزيارة الأماكن المقدسة لأنها سياسة تهتم بالجانب الروحي للإنسان فهي مزيج من التأمل الديني والثقافي، أو السفر من أجل الدعوة للقيام بعمل خيري[1].

إذ تعد السياحة الدينية الأكثر فائدة للبلدان الإسلامية لأنها ستفتح آفاقا عديدة في المجالات الثقافية والاقتصادية ذلك أن الاهتمام بالمواقع الدينية واكتشاف معالمها ومرافقها وتطويرها هو الذي سيقود إلى النهضة السياحية في البلدان الإسلامية[2].

ب- سياحة المؤتمرات: تشمل جميع أنواع المعارض وأنشطتها المختلفة مثل المعارض الصناعية، التجارية، الفنية ومعارض الكتاب، فمن خلالها يستطيع الزائرون التعرف على آخر الإنجازات التكنولوجية والعلمية للبلدان المختلفة والتي تعتبر من عوامل الجذب السياحي وتنشيطه.

ج- سياحة التسوق: هي سياحة يكزن غرضها التسوق و شراء منتجات بلد ما تسري عليها التخفيضات من أجل الجذب السياحي مثل مهرجان السياحة والتسوق بدبي من كل عام[3].

د- السياحة البيئية: عرفها المجتمع الدولي للسياحة البيئية على أنها: السفر المسؤول إلى المناطق الطبيعية التي تساهم في الحفاظ على بيئة هذه المناطق وتحسين نوعية حياة للمجتمع المحلي[4].

هـ- السياحة الرياضية: تشمل توفر جميع المستلزمات الرياضية لهذه السياحة، سواء كانت داخلية أو خارجية فيسافر إليها السياح، أوقات ممتعة[5].

نلخص أنواع السياحة بصفة عامة كما يلي:

---

(1) عصام حسن السعيدي، **التسويق و الترويج السياحي و الفندقي**، دار الراية للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009، ص 142.

(2) عبد الصاحب الشاكري، **آفاق السياحة**، دار النشر والاستشارات التكنولوجية، بريطانيا ،الطبعة الأولى، 2007، ص19.

(3) عصام حسن السعيدي، **التسويق و الترويج السياحي و الفندقي**، مرجع سبق ذكره، ص 142.

(4) أكرم عاطف رواشدة، **السياحة البيئية الأسس والمرتكزات**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2008، ص65.

(5) سمر رفقي الرحبي، مرجع سبق ذكره، ص ص23، 24.

الشكل رقم (02): أنواع السياحة

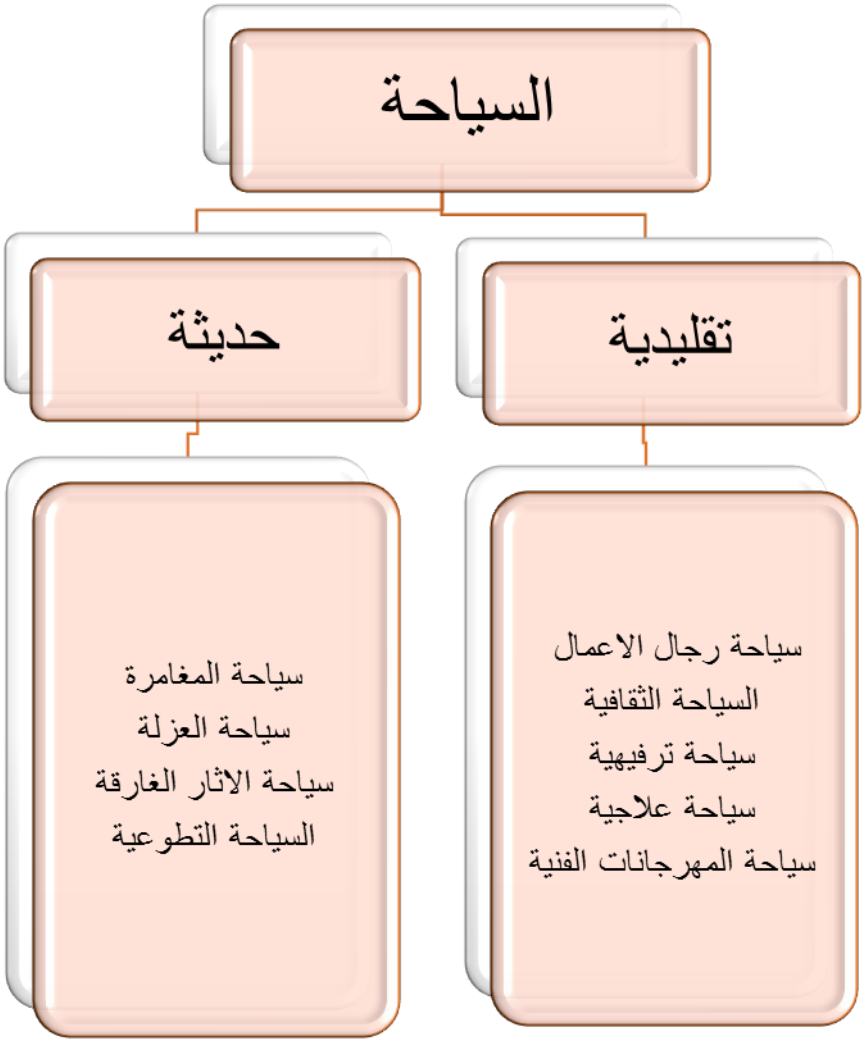

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على ما سبق ذكره.

الفرع الثاني: أهمية السياحة

تحقق السياحة أهمية كبيرة من الناحية الاقتصادية، الاجتماعية، الدولية وغيرها:

أولا: الأهمية الدولية

- تساهم في توفير إيرادات الدولة من العملة الصعبة؛
- تساعد على تحقيق التقارب والتفاهم بين الشعوب في العالم، مما يؤدي إلى تكوين رأي عام دولي للسلام والأمن الدوليين، كما تساهم في التقارب الحضاري، الثقافي والرياضي بين الشعوب في العالم [1].

[1] زيد منير عبوي، **مبادئ السياحة الحديثة**، دار المعتز للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2016، ص ص32، 33.

- تؤثر السياحة على المبادلات الدولية (ميزان المدفوعات)؛
- تعتبر السياحة عامل مولد ومنشط للأنشطة الإنتاجية مباشرة وغير مباشرة[1].

ثانيا–أهمية اقتصادية

نتيجة لقدوم سائحين إلى بلد معين يؤدي إلى زيادة حجم العمالة، وبالتالي تنخفض نسبة البطالة فمثلا: إنشاء مركب سياحي أو فندق يؤدي إلى خلق مناصب عمل جديدة كإنشاء فندق لاس بالماس بإسبانيا أدى إلى خلق 2500 منصب شغل جديدة[2].

ثالثا– أهمية ثقافية واجتماعية

تتمثل هذه الأهمية فيما يلي[3]:

أ– زيادة العلم والثقافة: فالسائح يكتسب علما ومعرفة ويستفيد من ثقافات الآخرين ومهاراتهم فيأخذ ما صفى، ويترك ما كدر، وقد كان السلف يحرصون كل الحرص على السياحة في طلب العلم.

ب– اكتساب المعيشة: حيث يمكن للسائح أن يجعل سياحته وسيلة هامة لاكتساب المعيشة وبابا واسعا من أبواب التثمير وإقامة المشاريع الصناعية والتجارية والاقتصادية وتبادل السلع عن طريق الاستيراد والتصدير.

ج– تحصيل الآداب: إن لقاء السائح مع الأدباء قد يكسبه من أخلاقهم الحسنة، وسلوكهم الطيب قدرا كبيرا كما يكسبه من أدبهم شيئا كثيرا تسموا طباعه فيعلوا قدره ويرتفع ذوقه.

ويمكن استخلاص أن قطاع السياحة يعتبر من القطاعات الحيوية التي تؤدي دورا رياديا في كثير من دول العالم بما تحقه من تدفقات مالية وخلق فرص عمل، إلا أن الأمر يتطلب توفير بيئة سياحية ملائمة للنهوض بهذا القطاع الذي يعتبر قطاعا حساسا يدعم عملية التنمية بشتى مجالاتها.

---

(1) محمد الفاتح محمود المغربي، **تسويق خدمات السياحة**، دار الجنان للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2016، ص146.

(2) أحمد فوزي ملوخية، **اقتصاديات الفنادق**، مركز الإسكندرية للكتاب للنشر و التوزيع، الإسكندرية، 2009، ص 59.

(3) محمد شاهجان الندوي، **السياحة أحكامها وآدابها في ضوء القانون والشريعة**، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 2017، ص ص61- 70.

المبحث الثاني: مدى مساهمة السياحة في الاقتصاد الجزائري وسبل تطويرها

تعتبر السياحة قطاعا يساهم بشكل كبير في ترقية الاقتصاد ككل، ولكي تنهض الدولة الجزائرية بهذا القطاع يجب أن تعمل على عصرنته وإضافة تكنولوجيات متطورة تسهل التعامل والاتصال، وتقديم خدمات سياحية فعالة في وقت قصير، هذا بالإضافة إلى تخصيص وكالات سياحية وبرامج ومؤسسات تسهر على تطوير السياحة والاستفادة منها كما يلزم.

المطلب الأول: الدور الاقتصادي للسياحة في الجزائر

بإمكان السياحة في الجزائر أن تمثل قطاعا اقتصاديا رئيسيا لضخ العملات الصعبة، وجذب الاستثمارات الأجنبية، كما يمكن أن توفر فرص عمل لا يستهان بها، ويمكن من تحقيق استغلال أمثل للموارد الطبيعية البشرية، الحضارية والتاريخية المتاحة لخدمة الاقتصاد والمجتمع، وفيما يلي بعض المؤشرات الدالة على ذلك.

الفرع الأول: الإيرادات السياحية

تعتبر الإيرادات السياحية من أهداف السياسة العامة المتعلقة بتنمية وتطوير هذا القطاع بمختلف أنشطته وتعد أيضا من العناصر التي تستغلها الحكومات في تحسن الأداء الاقتصادي والاجتماعي، لاسيما إذا كانت هذه الإيرادات تشكل قدرا معتبرا في الناتج الوطني الإجمالي، إذ يصبح من الضروري التركيز على العوامل الأساسية المؤثرة في حجم الإنفاق السياحي الذي يتوقف عليه حجم الإيرادات السياحية[1].

ومن البديهي أن هذه الإيرادات تتحقق من إنفاق السائحين في الدول السياحية المضيفة على مختلف السلع والخدمات السياحية، وأيضا من مختلف الأنشطة المرتبطة بهذا القطاع، إذ كلما اتسع نطاق الخدمات السياحية كلما ازدادت الإيرادات المتأتية منها[2].

ففي حالة الجزائر لم يحدث تطور في حجم الحركة السياحية الدولية، وكان ذلك نتيجة حتمية لضعف مكونات العرض السياحي من فنادق وخدمات سياحية، والبنية الأساسية وغيرها، إضافة إلى الأوضاع السياسية

(1) Isabelle frochot, patrick legohéral, **le marketing du tourisme** , dunod, Paris, 2007, p102.
(2) ibid, p102.

والأمنية الصعبة التي عاشتها البلاد خلال عقد التسعينات ولا شك أن هذا الوضع ساهم في تعقيد أضاع القطاع ومن ثم أثر سلبا على حجم الإيرادات المتأتية منه[1].

الفرع الثاني: مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي

تشير إحصائيات المجلس العالمي للسياحة والسفر إلى أن متوسط مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي PIB العالمي تصل إلى 10% أما متوسط مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي الجزائر في العقد الأول من الألفية الثالثة قدر حوالي 1.7% وهي نسبة ضعيفة جدا مقارنة مع مساهمتها في الناتج المحلي العالمي، وانخفضت النسبة إلى 1.5% بين سنتي 2012-2014 وهذه النتائج ما هي إلا دليل على محدودية مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي، يمكن تفسير ذلك إلى عدم اهتمام الدولة بتنمية هذا القطاع واعتماده على قطاع المحروقات واعتباره أكثر أهمية في تنمية الاقتصاد الجزائري بوتيرة أسرع، كما سجل سنة 2014 في مجال السياحة (الفندقية، المقاهي، المطاعم) بقيمة 237 مليار دينار، وبحوالي 261289 عامل و7 ملايين مبيت في الفنادق ومن نفس السنة خصصت 84.7 مليار دينار جزائري كقيمة مالية استثمارية للقطاع العام (عصرنة الفنادق الموجودة وتهيئة العقار السياحي) أما القطاع الخاص فقد خصصت له 234 مليار دينار جزائري تمثل القيمة المالية الاستثمارية للقطاع الخاص[2].

كل هذه النتائج هي دلالة على المحاولات العديدة لمختلف مراحل الإصلاحات الاقتصادية للنهوض بقطاع السياحة، ولكن على الجزائر أن تسعى أكثر من أجل الخروج من التبعية النفطية والاعتماد على قطاع السياحة كمورد ثاني لتحقيق التنمية الاقتصادية والارتقاء باقتصاد أفضل وأنجع، و الجدول التالي يوضح مساهمة السياحة والسفر في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري[3]:

---

[1] صليحة عشي، **الأداء والأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس والمغرب**، أطروحة دكتوراه في اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة ، الجزائر، 2011، ص143.

[2] بن زعرور شكري، **السياحة والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مداخلة مقدمة حول السياحة الجزائرية الأدلة من التكامل المشترك وتحليل السببية، جامعة لونيس، البليدة، الجزائر، 2016، ص ص12، 13.

[3] هني حيزية، زيدان محمد، **تطوير السياحة**، مداخلة مقدمة حول مدخل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2015، ص8.

الجدول رقم (01): مساهمة السياحة والسفر في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري خلال الفترة 2010-2016

الوحدة: مليار دولار أمريكي-قيمة حقيقية-

السنوات	المساهمة الإجمالية	نسبة نسبة التغير%	نسبة المساهمة %
2010	9.85	-	6.89
2011	9.48	-3.75	6.45
2012	9.78	3.16	6.44
2013	10.55	7.87	6.76
2014	10.18	-3.50	6.26
2015	10.95	7.56	6.58
2016	11.40	4.10	6.68

المصدر: هني حيزية، زيدان محمد، **تطوير السياحة**، مداخلة مقدمة حول مدخل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، جامعة حسية بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2015، ص8.

من معطيات الجدول أعلاه نلاحظ تذبذب في نسبة التغير للمساهمة الإجمالية من سنة إلى أخرى بوتيرة متقاربة، وفي سنة 2011 و2014 نسبة التغير سالبة كذلك نلاحظ أن مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري عرفت استقرارا من سنة إلى أخرى، وهذه المساهمة لم تتعدى نسبة 7%، من سنة 2010 إلى سنة 2016، كما تبقى هذه النسبة غير كافية إذا ما قارناها بإمكانيات الجزائر في هذا المجال.

الفرع الثالث: مساهمة القطاع السياحي في ميزان المدفوعات

إن النشاط السياحي يلعب دورا كبيرا في دعم موازين المدفوعات باعتباره أحد الأنشطة التصديرية الهامة الاقتصاد الوطني، وتبرز أهمية السياحة في تحسين وضعية ميزان المدفوعات من خلال قدرة الدولة على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية لهذا القطاع والتي تستغل لإقامة استثمارات سياحية، بالإضافة إلى الاستخدام الجيد الموارد السياحية للدولة وجعل القطاع السياحي ضمن أولويات الدولة، وفيما يلي جدول يوضح تطور الميزان السياحي الجزائري للفترة 2010-2014[1]:

[1] المرجع نفسه، ص9.

الجدول رقم (02): تطور الميزان السياحي الجزائري خلال الفترة 2010-2014

الوحدة: دولار أمريكي، أسعار جارية

السنوات	الإيرادات السياحية	النفقات السياحة	الرصيد
2010	324.000.000	716.000.000	-392.000.000
2011	300.000.000	595.000.000	-295.000.000
2012	295.000.000	598.000.000	-303.000.000
2013	326.000.000	532.000.000	-206.000.000
2014	347.000.000	685.000.000	-338.000.000

المصدر: هني حيزية، زيدان محمد، **تطوير السياحة**، مداخلة مقدمة حول مدخل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2015، ص9.

الشكل رقم(03): تطور الميزان السياحي الجزائري خلال الفترة 2010-2014

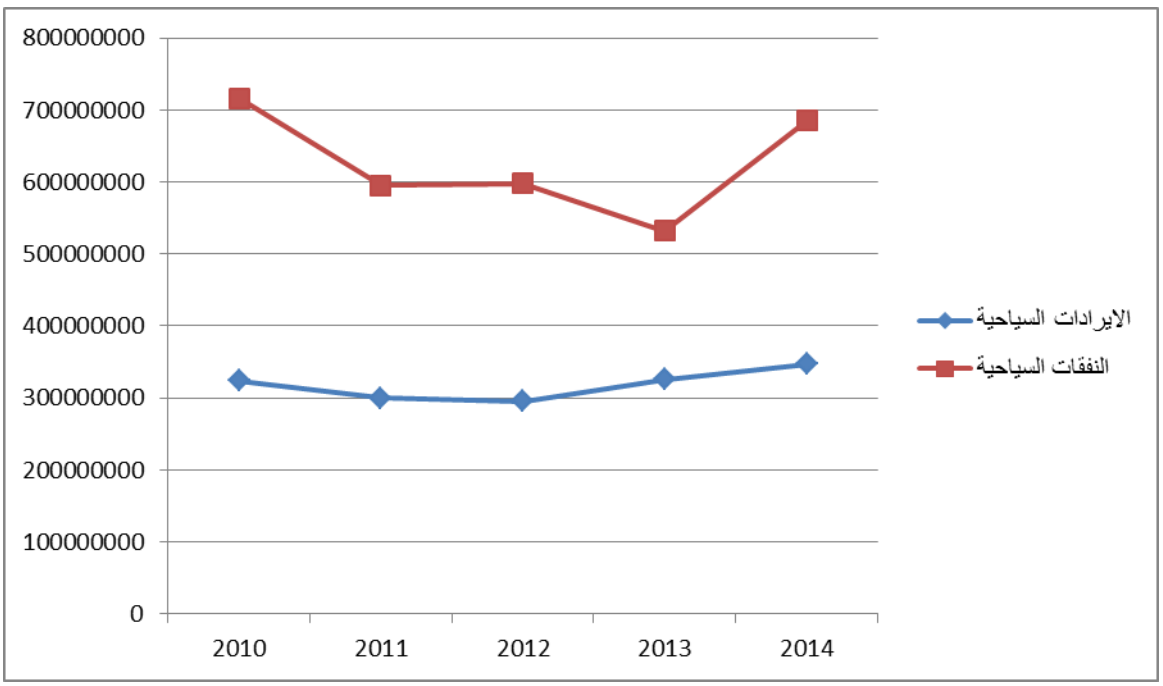

المصدر: بناءا على معطيات الجدول السابق.

من الجدول السابق نلاحظ أن كل سنة ما ينفقه الجزائريون على السياحة في الخارج أكبر مما ينفقه السياح على السياحة في الداخل، أي داخل الحدود الجزائرية، وهذا ما يترتب عليه ارتفاع النفقات السياحية الجزائرية على الإيرادات السياحية مما انعكس سلبا على ميزان المدفوعات وهذا ما يبينه رصيد الميزان السياحي الذي بقي سالبا

خلال هذه الفترة، فالجزائر تعتبر دولة مصدرة للسياح لا مستقطبة لهم، والأسباب الرئيسية في ذلك هي ارتفاع أسعار المنشئات السياحية، وكذا الخدمات الخاصة بها، تراجع الثقافة السياحية في الجزائر، خاصة فيما يتعلق منها خدمات الضيافة والاستقبال.

إذ أن معظم الجزائريون يتوجهون إلى تونس بهدف السياحة حيث بلغ عدد السياح الجزائريون في تونس في بداية سنة 2019 بـ 4 ملايين وهذا ما تشير إليه الإحصائيات المسجلة لدى أغلب الوكالات على رأسها وكالة السياحة والسفر، حيث تأتي الحجوزات بالرحلات نحو المدن التونسية في المرتبة الأولى، تليها تركيا في المرتبة الثانية هذا بسبب الظروف المواتية والإمكانيات المستقطبة.

الفرع الرابع: مساهمة قطاع السياحة في التشغيل

تعتبر السياحة من القطاعات كثيفة التشابك مع قطاعات أخرى، مما يجعلها من أكثر القطاعات توفيرا لفرص العمل سواء كانت فرص عمل مباشرة، والتي تتمثل في تلك الوظائف التي تتولد مباشرة عن القطاع السياحي، أو تلك الوظائف الغير مباشرة التي تتولد عن القطاعات الأخرى ذات العلاقة بالقطاع السياحي مثل قطاع النقل، والجدول التالي يوضح تطور مساهمة قطاع السياحة الجزائري في التشغيل خلال الفترة 2010-2014[1].

الجدول رقم (03): تطور مساهمة قطاع السياحة الجزائري في التشغيل خلال الفترة 2010-2014

الوحدة: ألف عامل

السنوات	المساهمة المباشرة	نسبة التغير%	المساهمة الكلية	نسبة التغير%	نسبة مئوية من مجموع العمالة
2010	254.09	-	539.54	-	%5.54
2011	266.57	4.91	535.43	-0.7	%5.58
2012	292.23	9.62	583.01	8.88	%5.73
2013	321.38	9.97	634.45	16.54	%5.87
2014	305.91	-4.81	604.42	-4.73	%5.57

المصدر: هني حيزية، زيدان محمد، **تطوير السياحة**، مداخلة مقدمة حول مدخل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2015، ص10.

[1] المرجع نفسه، ص10.

نلاحظ بأن العمالة في القطاع السياحي تتزايد باستمرار لكن بوتيرة ضئيلة من سنة إلى أخرى فقد تمكن القطاع السياحي في الجزائر من خلق 604 ألف وظيفة في سنة 2014 أي بنسبة 5.57% من إجمالي اليد العاملة الوطنية، وتبقى هذه الأرقام ضعيفة جدا للأسباب الرئيسية التالية:

- نقص الاستثمارات السياحية، وتوقف بعضها بسبب جملة من المعوقات التي صادفتها؛
- نقص اليد العاملة المؤهلة في المجال السياحي؛
- نقص توعية الأفراد بأهمية السياحة وآدابها.

الجزائر بلد غني بالمقومات السياحية، لكن معظمها غير مستغل ومطور، فرغم مساهمة القطاع السياحي في تحسين الوضعية الاقتصادية للبلدان سواء من ناحية العمالة، أو الرفع من الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك تحسين ميزان المدفوعات إلا أن مساهمة القطاع السياحي الجزائري في الاقتصاد يبقى ضعيف وبوتيرة قليلة.

المطلب الثاني: الوسائل المساعدة في ترقية السياحة في الجزائر

اتخذت الجزائر عدة تدابير لتطبيق استراتيجية السياحة من منظور 2013 بحيث شرعت في إعداد خطة ومشروع لترقية السياحة، وقد أخذت التعديلات المقترحة على هذا المشروع بعين الاعتبار ضرورة الارتقاء بقطاع السياحة إلى مصاف القطاعات الأخرى المساهمة في التنمية وتسييره.

الفرع الأول: عصرنة قطاع السياحة والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات

يؤدي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى تخفيض تكلفة إنتاج الخدمة السياحية، حيث تساهم من جهة في رفع الترويج السياحي، ومن جهة أخرى تعمل على تدنية التكاليف، خصوصا تلك المتعلقة بالاتصال و التوزيع، بالإضافة إلى رفع قدرات العاملين، وتدريبهم على استخدام الحاسب الآلي والانترنت والتطبيقات والبرامج المختلفة، فالسائح الأجنبي يجد راحة أفضل من خلال الحجز، وغيره من الخدمات باستخدام الوسائل الالكترونية فضلا عن إعطاء صورة جيدة عن نوعية الخدمات السياحية المقدمة في الجزائر[1].

[1] بحثي إبراهيم، شعوب محمد فوزي، **دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تنمية قطاع السياحة والفندقة**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد السابع، 2010، ص280.

الفرع الثاني: تكثيف الإعلام والدعاية الإشهارية

من أجل ضمان قطاع سياحي فعال، كان لزاما الاهتمام بالجانب الإعلامي وكذا الدعاية الاشهارية والغرض من ذلك جذب أكبر قدر ممكن من السياح، خاصة إذا كانت الأسعار في المتناول ويعتمد الإعلام أساسا على تحديد حاجات المستهلكين، ومنه تقديم سلع وخدمات تتوافق وتطلعات السائح المحلي والأجنبي، فالغاية منه تحقيق الربح وإرضاء السياح، وتقديم خدمات سياحية متميزة ومتنوعة[1].

الفرع الثالث: تعزيز الأمن والاستقرار

من المتعارف عليه أن السائح يحتاج إلى ضمان أمنه وسلامة جسده وأمتعته، ولكي يزدهر النشاط السياحي يتطلب توافر الأمن بمفهومه الواسع ليتجنب أشياء مثل: الحوادث، الأمراض المعدية و الكوارث الطبيعية، إن أي إخلال بهذا الشرط سيؤدي حتما إلى إلحاق أضرار مادية ومعنوية بليغة بالسياحة كتقليص مدة الإقامة المحددة سلفا، أو عدم الرجوع إلى هذا المرفق ثانية[2]، أو اللجوء إلى الانتقام بإعطاء صورة مشوهة لأقاربه والمتعاملين معه وهكذا تطعن السياحة بطرق مباشرة وغير مباشرة، لذا يجب أن يكون كل فرد وفي أي موقع واعيا كل الوعي للثقافة السياحية[3].

الفرع الرابع: الاهتمام بالصناعة الفندقية وتطويرها

تعد الفندقة أحد أهم المؤشرات التي على أساسها تقاس مدى تطور القطاع السياحي في بلد ما على اعتبار أن الفنادق تقوم بعرض خدماتها على السياح بشكل يتوافق وحاجاتهم ورغباتهم بغرض جذب انتباههم باستخدام شتى الوسائل المتاحة والمشروعة، كالإعلام والدعاية الاشهارية، ولا يتحقق هذا المطلب إلا إذا تم اتخاذ سياسة قوية وفعالة، عن طريق تشجيع الاستثمار في المجال الفندقي، والحث على بناء فنادق وفقا لمواصفات عالمية من شأنها

---

(1) خالد مقابلة، علاء السراني، **التسويق السياحي الحديث سلسلة السياح والفنادق**، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2000، ص12.

(2) أسماء خليل، **دور السياحة الحموية في تحقيق التنمية المحلية–دراسة حالة ولاية قالمة**،– أطروحة دكتورا في التجارة الدولية و التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2016، ص196.

(3) المرجع نفسه، ص196.

استيعاب واستقطاب التدفقات السياحية المحلية والأجنبية على حد سواء، بالإضافة إلى المرافق المرتبطة بها كالمقاهي والمطاعم[1].

المطلب الثالث: الهيئات والمؤسسات الفاعلة في تنمية السياحة الجزائرية

لقد اعتمدت الجزائر على مجموعة من الإجراءات المؤسسية والهياكل الإدارية لتنمية القطاع السياحي وتطويره و كذا تدارك عقباته وصعوباته ومعالجتها، إلا أن نشاطها في هذا المجال محدودا جدا.

الفرع الأول: مديريات السياحة، المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية ولجنة تسهيل السياحة

يمكن ايجاز مديريات السياحة والمؤسسة الوطنية للدراسات السياحية ولجنة تسهيل السياحة كالآتي:

أولا– مديريات السياحة

ترتكز على مستوى كل ولاية لتسهيل وتنشيط السياحة المحلية وهي الممثل الأساسي للوزارة على المستوى المحلي، وتعمل على[2]:

- ✓ تحسين الجمعيات والدواوين السياحية للمشاركة في التظاهرات التي تقام بالولايات للتعريف بالإمكانيات السياحية للولاية؛
- ✓ عقد لقاءات مع المتعاملين قصد إنشاء المجلس الولائي للسياحة، والذي يعتبر فضاء تشاوري من شأنه الإلمام بكل الاقتراحات والانشغالات التي تساهم في إنعاش القطاع؛
- ✓ توزيع مطويات وأقراص مضغوطة اشهارية للتعريف بالقدرات السياحية للولاية؛
- ✓ إبداء الرأي حول إنشاء جمعيات ذات طابع سياحي؛
- ✓ إقامة تظاهرات فلكلورية لإبراز التقاليد الشعبية المميزة.

---

[1] سمير عميش، **أثر تطور الطاقة الفندقية في الجزائر على إيراداتها المالية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، العدد الحادي عشر، 2011، ص5.

[2] أسماء خليل، مرجع سبق ذكره، ص178.

وتتمتع مديريات السياحة على المستوى المحلي بصلاحيات هامة تجعلها قادرة على تشجيع السياحة المحلية والنهوض بها، خاصة في الولايات السياحية سواء كانت ساحلية أو صحراوية، وبالتالي يمكن لمديريات السياحة أن تساهم في تطوير السياحة الجزائرية إذا قامت بالأدوار الموكلة إليها على أحسن وجه[1].

ثانيا– المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية

أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98-94 المؤرخ في 10مارس 1998 وتهدف إلى انجاز الدراسات لمعرفة الطاقات السياحية وتنميتها، والقيام بدراسة التهيئة السياحية والمعدنية كذلك مراقبة المشاريع التنموية ووضع الخبرة للمجمعات السياحية والفندقية بالإضافة إلى تأسيس بنك المعلومات لأجل التهيئة والتنمية السياحية[2].

ثالثا– اللجنة الوطنية لتسهيل الأنشطة السياحية

أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي 94-39 المؤرخ في 25 فيفري 1994 وتهدف إلى اقتراح كل الأعمال التي تمكن من تحسين العمليات المرتبطة بالنشاط والحركات السياحية والتحكم فيها بالإضافة إلى إنشاء معاهد ومدارس عليا للسياحية بهدف ترقية الخدمات السياحية ووجود العديد من الجمعيات السياحية التي لها بعد ومجال عمل جهوي أو وطني.

إذا كانت المؤسسات السياحية الوطنية تلعب دورها السياحي على المستوى الوطني فإن المديريات السياحية لها دور مهم على المستوى المحلي[3].

الفرع الثاني: وكالة السفر والوكالة الوطنية للتنمية السياحية

يمكن إبراز وكالة السفر والوكالة الوطنية للتنمية السياحية في:

أولا– وكالة السفر

هي جهة تساعد الناس على تنظيم الرحلات والعطل عن طريق عمل تدابير استعدادهم للسفر، فهي تحجز لهم غرف في الفنادق، ومقاعد في وسائل النقل، كما تنظم لهم رحلات سياحية، وتعيين لهم مرشدين

---

[1] المرجع نفسه، ص178.

[2] عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي، **متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، ورقلة، الجزائر، 2016، العدد الرابع، ص76.

[3] المرجع نفسه، ص76.

يساعدونهم في الحصول على جوازات السفر، والتأشيرات التي يحتاج إليها المسافرون، وتنظم الرحلات السياحية للأفراد والجماعات.

حيث تنشط وكالات السفر في الجزائر بكثرة في مواسم الحج و العمرة أي سياحة دينية.

ثانيا– الوكالة الوطنية للتنمية السياحية

أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي 88-70 المؤرخ في 21 فيفري 1998 ويهدف إلى صيانة وحماية مناطق الاستغلال السياحي، واقتناء الأراضي الضرورية، وتخصيصها للمشاريع السياحية، وكذا دراسة التهيئة للأراضي المخصصة للأنشطة السياحية، الفندقية والمعدنية[1].

باعتبار السياحة صارت صناعة العصر ونهج لخلق فرص العمل، وتطوير ميكانيزمات التعامل مع الآخرين في إنماء وتشجيع العلاقات السياحية التاريخية والمنشآت الترفيهية الموجودة بكثرة في الجزائر، والتي تزخر بكم هائل من تلك المساحات المطلوبة، لا ينقصها غير تشجيع سبل التعريف بها، وتطوير الآليات الممكنة فمن الضروري تنشيط وتفعيل المؤسسات السياحية، وتقديم تسهيلات سعرية، بالإضافة إلى اللجوء للإعلام بغرض الترويج.

ويمكن تلخيص ما سبق من هيئات ومؤسسات تنمية السياحة في الجزائر في المخطط التالي:

الشكل رقم (04): أهم الهيئات والمؤسسات الفاعلة في التنمية السياحة الجزائرية

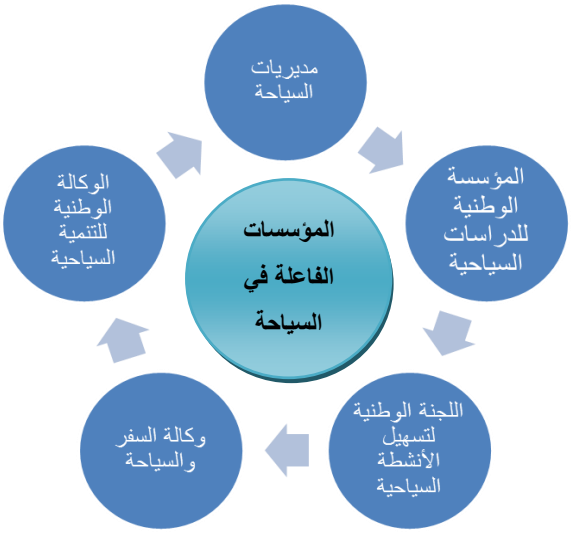

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على ما سبق ذكره.

[1] عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي، مرجع سبق ذكره، ص76.

المبحث الثالث: المقومات السياحية في الجزائر وآفاقها لسنة 2030

تزخر الجزائر بمقومات سياحية طبيعية، ثقافية وغيرها، لذا أولت أهمية كبيرة لهذا القطاع اعتمادا على بنيته وذلك عن طريق التأطير الملموس للانطلاقة القوية للسياحة الوطنية، وهذا المسعى يترجمه المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في آفاق 2030، الذي يعد إطارا مرجعيا لرؤية بعيدة المدى لتسييح الجزائر، وتقليص الصعوبات والعوائق التي تحد من إمكانيات تطوير هذا القطاع.

المطلب الأول: المقومات السياحية في الجزائر

تمتلك الجزائر مقومات طبيعية وإمكانيات سياحية كبيرة تضاهي معظم البلدان المجاورة فالجزائر بلد واسع من حيث المساحة، وفي نفس الوقت يتمتع بموقع جغرافي واستراتيجي هام، وبصفة عامة يمكن تصنيف المقومات السياحية في الجزائر إلى مقومات طبيعية، تاريخية، وثقافية إذ تجتمع الطبيعة والتاريخ لتغطي للمنطقة أصولا سياحية رائعة خلافا لأغلب الوجهات السياحية العالمية، ويمكن لهذه الموارد أن ترقى بالبلاد لتصبح من بين أهم وأروع المقاصد السياحية في العالم بأسره ويمكن إيجازها كما يلي:

الفرع الأول: المناطق الجغرافية

تزخر الجزائر بمناطق جغرافية، ساحلية، غابية، صحراوية، وغيرها تميزها و تعطيها إمكانيات سياحية مميزة.

أولا– المناطق الساحلية: امتداد الساحل الجزائري على مسافة تزيد عن 1200 كلم بما يتضمنه من شواطئ نادرة، ومناظر خلابة يمكن أن يشكل فضاء لسياحة الشواطئ وسياحة للاستجمام[1]،حيث يمتد الشريط الساحلي الجزائري من "واد كنيس" ببلدية مرسى بن مهيدي "ولاية تلمسان في الحدود الجزائرية المغربية غربا إلى "واد سواني السبع"، ببلدية الصوارخ ولاية الطارف في الحدود الجزائرية التونسية شرقا، فالسواحل الجزائرية من أكثر السواحل زيارة صيفا، فبعضها رملية و الآخر صخرية، وتتخلل هذه السواحل غابات كثيفة في الجبال والسهول تضيف منظرا رائعا، أما هوات الغوص والمعجبين بالمرجان فيمكن مشاهدتها في شواطئ القالة[2].

---

[1] مجموعة مؤلفين، **النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية**، دار المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، قطر، الطبعة الأولى، 2013، ص175.

[2] سهام بجاوية، **التخطيط السياحي كأداة لتحقيق التنمية السياحية دراسة استرشادية بتجربة تونس، إسقاط على الجزائر**، أطروحة دكتوراه في الإدارة التسويقية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2015، ص 128.

ثانيا– المناطق الجبلية والغابية: تمثل المناطق الجبلية في الجزائر مساحة إجمالية تفوق سبعة ملايين هكتار، أغلبها يقع في المنطقة التلية في الشمال 43% في حين تغطي الغابات من المساحة الإجمالية ما يقارب ثلاثة ملايين هكتار، وهذه المناطق تمثل موردا سياحيا نادرا، كونها فضاءات طبيعية للراحة والاستجمام، أو من حيث ما تتوفر عليه من محطات معدنية ، ومحطات رياضية [1].

فالجزائر تمتلك مجموعة متنوعة من الحيوانات والنباتات، ويمكن مشاهدتها مجمعة في الحضائر الوطنية وأبرزها: الحديقة الوطنية جرجرة، الحديقة الوطنية قورايا، المحمية الطبيعية المتواجدة في بحيرة الطيور في الطارف ويوجد 10 حظائر وطنية[2].

ثالثا– المناطق الصحراوية: احتلال المناطق الصحراوية لنسبة 80% من المساحة الإجمالية للوطن مع ما تحتويه من معالم ومستقطبات سياحية نادرة، يمكن أن يشكل مجالا لسياحة الاستكشاف و المغامرات، فإلى جانب المناظر والمعالم الطبيعية، على غرار جبال الهقار والطاسيلي في تمنراست التي تشكل متحفا طبيعيا، وكذا جبال أسكوارا (ولاية تمنراست) التي تعد من أجمل مناظر غروب وشروق الشمس في العالم[3].

رابعا: مناخ الجزائر: تتحكم به الظروف الناشئة عن تداخل الموقع بالنسبة لتوزيع اليابسة والماء والتضاريس واتجاهاتها وارتفاعاتها، واتساع مساحة الجزائر في رسم الصورة المناخية العامة للبلاد حيث تظهر ثلاث نطاقات مناخية رئيسية متمثلة في[4]:

أ–مناخ البحر المتوسط: يغطي المناطق المحاذية لساحل البحر شمال الأطلس التلي ومن تنس إلى القالة، طقسه معتدل ويتميز بفصلين متباينين الأول: مطير ودافئ وطويل هو الشتاء، والثاني: جاف وحار وقصير هو الصيف.

ب–مناخ الاستبس: يغطي الهضاب العليا وهو مناخ انتقالي بين المناخ المتوسط والصحراوي.

ج–مناخ الصحراء: يغطي أوسع أنحاء الجزائر 2 مليون كلم^2 أي حوالي 16% أمطاره قليلة وغير منتظمة، الجو جاف والحرارة عالية، الجو في الجنوب الصحراوي يتميز بليالي منعشة مستقطبة للسياح.

---

(1) مجموعة مؤلفين، مرجع سبق ذكره، ص175.

(2) سهام بجاوية، مرجع سبق ذكره، ص133.

(3) مجموعة مؤلفين، مرجع سبق ذكره، ص175.

(4) يحي مختار، **مناخ الجزائر**، تاريخ الاطلاع 2019/03/12، http://or:m.WIKIPIDIA.org/wiki

خامسا– الحمامات المعدنية: الجزائر تحتوي على عدد كبير من المنابع الحرارية، فهي تزخر بعشرات الأحواض والحمامات المعدنية الطبيعية، حيث تتوفر على ما يفوق 200 منبع للمياه الجوفية وما يفوق 60% من المنابع المحصاة يشكل مخزونا وافرا، ويسمح بإقامة عرضا سياحيا تنافسيا.

تمتلك الجزائر 08 محطات معدنية ذات طابع وطني مسيرة من قبل الشركة الجزائرية للحمامات المعدنية وهي متعاقدة مع مختلف صناديق الضمان الاجتماعي المحلية ذات مرافق استقبال ومعدات كافية، وتحت إشراف طبي مؤهل وفق الأساليب العلمية لتقديم الرعاية الطبية للأفراد الذين يقصدونها وهي:

حمام بوغرارة بولاية تلمسان، حمام بوحجر بولاية عين تيموشنت، حمام بوحنيفة (معسكر)، حمام ريغة (عين الدفلى)، حمام قرقور (سطيف)، حمام الصالحين (بسكرة)، حمام ربي (سعيدة)، حمام مسخوطين (قالمة).

وما يقارب الخمسين محطة حموية ذات طابع محلي تستغل بطريقة تقليدية، بالإضافة إلى مركز العلاج بمياه البحر بسيدي فرج، إلا أن قدرة استيعاب هذه الهياكل تبقى ضعيفة ولا تعكس حقيقته وما يمكن أن يساهم به لترقية الاقتصاد، لذا يجب إتباع سياسات، وبرامج ناجمة من شأنها الاهتمام بالحمامات الموجودة من جهة ومن جهة أخرى اكتشاف حمامات جديدة[1].

ويمكن إيجاز الحمامات المعدنية الموجودة على التراب الوطني الجزائري في الخريطة التالية:

الشكل رقم(05): توزيع الحمامات المعدنية على التراب الوطني الجزائري

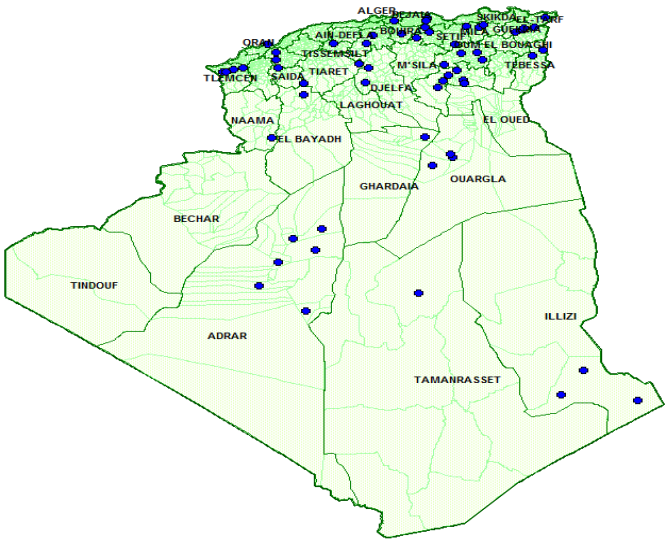

المصدر: وزارة السياحة و الصناعة التقليدية، http://www.mta.gov.dz

[1] سهام بجاوية، مرجع سبق ذكره، ص133.

الفرع الثاني: المقومات الأثرية والتاريخية

حسب المعالم المصنفة من طرف اليونيسكو والمتمثلة في[1]:

أ–تيمقاد: نشأت عام 100م على يد الإمبراطور تراجان كمستوطنة عسكرية لها فناء مرجع وتصميمها قائم على الأعمدة التي يشرف عليها الكاردو والديكومانوس، وهما الطريقان الرئيسيان اللذان يعبران المدينة.

ب–تيبازة: مركز تجاري قديم احتلها الرومان ليجعلوها قاعدة استراتيجية بغرض فتح الممالك الموريتانية، كما أنها تشمل عددا من الآثار: الفينيقية، الرومانية، البيزنطية، والمسيحية القديمة.

ج–جميلة: تقع بسطيف وهي من أقدم المدن الرومانية بالجزائر جميلة أو سويكول، تقع على ارتفاع 900م فوق سطح البحر، تحتوي على ساحات وهياكل وكنائس وأقواس ومنازل على الطراز الروماني.

د– طاسيلي ناجر: يحتوي على أكثر من 15 ألف لوحة تعكس تحولات المناخ وهجرة الحيوانات وتطور الحياة البشرية في الصحراء خلال ستة ألاف سنة قبل الميلاد.

هـ–قلعة بني حماد: يعود تاريخ إنجازها وبناءها إلى سنة 1007 إلى 1008 على يد حماد بن بلكين وتعد أحد معالم الدولة الإسلامية بالجزائر.

و–قصر ميزاب: أسس في القرن العاشر ميلادي على يد الإباضيين حول مبانيهم التي تم تصميمها بشكل هندسي معماري بسيط وعملي لتكون متكيفة مع البيئة من حولها.

ي–قصبة الجزائر: تشرف القصبة على الجزر الصغيرة، حيث تم انشاء مركز تجاري منذ القرن الرابع ق.م وهي تضم بقايا قلعة، مساجد قديمة وقصور عثمانية، بالإضافة إلى بيئة حضرية تقليدية.

الفرع الثالث: المقومات المادية

تتمثل المقومات المادية في[2]:

---

[1] يمينة مفاتيح، محمد حمزة بن قرينة، **واقع السياحة في الجزائر للفترة بين (1990–2014)** ، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، الجزائر، العدد الثالث 2017، ص 166.

[2] عيساوي سهام، حوحو فطوم، **واقع العرض والطلب السياحي في كل من الجزائر وتونس دراسة مقارنة**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، الجزائر، العدد الأول، 2017، ص89.

أولا– النقل: لقد تم الاهتمام بالنقل وتجسيده في المنجزات الخاصة بشبكات الطرق والمطارات والموانئ، فكثافة شبكات الطرق البحرية، الجوية والبرية المحققة في الجزائر تشكل عامل لتشجيع السياحة في مختلف المناطق ،كما أنشأت الطريق السيار شرق غرب، والذي يربط حدودها مع كل من تونس والمغرب لتسهيل الحركة بين جهات الوطن والذي يبلغ مسافة 1216 كلم، لكن رغم ذلك تبقى هذه الشبكة ضعيفة مقارنة بالمساحة الكلية للوطن خاصة فيما يتعلق بالمناطق الصحراوية.

ثانيا– الاتصالات: أدت التحولات الاقتصادية الكبرى التي اعتمدتها الجزائر والتي ارتكزت على الانفتاح على الأسواق الدولية إلى تحرير الاتصالات السلكية واللاسلكية، ما أدى إلى ثورة الاتصالات من خلال التطور الكبير الذي عرفه الهاتف المحمول بالإضافة إلى التعامل من خلال ثلاث شركات للاتصال (موبيليس، جيزي، أوريدو) مما أدى إلى زيادة المنافسة.

وفيما يخص جانب الانترنت فالجزائر ما زالت بعيدة عن الدول المتقدمة من خلال توفير الخدمات الالكترونية وتسهيل الإجراءات الخاصة بالمجال السياحي.

ثالثا– الطاقة الفندقية: تمثل الطاقة الفندقية للوحدات الفندقية وكل المؤسسات المعدة لاستقبال السياح القادمين إلى الدولة السياحية المضيفة، وتعد من أحد المؤشرات التي بواسطتها يمكن قياس مدى تقدم قطاع السياحة في بلد معين، فالجزائر بلد فتي غير مستغل، يشهد نقصا في تشييد الفنادق رغم توفر الإمكانيات والأراضي المخصصة للبناء.

وعليه يمكن القول أن أهم ما تتميز به الجزائر هو تنوع مناخها و احتوائها على صحراء واسعة، وامتلاكها ثروة تاريخية [1].

يمكن تلخيص مقومات السياحة في الجزائر في المخطط التالي:

[1] أحمد سمير أبو الفتوح يوسف خلاف، **دور القوانين والتشريعات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر منذ عام 2001**، دار المكتب العربي للمعارف للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2013، ص128.

الشكل رقم (06): مقومات السياحة في الجزائر

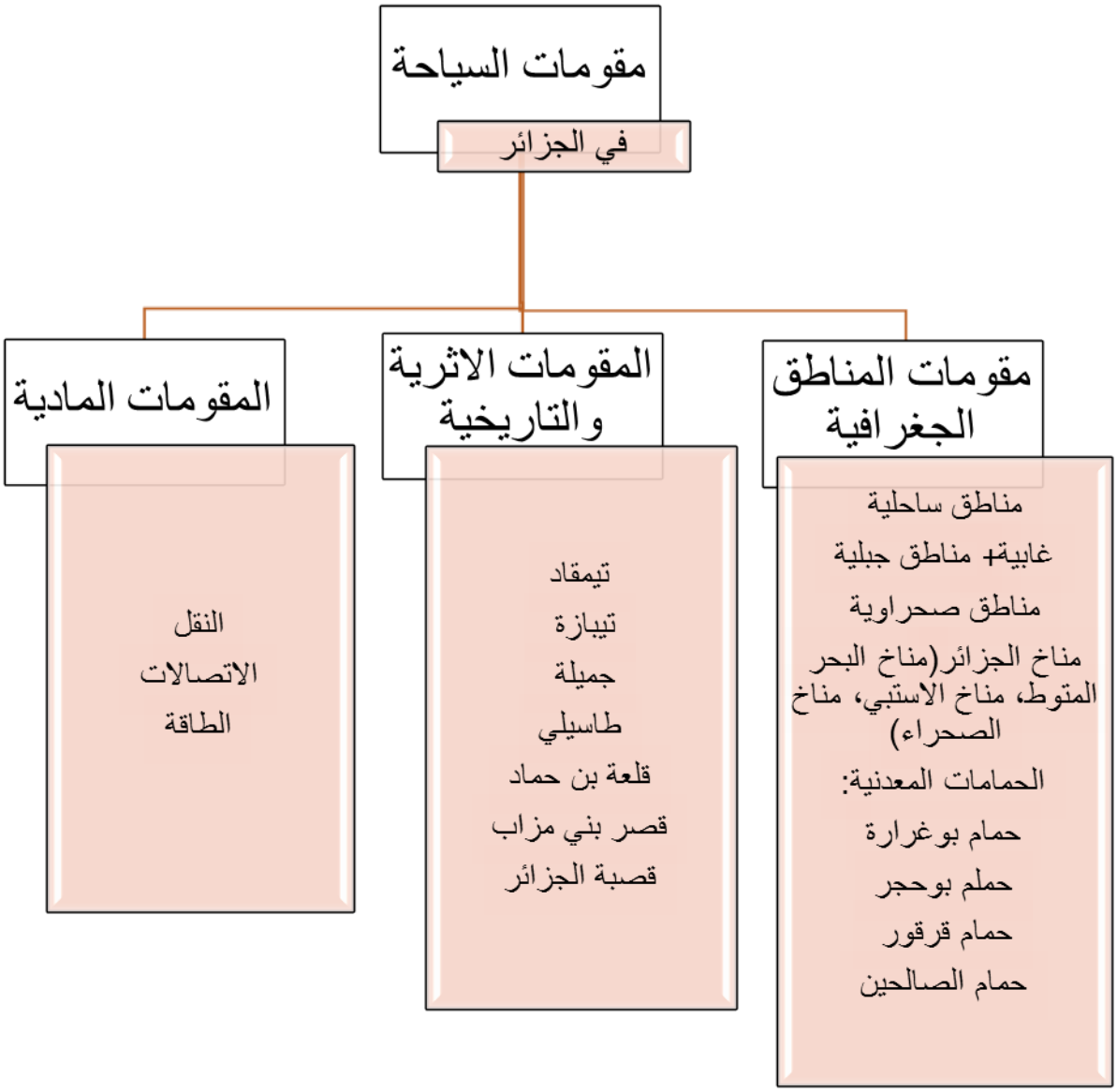

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على ما سبق ذكره.

المطلب الثاني: آفاق السياحة في الجزائر لسنة 2030

اعتمدت الجزائر على وضع مخطط توجيهي للتهيئة السياحية من أجل تنمية السياحة وتطويرها، وهذا المخطط هو جزء من المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية لآفاق 2030، والذي تقرر إعداده وتحديد معالمه بالقانون 2-1 المؤرخ في 12ديسمبر2001، فكانت نظرته للتنمية السياحية حسب الإطار الزمني للفترة من 2009 على المدى القصير و2015 على المدى المتوسط إلى غاية 2030 على المدى الطويل في إطار تحقيق التنمية المستدامة حسب المخطط التوجيهي للتنمية السياحية 2030.

الفرع الأول: تعريف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية

المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية هو جزء من المخطط الوطني للتهيئة العمرانية لآفاق سنة 2030، فهو نتيجة مرحلة طويلة من البحوث، التحقيقات و التقارير التي توضح إرادة الدولة لتطوير الإمكانيات الطبيعية والثقافية والتاريخية للجزائر، ووضعها في خدمة السياحة الجزائرية لتلتحق برتبة الامتياز.

إن هذا المخطط يبين إرادة السلطات العمومية، ونظرتها لتنمية السياحة قصد جعل الجزائر بلدا مستقبلا للسياح، حيث يوضح كيف تضمن الدولة التوازن الثلاثي العدالة الاجتماعية، الفعالية الاقتصادية والاستدامة البيئية على مستوى البلد بأكمله، فالمخطط يحدد المعالم السياحية الكبرى لترسيخ مفهوم جديد، ومقاربة خاصة للتنمية المستدامة، ودعم للنمو الاقتصادي إضافة إلى توظيف كامل القدرات والمزايا لجعل الجزائر مقصد ووجهة سياحية متميزة في غضون 2030[1].

الفرع الثاني: سيرورة إعداد مخطط التنمية السياحية وأهدافه

يعتمد إعداد مخطط 2030 على تشخيص معمق بمساهمة نقاش الملتقيات المحلية، الجهوية والوطنية، وقد سمح هذا النقاش بإبراز وشرح الرهانات الكبرى واتجاهاتها على الصعيدين الوطني والدولي، ويمكن عرض مراحل إعداده من خلال تقرير عام المخطط من ستة كتب[2].

الكتاب الأول حول تشخيص وفحص السياحة الجزائرية والثاني حول المخطط الاستراتيجي الحركيات الخمسة، وبرامج الأعمال السياحية ذات الأولوية، والكتاب الثالث الأقطاب السياحية السبعة للامتياز والرابع تبنى فكرة تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، أما الخامس اعتمد على المشاريع ذات الأولوية السياحية والكتاب السادس والأخير، تضمن الخلاصة العامة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.

ويهدف هذا المخطط إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المتمثلة في[3]:

- ترقية اقتصاد بديل يحل محل المحروقات؛

---

[1] خنفري خيضر، بورنيسة مريم، **واقع استثمارات السياحة الداخلية في الجزائر على ضوء الإحصاءات الوطنية**، مداخلة مقدمة حول السياحة الداخلية في الجزائر واقعها وسبل تطورها، جامعة بومرداس، الجزائر، 2018، ص12.

[2] صحراوي محمد تاج الدين، السبتي وسيلة، **السياحة في الجزائر بين الواقع والمأمول**، مجلة نماء الاقتصاد والتجارة، الجزائر، العدد الثاني، 2017، ص60.

[3] المرجع نفسه، ص61.

- تنشيط التوازنات الكبرى؛

- التوافق الدائم بين ترقية السياحة والبيئة؛

- تثمين التراث الطبيعي التاريخي والثقافي؛

- تثمين صورة الجزائر.

الفرع الثالث: مخططات إنعاش السوق السياحية في الجزائر

حسب ما جاء به المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030 المتضمن المخططات وهي عبارة عن خمس مخططات ديناميكية وهي[1]:

أولا: مخطط وجهة الجزائر

تبقى ترقية صورة الجزائر مسألة أساسية لتصبح وجهة سياحية كاملة وتنافسية، تكون أبرز ملامحها الأصالة، الابتكار والنوعية، وعليه يجب تعزيز جاذبية وجهة الجزائر بالتموقع بالصورة على مستوى الأسواق المطلوبة للمحافظة عليها، والفئات السكانية المستهدفة ففي المرحلة الأولى يجب منح الأولوية للأسواق الواعدة المطلوبة للمحافظة عليها مع حصر الفروع، والمنتج الواجب تطويره، كما يتعين تحديد الأهداف لهذه الأسواق.

ثانيا: مخطط الأقطاب السياحية الامتياز

القطب السياحي هو تركيبة من العرض السياحي للامتياز في رقعة جغرافية معينة مزودة بتجهيزات الإقامة التسلية، الأنشطة السياحية والدورات السياحية بالتعاون مع مشاريع التنمية المحلية يستجيب طلب السوق ويتمتع بالاستقلالية ومتعدد الأقطاب، ويدمج المنطلق الاجتماعي، الثقافي الإقليمي، التجاري مع الأخذ بعين الاعتبار توقعات طلبات السوق، حدد المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة في هذا الإطار سبعة أقطاب سياحية للامتياز هي:

- القطب السياحي للامتياز شمال شرق: يشمل كل من: عنابة، الطارف، سكيكدة، قالمة، تبسة، سوق أهراس؛

- القطب السياحي شمال وسط الجزائر: تيبازة، بومرداس، بليدة، شلف، عين الدفلة، بويرة، بجاية، تيزي وزو؛

[1] المرجع نفسه، ص ص62، 63.

- القطب السياحي شمال غرب: مستغانم، وهران، عين تموشنت، تلمسان، معسكر، سيدي بلعباس، غليزان؛

- القطب السياحي للامتياز جنوب شرق (الواحات): غرداية، بسكرة، الوادي، المنيعة، ورقلة؛

- القطب السياحي للامتياز جنوب غرب (توات القرارة): أدرار، بشار البيض، النعامة؛

- القطب السياحي للامتياز جنوب الكبير طاسيلي (ناجر): إليزي؛

- القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير (الأهقار): تمنراست.

وتسمح هذه الأقطاب ببروز تنوع سياحي على كافة الإقليم، وتستخدم كنقطة ارتكاز وكقاطرة للتطور السياحي، إن الهدف المتوقع من بناء هذه الأقطاب هو تحريك الدافع الذي يسهل عبر إنشاء مجموعة من القرى السياحية للامتياز تشجع على تنمية مستدامة للقطاع.

ثالثا– مخطط النوعية السياحي

لقد أصبحت النوعية اليوم مطلبا ضروريا في الدول السياحية الكبيرة، إنها الفلسفة التي جعلت مخطط السياحة يرمي إلى تطوير نوعية العرض السياحي الوطني، فهو يرتكز على التكوين والتعليم، كما يدرج تكنولوجيات الإعلام والاتصال وتناسق مع تطور المنتج السياحي في العالم، فالمخطط النوعي للسياحة يشمل:

- ❖ تحسين نوعية وتطوير العرض السياحي؛
- ❖ منح رؤية جديدة للمحترفين؛
- ❖ حث المتعاملين في السياحة على العمل بإجراءات نوعية؛
- ❖ ضمان الميزة التنافسية للبرامج البيداغوجية، وتأهيل المؤطرين البيداغوجيين بمدارس السياحة.

رابعا–مخطط الشراكة العمومية و الخاصة

لا يمكن تخيل تنمية دائمة للسياحة دون تعاون فعال بين القطاع العام والخاص، ويمكن الحديث عن الشراكة عندما يتحرك المتعاملون العموميون والخواص سوية للاستجابة للطلب الجماعي للمنتجات السياحية.

وعلى هذا الأساس يسعى مخطط الشراكة العمومية إلى خلق روابط بين مختلف الفاعلين في العملية السياحية سواء كانوا عموميين أو خواص، وذلك من أجل مواجهة المنافسة الأجنبية وتحقيق منتوج سياحي نوعي وجعل الواجهة الجزائرية أكثر جاذبية وتنافسية.

خامسا– مخطط تمويل السياحة

بالأخذ بعين الاعتبار خصوصية قطاع السياحة كونها تتطلب استثمارات ضخمة من جهة، وذات عوائد بطيئة من جهة أخرى فإن المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة جاء لمعالجة هذه المعادلة الصعبة من خلال دعم ومرافقة الشريك المطور، أما عن محتوى مخطط تمويل السياحة فالأمر يتعلق بـ:

– مرافقة المستثمرين المرقين وأصحاب المشاريع بالمساعدة في اتخاذ القرار في تقدير المخاطر وفي تمويل عتاد الاستغلال؛

– تخفيف إجراءات منح القروض البنكية؛

– التمديد في مدة القرض؛

– الدعم ومرافقة المؤسسات المعدة لاحتياجات المؤسسات السياحية، وأصحاب المشاريع من خلال نظام مرافقة مالي، مساعدات التكوين، إنشاء أداة جديدة لتمويل الاستثمارات السياحية مثل: إنشاء بنك الاستثمار السياحي.

المطلب الثالث: معوقات السياحة في الجزائر

هناك بعض التحديات والمعوقات التي ترهن وتسبب في عدم نجاح وفعالية القطاع السياحي في الجزائر، رغم وجود العديد من المؤهلات، ومن بين هذه المعوقات ما يلي:

الفرع الأول: غياب إرادة سياسية حقيقية

يرجع عدم وجود إرادة سياسية حقيقية ذات نظرة استراتيجية تثمن قطاع السياحة وتضعه ضمن القضايا ذات الاهتمام الاستراتيجي في الجزائر، وذلك حينما يصبح النظام السياسي في أي دولة ريعية كانت، ويعمل ويجتهد في كيفية توزيع عائدات الريع النفطي على المواطنين أكثر من العمل على خلق عمليات وقطاعات إنتاجية[1].

الفرع الثاني: نقص مراكز الفندقة و الإيواء

فهي طاقات غير كافية وذات نوعية سيئة ووجود عجز في طاقات الاستقبال، الهياكل الفندقية، والإطعام ذات نوعية جيدة، هياكل إيواء متآكلة وغالية نسبيا بالنسبة للسكان المحليين، 10% فقط من الفنادق تستجيب للمعايير الدولية.

الفرع الرابع: وكالات الأسفار

وتتمثل معوقات وكالات الأسفار فيما يلي:

- غياب التحكم في التقنيات الحديثة للسوق السياحية الدولية، وعدم التكيف مع الطريقة العصرية للتسيير الالكتروني للنقل قصد تنظيم عمليات الحجز و الخدمات؛
- نقص في تأهيل ومهنية المستخدمين في المؤسسات والخدمات السياحية والفنادق الخاصة، كما أن نوعية التكوين غير ملائمة مع متطلبات عرض سياحي بامتياز؛
- ضعف نوعية المنتوج وخدمات السياحة الجزائرية ؛
- ضعف نوعية النقل والمواصلات؛
- عدم ملائمة وضعف وسائل الدفع العصرية على مستوى البنوك والمؤسسات المستقبلة للسياح؛
- ضعف الاتصال الداخلي والخارجي وضعف في التعاون بين مختلف القطاعات والشركات في قطاع السياحة[2].
- معاناة القطاع السياحي الجزائري من إهمال كبير وعدم جدية المسؤولين والمجتمع في النهوض بهذا القطاع فهو ليس بالقطاع الرائد؛

---

[1] محفوظ رسول، **الأزمة الأوكرانية ورهانات أمن الطاقة الأوراسية مع الإشارة لحالة الأمن الطاقوي الجزائري**، دار مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2018، ص ص228، 229.

[2] عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي، مرجع سبق ذكره، ص ص77، 78.

- درجة النمو وتطور البنية التحتية يكاد يكون معدوما[1].

تزخر الجزائر بالعديد من المناطق السياحية الطبيعية والتاريخية بحكم موقعها الجغرافي، وتنوع تضاريسها من الشمال إلى الجنوب لكن رغم ذلك لم تبدي اهتماما كبيرا بقطاع السياحة، وتبقى عوائق كبيرة تحول دون تطور السياحة الجزائرية بالرغم من إمكانيات التطوير والنهوض بهذا القطاع.

(1) http://www.google.com/amp/s/diae/net/29851/amp/ 2019/02/13 تاريخ الاطلاع

خلاصة

يمكن أن تكون الجزائر قبلة فريدة ومتميزة للسياح من كل أنحاء العالم، نظرا للإمكانيات السياحية الهائلة التي تتمتع بها، وفي الوقت الذي يحتل فيه القطاع السياحي صدارة الأولويات في الكثير من الدول نجده في الجزائر رغم الإمكانيات السياحية المميزة تبقى الجهود المبذولة متأخرة ولم تصل بعد إلى تحقيق الأهداف المرجوة.

إلا أن الجزائر تفطنت في السنوات الأخيرة إلى أهمية السياحة، وأدركت أنها ضرورة حتمية، وظهرت بعض المبادرات من السلطات العمومية من أجل استغلال هذا القطاع استغلالا صحيحا، فوضعت عدة برامج للنهوض بهذا القطاع، ومن بينها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030.

الفصل الثاني

البنوك التجارية كأداة تمويلية للقطاع السياحي

تمهيد

يحتل القطاع المصرفي مركزا حيويا في النظم الاقتصادية والمالية بما له من تأثير ايجابي على التنمية الاقتصادية إذ يعتبر هو الركيزة الأساسية للدولة وهمزة وصل بين أصحاب الفائض المالي والعجز، لذلك تعتبر البنوك بصفة عامة والبنوك التجارية بصفة خاصة الشريان الحيوي بالنسبة للدولة وللقطاعات المختلفة للخروج من دوامات كثيرة ومن أبرزها البحث عن الموارد المالية لتمويل عجزها، إذ تعتبر أحد أهم المصادر المتاحة للتمويل لاستخدامها في تشغيل وتطوير المشاريع والاستثمارات وعلى رأسها المشاريع السياحية، إذ كان لابد البحث والغوص في المصادر التمويلية بشتى أنواعها للتمويل الكافي للمشاريع.

ومن ناحية أخرى فإن البنوك تقوم بتقديم خدمات مساندة للخدمات السياحية من خلال تفعيلها لمناطق سياحية من حيث الخدمات المتنوعة من سحب وتحويل للعملات وصرف الشيكات وغيرها من المعاملات التي تسهل في إجراءات ومختلف عمليات السياحية للأفراد.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية

تكتسي الدراسات المالية والمصرفية أهمية قصوى في الحياة العلمية والعملية، حيث تحتل البنوك التجارية على وجه التحديد أهمية خاصة ضمن تلك الدراسات، فهي تعد أهم المكونات لمؤسسات الإيداع المالية على الإطلاق، حيث أنها الأولى في الإنشاء والأكثر في الانتشار.

المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية

تؤدي البنوك التجارية دورا هاما في الاقتصاد الوطني، وتعد من أهم المؤسسات التي تقوم عليها عملية التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال وظائفها وخدماتها، التي ترفع كفاءة الاقتصاد.

الفرع الأول: نشأة البنوك التجارية وتطورها

ترافقت نشأة البنوك التجارية مع فكرة ظهور النقود الورقية، ومن ثم فإن الشكل الأول والبدائي للبنوك التجارية، هو الصراف أو الصيرفي الذي كان يتعامل ببيع وشراء العملات الأجنبية ومبادلتها بعملات وطنية، فقد كان التعامل سابقا يتم بالنقود المعدنية، فنشأة البنوك برزت من خلال تطور نشاط الصيارفة الذين كانوا يقبلون الودائع(المعادن الثمينة) مقابل إيصالات أو شهادات إيداع، بمبلغ الوديعة ويحصلون مقابل ذلك على عمولة وتدريجيا لاحظ هؤلاء الصيارفة أن هذه الإيصالات أخذت تلقى قبولا عاما في التداول وفاءا لبعض الالتزامات وأن أصحاب هذه الودائع لا يتقدمون لسحب ودائعهم دفعة واحدة بل بنسب معينة، لذلك فكر هذا الأخير في إقراضها، ومن هنا أخذ البنك في شكله الأول يدفع فوائد إلى أصحاب الودائع لتشجيع المودعين، فبعد أن كان الغرض من عملية الإيداع هو حفظ المادة الثمينة من السرقة والضياع أصبح المودع يتطلع إلى الحصول على فائدة لذلك تطور نشاط البنك (الصيرفي) في مجال تلقي الودائع من خلال تقديم القرض بناء على هذه الودائع لقاء فائدة[1].

فالبنوك التجارية نشأت أصلا في ايطاليا في القرون الوسطى وكان تجار النقود يجلسون في أماكن العامة وأمامهم منضدة لمزاولة أعمالهم ولعل أقدم بنك عرف في التاريخ هو بنك البندقية جنوب ايطاليا 1157 وكان الغرض من إنشائه إقراض الجمهورية بسبب حروبها مع الإمبراطورية الشرقية في القرن الثاني عشر ثم اتسعت أعماله

[1] عبد الحق بوعتروس، **الوجيز في البنوك التجارية عمليات تقنيات وتطبيقات**، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2000، ص ص6،5.

بعد ذلك فكان بقبول ودائع الأفراد ويفتح حسابات جارية وظل يعمل حتى 1740[1]، ثم توالى ظهور المصارف في عدد من المدن التجارية الرئيسية في ذلك الوقت ففي أمستردام نشأ أول مصرف عام 1609 وفي لندن نشا بنك انجلترا عام 1694 وبنك فرنسا عام 1800[2].

الفرع الثاني: مفهوم البنوك التجارية

ازدادت مكانة البنوك وأهميتها في مختلف الجوانب المحيطة بها ومختلف القطاعات، لذلك يمكن إعطاء تعريف واضح وتبيان أهم الخصائص التي تميزها عن غيرها.

أولا: تعريف البنوك التجارية

تعددت تعاريف البنوك التجارية إلا أنها تصب في قالب واحد وتؤدي في مجملها إلى نفس المعنى ومن بين أهم التعارف نذكر منها ما يلي:

التعريف الأول: التعريف اللغوي

"كلمة بنك اشتقت من المقاعد التي كان يجلس عليها الصرافون في أسواق البندقية وأمستردام فمن حيث الأصل اللغوي هو كلمة ايطالية "بانكوك" والتي تعني المصطبة ثم تطور المعنى فيما بعد لكي يقصد بالكلمة التي يتم فوقها عد وتبادل العملات، وبعدها أصبحت تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة والتي تجري فيها المتاجرة بالنقود إما بالعربية فيقال صرف وصارف واصطراف الدينار بدلها بدراهم أو دنانير سواها والصراف والصيرفي وجمعها صيارفة هو يباع النقود بنقود غيرها والصرافة أو الصيرفة هي حرفة الصراف، المصرف هي كلمة محدثة وجمعها مصاريف، تعني المؤسسة المالية للاقتراض والإقراض"[3].

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية، مدحت محمد العقاد، **النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت،2008، ص61.

[2] أسعد حميد العلي، **إدارة المصارف التجارية مدخل إدارة المخاطر**، الذاكرة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2013، ص17.

[3] عبد الحق بوعتروس، مرجع سبق ذكره، ص5.

التعريف الثاني: التعريف الاصطلاحي

"البنك هو مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيستين من العملاء المجموعة الأولى لديها فائض من الأموال وتحتاج إلى الحفاظ عليها وتنميتها، والمجموعة الثانية هي مجموعة من العملاء تحتاج إلى أموال لأغراض أهمها الاستثمار أو التشغيل أو كلاهما "[1].

ويمكن تعريفها على النحو التالي: "يعتبر البنك التجاري نوعا من أنواع المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان، وإذا كانت الودائع هي المصدر الرئيسي لأموال البنوك التجارية كما إن القروض هي الاستخدام الرئيسي لتلك الأموال، إن عملية الاقتراض للعملاء هي الخدمة الرئيسية التي تقدمها البنوك التجارية وفي نفس الوقت المصدر الأول لربحيتها"[2].

وتعرف أيضا على أن: "البنك التجاري هو مؤسسة مالية تقوم بدور الوساطة بين المودعين والمقترضين فأهم ما يميز البنوك التجارية عن غيرها من المؤسسات المالية الأخرى هو تقديم نوعين من الخدمات وهما: قبول الودائع وتقديم القروض المباشرة لمنشآت الأعمال والأفراد وغيرهم"[3].

بناءا على ما سبق يمكن إدراج تعريف شامل للبنوك التجارية على أنها:

البنوك التجارية هي عبارة عن مؤسسة مالية مصرفية عملها الرئيسي القيام بعملية الربط بين المودعين للأموال من أجل الاحتفاظ بها أو استثمارها وبين إقراضها للأشخاص أصحاب العجز المالي، وانفرادها بميزة خلق نقود الودائع.

ثانيا: خصائص البنوك التجارية

تتميز البنوك التجارية بمجموعة من الخصائص نذكر منها مايلي[4]:

- ✓ أنها أكثر المؤسسات المصرفية انتشارا، من حيث العدد والحجم؛
- ✓ تقبل الودائع الجارية (تحت الطلب)من جميع فئات المجتمع؛

---

(1) محمد إبراهيم عبد الرحيم، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2014، ص128.

(2) أيمن عبد الرحمان فتاحي، **البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية**، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة الأولى، 2009، ص20.

(3)محمد صالح الحسناوي، عبد الفتاح عبد السلام، **المؤسسات المالية البورصة والبنوك التجارية**، الدار الجامعية طبع-نشر-توزيع، الإسكندرية، 1998، ص214.

(4)هشام جبر، **إدارة المصارف**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2008، ص43.

- ✓ قبول الودائع الجارية يؤدي إلى انتشار استخدام الشيكات، مما قلل من استخدام النقود؛
- ✓ تساهم في تجميع المدخرات الصغيرة والكبيرة في المجتمع، فتلبي رغبات الفئات كافة، من حيث أهداف الادخار، فتقبل جميع أنواع الودائع؛
- ✓ تساهم مساهمة كبيرة في إيجاد النقود، عن طريق قيامها بقبول الودائع ومنح الائتمان؛
- ✓ تمنح القروض قصيرة الأجل، لأهداف التجارة أو الاستعمال الشخصي، على نحو خاص.

الفرع الثالث: السمات المميزة للبنوك التجارية

تتسم البنوك التجارية بثلاث سمات هامة تميزها عن غيرها من منشآت الأعمال وتتعلق هذه السمات بالربحية، السيولة والأمان وترجع أهميتها إلى تأثيرها الملموس على تشكيل السياسات الخاصة بالأنشطة الرئيسية التي تمارسها البنوك نذكر فيما يلي:

الربحية: ربح المصرف هو الفائض الصافي في إيراداته الكلية وتكاليفه الكلية، ويتم زيادة الربح إذا حاول المصرف تعظيم إيراداته أو تدنية تكاليفه، فبالنسبة لجانب الإيرادات، فإنها تتحقق كنتيجة لنشاط المصرف لذلك فإنها تأخذ شكل الفوائد على القروض التي يمنحها للغير أو عوائد موجودة من الأصول المالية بمختلف أشكالها، أو العملات التي يحصل عليها مقابل الخدمات المصرفية المختلفة التي يقدمها لعملائه، أما بالنسبة لجانب التكاليف فيتعين أن نميز بين نوعين من التكاليف التي يتحملها المصرف ومهما يمكن نسميه بالتكاليف الإدارية التشغيلية(أجور العمال ،مصاريف الاستغلال...) والتكاليف التجارية المالية (الفوائد والعملات المحققة من شراء وبيع العملات الأجنبية ....)[1].

السيولة: يتمثل الجانب الأكبر من موارد البنك المالية في ودائع تستحق عند الطلب ومن ثم يكون البنك مستعدا للوفاء بها في أي لحظة، وتعد هذه السمة من أهم منشآت الأعمال الأخرى ففي الوقت الذي تستطيع فيه هذه المنشآت تأجيل سداد ما عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت، فبمجرد إشاعة عدم توفير سيولة كافية لدى البنك كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين، ويدفعهم فجأة لسحب ودائعهم، مما قد يعرض البنك للإفلاس[2].

---

[1] محمد الصيرفي، **إدارة المصارف**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2007، ص09.

[2] سامر جلدة، **البنوك التجارية والتسويق المصرفي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009، ص20.

الأمان: يتسم رأس مال البنك التجاري بأنه صغير نسبيا، إذ لا تزيد نسبته إلى صافي الأصول عن 10% عادة فالبنك لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال، فإذا زادت الخسائر عن ذلك قد تلتهم جزءا من أموال المودعين، والنتيجة هي إفلاس البنك[1]، وبالتالي تسعى البنوك التجارية بشدة إلى توفير أكبر قدر من الأمان للمودعين من خلال تجنب المشاريع ذات الدرجة العالية من المخاطرة[2].

الشكل رقم(07): السمات المميزة للبنوك التجارية

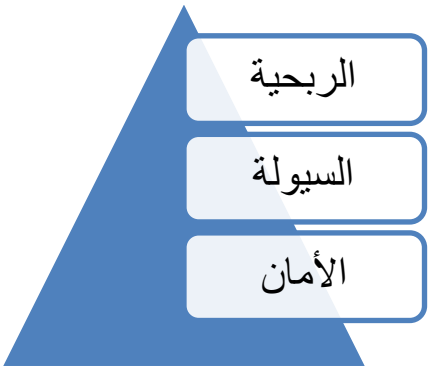

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على ما سبق ذكره.

الفرع الرابع: أنواع البنوك التجارية

تنقسم البنوك التجارية إلى أنواع متعددة طبقا للزاوية التي يتم من خلالها النظر إليها، وذلك على النحو التالي:

أولا– من حيث نوعية نشاطها

وتنقسم إلى نوعين وهما[3]:

أ– البنوك التجارية العامة: ويقصد بها تلك البنوك التي يقع مركزها الرئيسي في العاصمة أو في إحدى المدن الكبرى، ويتأثر نشاطها من خلال فروع أو مكاتب على مستوى الدولة أو خارجها وتقوم بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية.

---

(1) المرجع نفسه، ص20.

(2) طارق طه، **إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007، ص153.

(3) محمد عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة البنوك**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2014، ص32.

ب- البنوك التجارية المحلية: وهي التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية محدودة نسبيا مثل: محافظة معينة أو مدينة، تتميز هذه البنوك بصغر حجمها فهي ترتبط بالبيئة المحيطة بها وينعكس ذلك على مجموعة الخدمات المصرفية التي تقدمها.

ثانيا- من حيث حجم النشاط

وتنقسم إلى نوعين وهما[1]:

أ- بنوك الجملة: ويقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع كبار العملاء والمنشآت الكبرى.

ب- بنوك التجزئة: وهي عكس النوع السابق حيث تتعامل مع صغار العملاء، والمنشآت الصغرى لكنها تسعى إلى جذب أكبر عدد منهم وتتميز هذه البنوك بما تتميز به متاجر التجزئة، فهي منتشرة جغرافيا وتتعامل بأصغر الوحدات المالية قيمة من خلال خلق المنافع الزمنية والمكانية، والتعامل للأفراد وبذلك فإنها تسعى إلى توزيع خدمات البنك من خلال المستهلك النهائي.

ثالثا- من حيث عدد الفروع

ينقسم هذا النوع إلى عدد من الفروع أبرزها[2]:

أ- البنوك ذات الفروع: تعرف بالبنوك التجارية العامة، وهي منظمات تأخذ شكل شركات المساهمة، وتقدم خدماتها المصرفية من خلال الفروع المنتشرة في كافة أنحاء البلاد، ويتم إدارتها بالأسلوب اللامركزي، حيث يتدبر كل فرع شؤونه الخاصة به ولا يرجع للمركز الرئيسي إلا فيما يتعلق بالمسائل الهامة والجوهرية والتي ينص عليها في لائحة البنك.

ب- البنوك المحلية: يقتصر دور هذه البنوك على ممارسة نشاطها في منطقة جغرافية محددة قد تكون مدينة أو محافظة أو ولاية معينة، ويقع مركزها الرئيسي في تلك المنطقة، وتتميز بصغر الحجم، كما تقدم مجموعة من الخدمات المصرفية التي ترتبط بالبيئة المحيطة بها.

---

[1] المرجع نفسه، ص33.

[2] أحمد محمد غنيم، **إدارة البنوك تقليدية الماضي والكترونية المستقبل**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى،2007، ص ص18،19.

ج- البنوك الفردية: وهي بنوك صغيرة يملكها أفراد أو شركات أشخاص، كما أنها تتسم بصغر حجمها وتقتصر في توظيف مواردها على أصول بالغة السيولة كالأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة، حيث لا تقدر على تحمل مخاطر التوظيف أموالها في قروض متوسطة أو طويلة الأجل.

د- بنوك المجموعات: وهي تشبه الشركات القابضة، تنشئ عدة بنوك وتملك معظم رأسمالها وتشرف عليها وتراقب أعمالها، ويتسم هذا النوع من البنوك بالطابع الاحتكاري.

هـ- بنوك سلاسل: وهي التي تمارس نشاطها عن طريق فتح سلسلة متكاملة من الفروع تكون منفصلة عن بعضها إداريا، ويشرف عليها المركز الرئيسي الذي يتولى رسم السياسات العامة لها.

الشكل رقم(08): أنواع البنوك التجارية

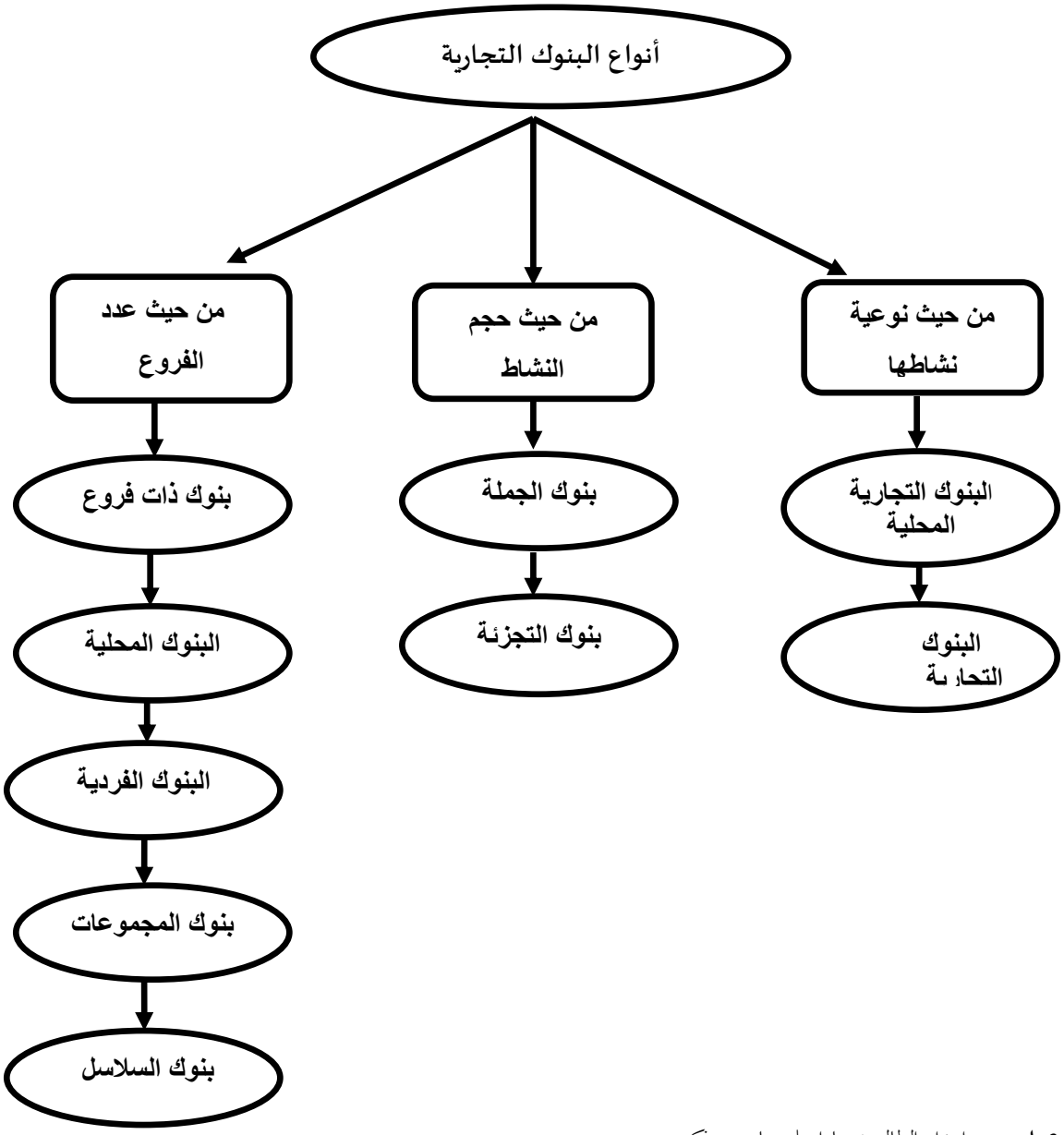

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على ما سبق ذكره.

المطلب الثاني: موارد واستخدامات البنوك التجارية ووظائفها

البنوك التجارية كغيرها من المؤسسات الاقتصادية الأخرى رغم اختلافها عن هذه الأخيرة من حيث طبيعة نشاطها، إلا أن لها نفس مصادر التمويل شأنها في ذلك شأن المؤسسات المالية الأخرى، وتعتبر كذلك مؤسسات ائتمانية ولقيامها بهذا العمل وقع على عاتقها مجموعة من الوظائف.

الفرع الأول: موارد واستخدامات البنوك التجارية

يمكن التمييز بين مصدرين أساسيين للبنوك التجارية وهما الموارد والاستخدامات.

أولا: موارد البنوك التجارية

تنقسم الموارد بدورها إلى قسمين أساسيين هما: الموارد الذاتية والموارد غير ذاتية.

أ- الموارد الذاتية "الداخلية"

تتمثل الموارد الذاتية للبنوك التجارية فيما يلي:

- **رأس المال المدفوع:** وتتمثل في الأموال التي يحصل عليها البنك من أصحاب المشاريع عند بدء تكوينه وأية إضافات أو تخفيضات قد تطرأ عليه في فترات لاحقة، ويمثل هذا المصدر نسبة ضئيلة من مجموع الأموال التي يحصل عليها البنك من جميع المصادر، لكن أهمية هذا المصدر لا يمكن المبالغة فيه حيث يساعد رأس المال على خلق الثقة في نفوس المتعاملين مع البنك خاصة أن رأس المال يحدد قيمة الضمان الذي يعتمد عليه المودعون وما يطرأ عليه من تغييرات على قيمة الموجودات التي يستثمر فيها المصرف أمواله[1].
- **الاحتياطي القانوني والخاص:** وهو عبارة عن ذلك الجزء المقتطع من الأرباح التي تراكمت لدى البنك التجاري خلال سنوات عمله وهو نوعين[2]:

احتياطي قانوني: حيث يلزم البنك قانونيا بتكوينه، أي يجب على إدارة البنك أن تحتفظ بجزء من الأرباح كاحتياطي، وذلك لدعم مركزه المالي وبناء سمعة طيبة للبنك، إذ يشير تراكم الأرباح إلى نجاح البنك في عمله.

---

[1] زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2003، ص53.

[2] ضياء مجيد، **الاقتصاد النقدي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص276.

احتياطي خاص: حيث يحتفظ به البنك اختياريا، ويعتمد مقدار هذا الاحتياطي على تقدير إدارة البنك إلى الحاجة إليه في المستقبل، ويحتفظ بمثل هذا الاحتياطي لتغطية النفقات المتوقعة في المستقبل.

- **الأرباح المدورة (الأرباح غير الموزعة):** وهي تلك المبالغ التي لا يقوم البنك بتوزيعها من إجمالي أرباحه وهي مبالغ مؤقتة بطبيعتها بحيث يتم حسابها عند تقدير الموارد المتاحة للاستخدام أو التوظيف فالأرباح غير موزعة بهذا المعنى هي عبارة عن بند ذو طبيعة انتقالية يقيد فيه ما يحققه البنك من أرباح تمهيدا لتوجيهها إلى غايتها النهائية، سواء كانت توزيعات على المساهمين أو دعم الاحتياطي أو تغطية الخسارة [1].
- **المخصصات:** تكون المخصصات في العادة قيمة للأصول لتجعلها ممثلة للقيمة الحقيقية لها في تاريخ إعداد الميزانية طبقا لأسس التقييم المتعارف عليها لكل نوع من أنواع الأصول، وتحمل الأرباح عادة بقيمة هذه المخصصات[2].

ب- الموارد الغير ذاتية (الخارجية)

وهي تلك الموارد التي مصدرها من خارج البنك وتتمثل أساسا في:

➢ **الودائع:** تمثل الودائع المصدر الرئيسي لموارد البنك التجاري[3]، وتقسم إلى أنواع سيتم التطرق إليهم بالتفصيل لاحقا.

---

[1] غردة عبد الواحد، **محاضرات في الاقتصاد البنكي**، مطبوعة بيداغوجية لطلبة السنة الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8ماي1945، قالمة، 2017، ص9.

[2] زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، مرجع سبق ذكره، ص55.

[3] ضياء مجيد، مرجع سبق ذكره، ص ص276، 277.

الشكل رقم(09):أنواع الودائع

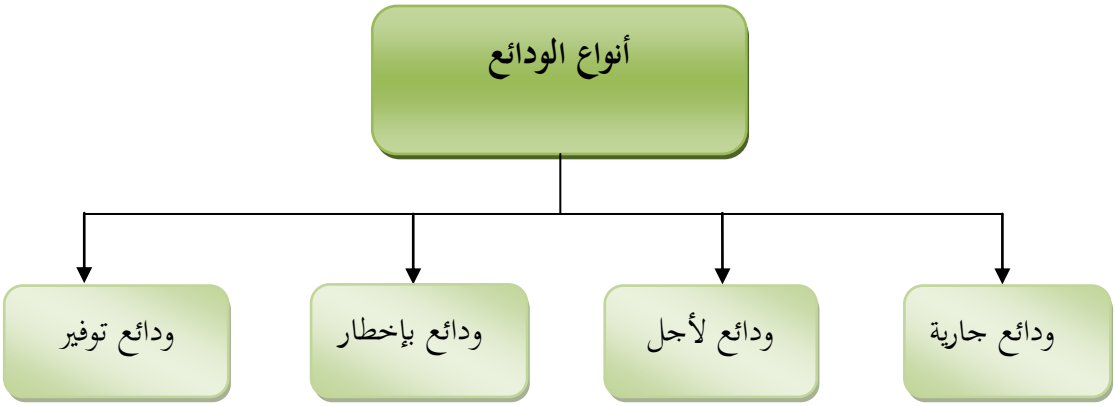

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على ما سبق ذكره.

➢ **الاقتراض:** ويمثل الاقتراض مورد آخر من موارد البنك غير الذاتية، حيث أن البنوك قد تحتاج إلى موارد إضافية في مواسم معينة فلذلك فإنها تلجأ إلى الاقتراض من البنوك الأخرى أو البنك المركزي[1]،حيث يعتبر هو الملاذ الأخير للبنوك في حالة حاجتها للتمويل، ولهذه القروض حق موجودات البنك في حالة التصفية بعد أصحاب الودائع، وعادة ما يمنح البنك المركزي هذه القروض لتغطية احتياجاته لفترة مؤقتة، أي أن مدة هذه القروض قصيرة الأجل، تتراوح بين يوم وعدة أسابيع، كما قد تلجأ إلى الاقتراض بواسطة اتفاقيات إعادة الشراء وهي عمليات تتم بواسطة شبكة الاتصالات التي تربط البنوك الكبيرة، الشركات وسماسرة الأوراق المالية ببعضهم وتقوم هذه الشركات بالوساطة بين من يحتاج الأموال وبين من لديه المال ويرغب في شرائها الآن وإعادة بيعها بعد فترة من الزمن (يرغب في بيع الأوراق المالية، ويرغب في إعادة شرائها بعد فترة)، وعادة ما يكون العائد منها قليلا لأن مخاطرها قليلة، كما قد تلجأ البنوك إلى الاقتراض من سوق اليورو دولار أو عن طريق إصدار السندات[2].

ثانيا: استخدامات البنوك التجارية

تشير الاستخدامات إلى كيفية الاستفادة من موجودات البنك التجاري، أو بمعنى آخر تمثل استثماراته فهدف تحقيق الربحية بالنسبة للبنك التجاري يفرض عليه عدم ترك موارده النقدية عاطلة لا تدر عائدا، بل يتعين عليه توظيفها في مختلف الاستخدامات الممكنة، وبناءا على ذلك فإن هذه الاستخدامات تعطي لنا فكرة واضحة

[1] سامر بطرس جلدة، **النقود والبنوك**، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الطبعة الأولى، 2007، ص ص87،88.

[2] هشام جبر، مرجع سبق ذكره ،ص ص59،60.

عن الأوجه المختلفة لنشاط البنك التجاري، فيمكن تقسيم استخدامات البنوك التجارية حسب درجة سيولتها لثلاث مجموعات رئيسية كما يلي:

أ- مجموعة الأصول تامة السيولة وعديمة الربحية

الأصول النقدية التي يمكن وصفها بأنها مجموعة الأصول ذات السيولة التامة يمكن تسميته بخط الدفاع الأول لمواجهة طلبات السحب الجارية لعملائه[1]،حيث تتمثل في نقدية خزينة البنك سواء نقد قانوني، نقود مساعدة وعملات أجنبية بالإضافة إلى رصيد البنك التجاري لدى البنك المركزي، وتتميز هذه الأصول بأنها كاملة السيولة ولكنها عديمة الربحية حيث لا تدر أي عائد[2].

ب- مجموعة الأصول عالية السيولة والمدرة للعائد

تشتمل على القسم الأكبر من موارده، و تتشكل من مجموعات فرعية كما يلي[3]:

- **مجموعة الأصول شبه النقدية أو شديدة السيولة:** تشمل العديد من القروض منها قروض قابلة للاسترداد أو وديعة لدى بنك آخر بهدف تغطية متطلبات تمويل مؤقت، ويشمل حسابات التشغيل والمعاملات مع المراسلين يدخل ضمنها أيضا ما يسمى القروض القابلة للاستدعاء، يمثل هذا النوع من القروض أهم عناصر ما يسمى (بخط الدفاع الثاني)، في مواجهة متطلبات السيولة في البنوك التجارية.
- **مجموعة الأوراق المالية الحكومية:** تتمثل في أذونات الخزينة والسندات الحكومية، تتمتع بدرجة عالية من السيولة، وترتفع سيولة الأوراق المالية الحكومية المتوسطة وطويلة الأجل لإمكانية الاقتراض بضمانها من البنك المركزي.
- **الكمبيالات المخصومة:** تتمثل في الأوراق التجارية التي تقبل البنوك بضمها للعملاء وتكون لفترة زمنية قصيرة ما بين سحب الكمبيالة واستحقاقها، خصم الكمبيالة بالنسبة للبنك يعني شراء قيمتها التي لم تستحق الدفع بعد أجل معين لا يزيد عن سنة مقابل نقد حافز يدفعه البنك لبائع الورقة.
- **القروض والسلف:** وهو ائتمان قصير الأجل تمنحه البنوك التجارية لتمويل النشاط التجاري القطاعي للأعمال والتجارة أي تغطية احتياجات الأفراد والمنشآت فيها من رأس المال العامل.

---

[1] أنس بكري، وليد صافي، **النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص119.

[2] علي عبد الوهاب نجا وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص167.

[3] أنس البكري، وليد صافي، مرجع سبق ذكره، ص ص 120،121.

و- مجموعة الأصول الثابتة

هذه الأصول وان كانت عميقة في حد ذاتها تعتبر ضرورية لقيام البنك بوظائفه وتتمثل في المباني التي يمارس فيها البنك نشاطه والأدوات والمعدات التي يستخدمها، بالإضافة إلى بعض الأصول الأخرى التي لها صلة وثيقة بعمليات الإقراض مثل مخازن البنك التي يحتفظ بها أنواع الضمانات العينية التي تكون بحوزته[1].

الفرع الثاني: وظائف البنوك التجارية

لقد مرت الخدمات المصرفية كغيرها من أوجه النشاط الاقتصادي بالعديد من مراحل التطور، حيث تحول النشاط من القيام بعمليات الإقراض والإيداع إلى القيام بوظائف أخرى، وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم الوظائف البنكية إلى وظائف تقليدية ووظائف حديثة.

أولا: الوظائف التقليدية

تمثل هذه الوظائف لب العمل المصرفي، فقد ظهرت مع ميلاد أول بنك تجاري في العالم، ويمكن إجمال هذه الوظائف فيما يلي:

أ- تلقي الودائع: تقوم البنوك التجارية بصفة معتادة بقبول ودائع الأفراد والهيئات التي تدفع عند الطلب أو بناء على إخطار سابق أو انتهاء أجل محدد، ولا تقتصر وظيفة البنك التجاري على مجرد قبول الودائع يقدمها الأفراد والهيئات، تتمثل في جذب هذه الودائع عن طريق تنمية الوعي الادخاري وحث الأفراد والهيئات على الادخار[2].

وقد تعددت أنواع الودائع حيث يمكن ذكرها كما يلي[3]:

- **الودائع الجارية (ودائع تحت الطلب):** وهي الودائع التي ترد بمجرد طلبها، ويهدف المودعون من إيداعها إلى استعمالها كأداة لتسوية التزاماتهم عن طريق استخدام الشيكات أو أوامر النقل المصرفي من حوالات وغيرها.

---

[1] غردة عبد الواحد، مرجع سبق ذكره، ص13.

[2] محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص14.

[3] حسين بني هاني، **اقتصاديات النقود والبنوك المبادئ والأساسيات**، دار مكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2014، ص ص209،210.

- **الودائع لأجل (الودائع الثابتة)**: وهي الودائع التي لا يلتزم البنك بردها إلا عند حلول أجل معين (يتم الاتفاق عليه) ولا يجوز للمودع استردادها قبل وقت حلول الأجل المتفق عليه.
- **الودائع بإخطار (بإشعار)**: وهي الودائع التي لا يلتزم البنك بردها إلا بعد مضي مدة معينة ولتكن سنة مثلا إلا أنه لا يجوز بعد ذلك، أن يقوم العميل بإخطار البنك بنيته في السحب، على أن لا يتم السحب إلا بعد شهر أو شهرين أو ثلاثة أشهر مثلا، ويجوز استعمال الشيكات في السحب.
- **ودائع التوفير**: يقوم البنك التجاري بفتح هذا النوع من الودائع عادة للأفراد لتشجيعهم على الادخار مقابل فائدة معينة تدفع للمودع في أوقات معينة يتم الاتفاق عليها، ويجوز للعميل أن يسحب من ودائع التوفير في أي وقت يشاء مقابل تنازله عن فائدة المبلغ المسحوب، ولا تستعمل الشيكات في السحب، وإنما يتم السحب بموجب أمر دفع.

وتسمى أيضا ودائع صندوق التوفير وفي الغالب هذا النوع يتعلق بغالب صغار المدخرين عن طريق دفتر توفير خاص ويحدد لها معدلات فائدة معينة من قبل البنك وفقا لمعدلات الفائدة السائدة وتصل نسب هذه الودائع إلى حوالي 25% من جملة موارد البنك بصفة عامة[1].

ب– الائتمان المصرفي: يحتل منح الائتمان مرتبة عالية من أعمال البنوك التجارية المصرفية حيث يقوم بمنح قروض للأفراد ورجال الأعمال والمشروعات لآجال مختلفة، وذلك لتمكينهم من مباشرة أعمالهم وأنشطتهم واستثماراتهم على أن يلتزموا برد هذه المبالغ عند حلول الآجال المتفق عليها بالإضافة إلى دفع الفوائد بصورة دورية بحسب العقد المبرم بين المتعاملين[2].

ج- **خلق الودائع**: تستطيع البنوك التجارية من خلال تأدية وظيفتي قبول الودائع ومنح الائتمان، أن تؤثر في العرض النقدي في المجتمع، وخاصة فيما يتعلق بالنقود المصرفية، وهذا يعني أن البنوك التجارية تستطيع أن تمنح قروضا تفوق حجم الودائع لديها، وبالتالي تزيد من عرض النقود بالمجتمع أي أنها تخلق ودائع إضافية[3].

وتقوم عملية خلق النقود من خلال تجمع الأموال في البنوك بسبب الفرق بين قيمة ما يودعه العملاء وقيمة ما يسحبه العملاء خلال الظروف العادية، وبذلك يقوم البنك بإقراض هذه الأموال إلى العملاء، إن عمليات الإقراض أهمها ارتفاع معدل التعامل بالشيكات والحسابات الجارية، سيؤدي إلى ارتفاع مساهمة البنوك في

---

(1) محمد السيد سرايا، **البنوك التجارية**، دار المطبوعات الجامعية أمام كلية حقوق، دون بلد النشر، 2008، ص23.

(2) طارق طه، مرجع سبق ذكره، ص151.

(3) علي عبد الوهاب نجا وآخرون، **النقود والسياسة النقدية والأسواق المالية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2018، ص132.

خلق النقود فلو فرضنا إن احد العملاء قام بإيداع مبلغ 10000 دينار في البنك وأن البنك يحتفظ باحتياطي قدره 10% من الإيداعات فإنه بذلك يستطيع إقراض مبلغ قدره 9000 دينار، وعند قيام العميل المقترض بإنفاق المبلغ المقترض من خلال شراء بضاعة من الشركة التي تقوم بدورها في إيداع المبلغ لحسابها ويقوم المصرف بإقراض المبلغ المودع من الشركة بعد الاحتفاظ بالاحتياطي بمقدار 900 دينار ويقرض المتبقي بمقدار 8100 دينار إلى أحد العملاء الذي يقوم بالشراء، والبائع يودع المبلغ في البنك ويقوم البنك بإقراضه إلى عميل جديد وهكذا، مما يؤدي إلى مضاعفة مجموع المبالغ المودعة تقريبا 10 أضعاف المبلغ الأصلي وتبلغ 100000 دينار، وهذا يعني أن البنك استطاع أن يخلق ما قيمته 90000 دينار من النقود تضاف إلى الكتلة النقدية في الاقتصاد لذلك البلد، وتسمى بالنقود المصرفية التي تتكون من الوديعة الأصلية والودائع المشتقة، مع الإشارة إلى وجود محددات عملية تحد من قدرة البنوك في خلق النقود وأهمها: تدخل البنك المركزي في تنظيم عرض النقد وعدم ذهاب كافة الأموال المقرضة للعملاء إلى البنوك مرة ثانية بأكملها وتسرب نسبة منها إلى خارج الجهاز المصرفي بما اتفق على تسميته بتدمير الودائع[1].

يمكن حساب عملية خلق النقود المصرفية بالمعادلة التالية [2]:

خلق الودائع(النقود المصرفية)= المبلغ الحر÷ نسبة الاحتياطي القانوني

المبلغ الحر= الوديعة الأصلية– الاحتياطي القانوني

الاحتياطي القانوني= الوديعة الأصلية× نسبة الاحتياطي

ثانيا: الوظائف الحديثة

يسعى البنك التجاري دائما إلى رفع رقم أعماله وترشيد مصروفاته ومحاولة اجتذاب العملاء بشتى الطرق لأن العميل يعتبر ربحا في حد ذاته للبنك التجاري، ومن أجل الوصول إلى هذا اتبع خدمات جديدة يؤديها للعملاء ومن أبرزها ما يلي:

أ– تقديم خدمات استشارية للمتعاملين: أصبحت البنوك تشترك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين معها لدى إنشاء مشروعاتهم ويتم على أساس هذه الدراسات تحديد الحجم الأمثل للتمويل المطلوب وكذلك طريقة السداد ومدى اتفاقها مع سياسة المشروع في الشراء، الإنتاج والبيع والتحصيل باعتبار أن الفلسفة

[1] دريد كامل آل شيب، **إدارة البنوك المعاصرة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 2012، ص57.
[2] المرجع نفسه، ص57.

المصرفية السليمة تعتبر مصلحة المصرف ومصلحة المشروع الذي سيتعامل معه مصلحة مشتركة على اعتبار أنه كلما ارتفعت كفاءة المشروع كلما كان ذلك أفضل للمصرف الذي يموله.

ب– ادخار المناسبات: يشجع البنك عملائه للقيام بالادخار، وهذا لزيادة موارد المصرف من جهة ولمواجهة مناسبات معينة من جهة أخرى مثل نفقات الاصطياف أو الزواج...، وتمنح البنوك للعملاء نظير ذلك فوائد وتسهيلات ائتمانية تتناسب مع حجم مدخراتهم، كأن تمنحهم الحق في اقتراض ضعف مبلغ المدخرات وبشروط سهلة[1].

ج– القيام بعمليات أمناء الاستثمار لحساب العملاء: ينشئ البنك التجاري إدارة خاصة، مهمتها القيام بعمليات الاستثمار نيابة عن عملائه الذين ليس لهم الوقت أو الخبرة الكافية للقيام بمباشرة هذه العمليات، ومن أهم وظائف إدارة أمناء الاستثمار إدارة الأموال للعملاء، وتنفيذ وصاياهم وإدارة تركاتهم، ورعاية القصر من أبنائهم وإدارة ممتلكات من يعمل منهم في الخارج[2].

د– تمويل التجارة الدولية: وهو ما يطلق عليه بالتوسط أو الوساطة في المعاملات الخارجية حيث تقوم البنوك بدور هام في انجاز عمليات التجارة الدولية، وبالتالي تعمل على تمويل التجارة تصديرا واستيرادا، إذ أن لها مراسلين في معظم دول العالم وهم عبارة عن بنوك أجنبية تتعامل معها بصفة منظمة، وتقوم البنوك أيضا بعمليات بيع وشراء العملات الأجنبية كمجال مرتبط بهذا النشاط الاقتصادي الهام[3].

وتجدر الإشارة إلى أن البنوك التجارية تقوم بوظائف حديثة هي[4]:

- سداد المدفوعات نيابة عن الآخرين؛
- سداد فواتير الخدمات (هاتف، كهرباء،... وغيرها)؛
- المساهمة في خطط التنمية التجارية؛
- تأجير الخزائن الحديدية؛
- بيع الشيكات السياحية.

---

(1) عزيزة بن سمينة، **الائتمان في البنوك التجارية المخاطر وأساليب وتسييرها**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى،2017، ص ص24،25.

(2) محمد إبراهيم عبد الرحيم، **اقتصاديات النقود و البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص ص129،130.

(3) عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات النقود والبنوك الأساسيات والمستحدثات**، الدار الجامعية، الإسكندرية،2007، ص124.

(4) خالد أحمد فرحان المشهداني، **النقود والبنوك بمنظور علمي متقدم**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2017، ص293.

المطلب الثالث: الإصلاح المالي للنظام البنكي الجزائري

يعتبر النظام البنكي من أهم الأسس التي تستند عليها أي نهضة اقتصادية على اختلاف الأزمنة والأمكنة كما تعد فعالية هذا القطاع وسلامته أداة لحماية السيادة الوطنية وتعزيز النمو الاقتصادي، وكما أن فعالية هذا الجهاز تساعد على استقطاب الاستثمارات الضرورية لتغطية احتياجات التنمية المحلية.

الفرع الأول: الإصلاح النقدي لسنة 1986

قبل التطرق للنظام البنكي الجزائري نمر بتعريف النظام البنكي على أنه:" مجموع المصارف العاملة في بلد ما حيث يضم مجمل النشاطات التي تمارس بها العمليات المصرفية، وخاصة تلك المتعلقة بمنح الائتمان، وهو يشمل الجهاز المصرفي والمنشآت المالية المتخصصة والسلطات المسئولة عن السياسة النقدية أي البنك المركزي والخزينة العامة"[1].

بدأت مسيرة الإصلاحات المالية والبنكية في الجزائر سنة 1962، لكن يمكن التسليم بأن الخطوة الفعلية في ذلك كانت إصلاحات المالية عام 1971 التي حملت رؤية جديدة لعلاقات التمويل وتحديد طرق التمويل الاستثمارات العمومية المخططة، وفي عام 1978 تم التراجع عن مبادئ الإصلاحات 1971 حيث تم إلغاء تمويل المؤسسات بواسطة القروض البنكية متوسطة الأجل وحلت الخزينة محل البنوك في تمويل الاستثمارات العمومية المخططة بواسطة قروض طويلة الأجل.

وبموجب القانون رقم 86-12 الصادر في19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك والقرض، تم إدخال إصلاح جذري على الوظيفة البنكية، وقد كان روح هذا القانون يسير في اتجاه إرساء المبادئ العامة والقواعد الكلاسيكية للنشاط البنكي[2].

وهو من الناحية العملية جاء ليوحد الإطار القانوني الذي يسير النشاط الخاص بكل المؤسسات المالية مهما كانت طبيعتها القانونية، ومن أهم ما نص عليه هذا القانون ما يلي[3]:

- استعادة البنك المركزي لدوره كبنك البنوك؛

---

[1] شاكر قزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 1992، ص36.

[2] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2003، ص 194.

[3] المرجع نفسه، ص ص194،195.

- وضع نظام بنكي على مستويين حيث تم الفصل بين البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض وبين نشاط البنوك التجارية؛
- استعادت مؤسسات التمويل دورها داخل نظام التمويل، من خلال تعبئة الادخار وتوزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض، وأصبح بعد هذا القانون بإمكان البنوك أن تستلم الودائع مهما كان شكلها ومدتها واستعادت حق متابعة استخدام القرض ورده؛
- تقليل دور الخزينة العمومية في نظام التمويل وتغييب مركز الموارد المالية؛
- إنشاء هيئات رقابة على النظام البنكي وهيئات استشارية أخرى.

الفرع الثاني: قانون 1988 وتكييف الإصلاح

إن إصلاحات سنة 1986 والظروف الاقتصادية التي تعرضت لها الجزائر(انهيار أسعار البترول وسعر صرف الدولار)، دفعت السلطات الجزائرية إلى تطبيق برنامج إصلاحي واسع مع مجموع القطاعات الاقتصادية بما فيها البنوك التجارية، وهذا بموجب القانون رقم 88 -01 الصادر في 12جانفي 1988، المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، ولعل أهم المفاهيم التي جاء بها هذا القانون هي الاستقلالية والربحية والمردودية في البنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات وهذا باعتبار أن البنوك مؤسسات عمومية[1].

وبالتالي أصبحت البنوك تتمتع بكامل استقلاليتها من حيث منحها للقروض ودراستها للمشاريع ومتابعتها لديونها وتسيير لشؤونها الداخلية، وهذا ما كان له الأثر على المشروعات الاقتصادية الجزائرية، ولكن من جهة أخرى يمكن القول أن النظام البنكي قبل إصلاحات 1990 لم يكن له أهمية معتبرة حيث كانت مهمته إدارية بحتة.

الفرع الثالث: إصلاح 1990 (قانون النقد والقرض)

تفاديا لسلبيات المرحلة السابقة، وتماشيا مع سياسة الانفتاح على اقتصاد السوق والاندماج في الاقتصاد العالمي، جاء قانون النقد والقرض بموجب القانون 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990 الذي يعكس أهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي بالإضافة إلى أنه أخذ بأهم أفكار القانونين السابقين (86 و 88)، وأهم ما جاءت به هذه الإصلاحات مايلي:

[1] المرجع نفسه، ص ص194،195.

- تعديل مهام البنوك حيث انتقل دورها من الرقابة إلى الوساطة؛
- إنشاء هياكل جديدة للرقابة البنكية؛
- إلغاء مبدأ تخصص البنوك لفتح مجال المنافسة بين البنوك؛
- إنشاء السوق النقدي والسوق المالي(بورصة الجزائر)؛
- تقنين العلاقة بين البنك المركزي والخزينة العمومية؛
- تفعيل العلاقة بين البنوك التجارية والمشروعات الاقتصادية.

ومن أهم التعديلات التي جاء بها قانون النقد والقرض هو إنشاء مؤسسات بنكية تابعة للقطاع الخاص أو الأجنبي ومن بينها بنك البركة ديسمبر1990، بنك الاتحادي لمساهمة رؤوس الأموال الخاصة الأجنبية والبنك الصناعي والتجاري الجزائري والشركة المتخصصة في منح القروض طويلة الأجل جوان 1976، بنك الخليفة (الذي أفلس مؤخرا)، بنك الريان الجزائري، الشراكة بين القرض الشعبي الجزائري والشركة العامة الفرنسية.

المبحث الثاني: الإطار النظري للتمويل

تعتبر وظيفة التمويل من أهم الوظائف بالنسبة للمؤسسة التي تسعى من خلالها إلى تحقيق توازنها المالي فالعمليات التي تقوم بها المؤسسة تحتاج إلى التمويل باستمرار لمزاولة نشاطها وضمان استمراريتها لذلك تطورت وظيفة التمويل في عصرنا الحالي وتنوعت مصادرها بين مصادر تقليدية وحديثة، عامة ومتخصصة، ربوية وإسلامية.

المطلب الأول: ماهية التمويل

إن وظيفة التمويل تعتبر من أهم وظائف المؤسسات المالية، حيث أنها تقدم لذوي العجز المالي قروضا تفك بها ضيقتها وبذلك تزيد في حركة النشاط الاقتصادي لذلك اختصوا في دراسة التمويل بكل جوانبها.

الفرع الأول: تعريف التمويل

اختلفت وجهات النظر حول تقديم تعريف موحد للتمويل فكانت هناك عدة تعاريف نذكر منها ما يلي:

التعريف الأول:" يعرف التمويل بأنه الإمداد بالأموال في أوقات الحاجة إليها وهذا التعريف مكون من عناصر ثلاث وهي:

- ✓ تحديد دقيق لوقت الحاجة له؛
- ✓ البحث عن مصادر للأموال؛
- ✓ المخاطر التي تعترض أي نشاط يزاوله الإنسان"[1].

التعريف الثاني: "يعرف على أنه وظيفة إدارية لدى مؤسسة أو هيئة تقوم بالتخطيط أو الحصول على الأموال من مصدر التمويل المناسب لتوفير الاحتياجات اللازمة لأداء أنشطة المؤسسة أو الهيئة المختلفة وتحقيق أهدافها وطموحاتها مع العمل على تقليل مخاطر التمويل"[2].

---

[1] طارق الحاج، **مبادئ التمويل**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2002، ص21.

[2] هيثم محمد الزغبي، **الإدارة والتحليل المالي**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص105.

الفرع الثاني: أهمية التمويل

يعد التمويل عاملا مهما من عوامل علم الاقتصاد وتتجلى هذه الأهمية من خلال تسهيل وتأمين عملية انتقال الفائض النقدي من المؤسسات ذات الفائض إلى تلك الوحدات التي بها عجز مالي، يمكن ابراز أهمية التمويل من خلال ما يلي[1]:

- مساعدة المؤسسة على تسوية مركزها المالي؛
- التمويل يساهم في تدعيم النشاط الاقتصادي وذلك بخلق مشاريع جديدة؛
- يساهم التمويل في تفعيل وتنشيط ميكانيزمات الجهاز المصرفي من خلال حركة رأس المال؛
- يساهم التمويل في إعطاء الحركية والحيوية الضرورية لتحقيق وتيرة نمو اقتصادي وتنمية شاملة.

الفرع الثالث: أنواع التمويل

يمكن النظر إلى طرق وأنواع التمويل من عدة جوانب أهمها:

أولا– من حيث المدة الزمنية

ينقسم أشكال التمويل إلى[2]:

أ– تمويل قصير الأجل: يقصد به تلك الأموال التي لا تزيد فترة استعمالها عن سنة واحدة، كالمبالغ النقدية التي تخصص لدفع أجور العمال وشراء المدخلات اللازمة للإتمام العملية الإنتاجية والتي يتم تسديدها من إيرادات نفس الدورة الإنتاجية.

ب– تمويل متوسط الأجل: يستخدم هذا النوع من التمويل لحاجة دائمة للمشروع، كتغطية تمويل أصول ثابتة أو لتمويل مشروعات تحت التنفيذ، والتي تستغرق عددا من السنين، وتكون مدته ما بين سنة وخمسة سنوات.

ج– تمويل طويل الأجل: وينشأ من الطلب على الأموال اللازمة لحيازة التجهيزات الإنتاجية ذات المردودية على المدى الطويل، وتوجد أيضا مشاريع إنتاجية تفوق مدتها خمس سنوات.

---

[1] إسلام عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص ص157،158.

[2] محمد الفاتح محمود المغربي، **التمويل والاستثمار في الإسلام**، دار الجنان للنشر و التوزيع، دون بلد النشر، 2016، ص ص27،28.

ثانيا: من حيث مصدر الحصول على الأموال

وينقسم التمويل تبعا لمصادره إلى[1]:

أ- التمويل الذاتي (الداخلي): يعني مقدرة المؤسسة على تغطية احتياجاتها المالية اللازمة لسداد الديون وتنفيذ الاستثمارات الرأسمالية، وكذلك زيادة رأسمالها العامل من الأموال الذاتية للمؤسسة، ويشمل التمويل الذاتي على الفائض النقدي المتولد من العمليات الجارية وكذلك ثمن بيع الأصول الثابتة، ويتم التمويل الذاتي عن طريق مخصصات الإهتلاك، الاحتياطات، الأرباح المحتجزة.

ب- التمويل الخارجي: يعني تمويل الاستثمارات الجديدة في مؤسسة الأعمال بالاعتماد على الأموال التي يتم الحصول عليها من المصادر الخارجية، وتحصل تلك المؤسسة على تلك الأموال بشروط وإجراءات يحددها سوق المال وعائد الفرصة البديلة وبالتالي تحتاج عمليات التمويل الخارجية إلى وقت أطول من التمويل الداخلي وذلك من أجل دراسة الوضع المالي والتكلفة والعائد المتوقع جراء ذلك.

ثالثا: من حيث الغرض الذي يستخدم لأجله

وينتج عن هذا التصنيف ما يلي[2]:

أ- تمويل الاستغلال: ويتمثل في ذلك القدر من الموارد المالية الذي يتم التضحية بها في فترة معينة من أجل الحصول على عائد في نفس فترة الاستغلال، كنفقات شراء المواد الخام، ودفع أجور العمال وما إلى ذلك من المدخلات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية والتي تشكل في مجموعها أوجه الإنفاق الجاري.

ب-تمويل الاستثمار: يتمثل في الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التي يترتب عنها خلق طاقة إنتاجية جديدة أو توسيع الطاقة الحالية للمشروع كاقتناء الآلات والتجهيزات وكل العمليات التي تترتب عليه زيادة تكوين رأس المال المشروع.

---

[1] محمد إبراهيم عبد الرحيم، **اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص ص22-25.

[2] محمد الفاتح محمود المغربي، مرجع سبق ذكره، ص29 .

المطلب الثاني: أدوات ومصادر التمويل

توجد عدة أدوات تستخدم في عملية التمويل والذي يمكن الحصول عليه من مصادر مختلفة نوجزها فيما يلي:

الفرع الأول: أدوات التمويل

تنقسم أدوات التمويل فيما يلي:

أولا– النقود: هي أصل كامل للسيولة تستخدم عادة لتمويل المعاملات الجارية، للنقود أربع وظائف منها اثنتان أصليتان واثنتان مشتقان، فالنقود مقياس للقيم الحاضرة والقيم الآجلة كما أنها وسيط للتبادل ومستودع للقيمة وعليه يمكن أن تعرف النقود بالنسبة للوظائف التي تؤديها، فهي أي شيء يلقي قبولا عاما كوسيط للتبادل ويستخدم في نفس الوقت مقياسا للقيم ومستودعا لها[1]، وتتكون النقود تقليديا من[2]:

أ– النقد القانوني: الذي يصدره المصرف المركزي، وهذا النقد يشكل الأوراق النقدية والعملات المساعدة الورقية والمعدنية.

ب–الأوراق النقدية: تكتسب صفة الإلزام والقبول باعتبارها النقد القانوني الذي يصدره البنك المركزي.

ج– النقد المصرفي (الودائع المشتقة): غير انتهائي في قبول التعامل، بمعنى أنه ليس الشكل النهائي للنقود حيث يمكن تحويله إلى البنوك، وليس إلزاميا في القبول إذ يمكن رفض قبوله للوفاء بالديون أو تسوية المعاملات.

ثانيا: الأوراق المالية قصيرة الأجل

تتمثل الأوراق التجارية كأدوات إثبات للدين التجاري تحمل اتفاق بالدفع في تاريخ محدد، وتتمثل في:

أ– الكمبيالة "السفتجة": تعرف على أنها صك محرر وفقا لشكل معين أوجبه القانون، بموجبه يقوم شخص يسمى الساحب بإعطاء أمر إلى أحد (المسحوب عليه)، بدفع قيمة نقدية وفي تاريخ معين أو قابل للتعيين إلى شخص ثالث هو المستفيد أو الحامل[3].

---

(1) صبحي تادريس قريصة، **اقتصاديات النقود والبنوك**، قسم الاقتصاد بكلية التجارة، الإسكندرية، 1990، ص16.

(2) محمد عزت غزلان، **اقتصاديات النقود والمصارف**، دار النهضة العربية، لبنان، الطبعة الأولى، 2002، ص 50.

(3) شاكر القزويني، مرجع سبق ذكره، ص60.

ب–السند لأمر: هو محرر مكتوب وفقا لأوضاع شكلية يحددها القانون، ويتضمن التزام محرره بدفع مبلغ معين في تاريخ معين أو قابل للتعيين لإذن شخص آخر هو المستفيد[1].

ج– الشيك: يعرف على أنه ورقة مكتوبة وفق لأوضاع معينة استقر عليها القانون يتضمن أمرا صادرا من الساحب إلى المسحوب عليه هو عادة البنك أو مؤسسة شبيهة به بدفع مبلغ معين لأمر شخص ثالث هو المستفيد أو لحامله بمجرد الاطلاع[2].

د–أذونات الخزينة: وهي سندات دين تصدرها الحكومة لآجال تتراوح بين ثلاثة وستة أشهر تقوم بطرحها في السوق عادة عن طريق البنك المركزي، ويتقدم لخصم هذه الأذون جميع العاملين في سوق النقد، ويتم تداول هذه السندات عن طريق بيعها في المزاد العلني باستخدام مبدأ الخصم، أي تباع بسعر أقل من السعر الرسمي الذي تصدر به، وقيمة هذا الخصم تمثل الفائدة التي يحصل عليها حائزها، حيث تدفع قيمتها الاسمية كاملة عند الاستحقاق[3].

ثالثا: الأوراق المالية طويلة الأجل: وهي عادة تستخدم لمدة تتجاوز سنة وتتمثل في الأسهم والسندات.

أ– السهم: يمثل مستند ملكية له قيمة اسمية، قيمة دفترية، قيمة سوقية وقيمة تصفوية، يعطي السهم لحامله الحق في ملكية حصة من رأسمال المؤسسة بمقدار قيمة السهم كما يكون لحامله الحق في التخلص منه ببيعه والتنازل عنه كذلك يعطيه الحق في التصويت في جمعيات المساهمين، الحق في الأرباح و الحق في الإعلام، بالإضافة إلى ذلك يكون له حق أولوية في الاكتتاب في حالة إصدار أسهم جديدة[4].

ب–السند: عبارة عن وثائق ذات قيمة اسمية غير قابلة للتجزئة ولكنها قابلة للتداول، يكتتب فيها المسؤولين وبذلك تصبح اتفاق بين الجهة المصدرة له والمكتتب فيها، ويقض هذا الاتفاق بأن يقرض المكتتب مبلغ السند إلى الجهة المصدرة لفترة محددة وبسعر حملة الأسهم فلا يحق لهم الاشتراك في الجمعية العمومية أو التصويت[5].

---

(1) محمد خيري سمير الأمين، **السند الأذني طبقا لقانون التجارة الجديد**، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2011، ص4.

(2) شاكر القزويني، مرجع سبق ذكره، ص65.

(3) أسامة محمد الفولي، زينب عوض الله، **اقتصاديات النقود والتمويل**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005، ص137.

(4) لطرش سميرة، **كفاءة سوق رأس المال وأثرها على القيمة السوقية للسهم–دراسة حالة مجموعة من أسواق رأس المال العربية–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010، ص28.

(5) محمد الفاتح محمود المغربي، مرجع سبق ذكره، ص24.

الفرع الثاني: مصادر التمويل

من الأهداف الرئيسية للوظيفة المالية هو التخطيط للمستقبل، والذي يستدعي وضع البرامج التشغيلية ثم تحديد مصادر التمويل لتنفيذ البرامج والخطط، فمصادر التمويل تقسم إلى:

أولا– مصادر التمويل قصيرة الأجل: بالنسبة لمفهوم وتعريف التمويل قصير الأجل تلك الأموال التي تحصل عليها المؤسسة من الغير، وتلتزم بردها خلال فترة لا تزيد عادة عن عام وهناك من يرى بأنه يمثل تلك الأموال التي يمكن رصدها من أجل مواجهة النفقات التي تتعلق بالتشغيل الجاري للطاقات الإنتاجية للمؤسسة[1].

وتنقسم إلى نوعين أساسيين هما:

أ– الائتمان التجاري: هو عبارة عن قيام المؤسسة بشراء حاجاتها المختلفة من مواد أولية وغيرها من التجهيزات الإنتاجية من مؤسسة أخرى بالدين، وبما أن النشاط التجاري مستمر ودائم فان هذا النوع من التمويل شائع الاستخدام، وتلجأ له عادة الشركات الصغيرة لأنها لا تستطيع الحصول على تمويل من مصادر أخرى[2].

ب– الائتمان المصرفي: يقصد به تلك العملية التي بموجبها يقدم البنك للزبون الثقة، وذلك بمنحه مبلغا من المال أو ضمان معين (الالتزام بالتوقيع)، مقابل تعهد الزبون بارجاع المبلغ خلال الفترة المتفق عليها وضمن الشروط المحددة في العقد[3].

ثانيا: مصادر التمويل متوسطة الأجل

يعرف التمويل متوسط الأجل على أنه ذلك النوع من القروض الذي يتم سداده في فترة تزيد عن السنة ولكن تقل عن خمسة أو سبع سنوات، وينقسم هذا النوع إلى قسمين[4]:

---

(1) أحمد بوراس، **تمويل المنشآت الاقتصادية**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2008، ص35.

(2) طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص63.

(3) غردة عبد الواحد، مرجع سبق ذكره، ص25.

(4) عبد العزيز النجار، **أساسيات الإدارة المالية**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2007، ص ص475-478.

أ- قروض مباشرة متوسطة الأجل

عادة يتم سداد هذه القروض بصورة منتظمة على مدار عدد من السنوات تمثل القروض، ويطلق على أقساط السداد في هذه الحالة مدفوعات الإهتلاك، بالإضافة إلى ذلك عادة ما يكون القرض مضمون بأصل معين أو بأي نوع من أنواع الضمانات الأخرى.

ب- التمويل بالاستئجار

تهدف معظم المنشآت إلى استخدام المباني والمعدات، وبالتالي فهدفها ليس امتلاك هذه التسهيلات، وإن كان الامتلاك في معظم الأحيان يحقق لها هذا الهدف، وقد ظهر في السنين الأخيرة في معظم الدول اتجاه نحو استئجار هذه التسهيلات بدلا من شرائها، وبعد أن كان الاستئجار يقتصر على الأراضي والمباني فقد أصبح يشمل جميع الأصول الثابتة تقريبا.

ثالثا: مصادر التمويل طويلة الأجل

وقد قسمت المصادر التمويلية طويلة الأجل إلى قسمين رئيسيين هما:

أ- أموال الملكية: والتي تحتوي على ما يلي:

الأسهم العادية: تمثل الأسهم العادية صكوكا متساوية القيمة تشكل جزءا من رأس مال الشركة، وهي بذلك تعد بمثابة سند ملكية في الشركات المساهمة والتوصية للأسهم، وتعتبر من مصادر التمويل طويلة الأجل حيث أنه ليس لها تواريخ استحقاق محددة، طالما كانت الشركة المصدرة لها قائمة مستمرة[1].

الأسهم الممتازة: تشبه الأسهم العادية في أن كلاهما يمثل أموال الملكية في شركة المساهمة، وهناك تشابه بينهما أيضا من ناحية أن الشركة ليست ملزمة بدفع عائد ثابت على هذين النوعين من الأوراق المالية، فالعائد في الحالتين يتوقف على تحقيق الشركة للأرباح، وعلى رغبتها في التوزيع، ويشترك كل من النوعين أيضا في أنهما يستحقان العائد فقط بعد دفع أو الأخذ في الحسبان جميع التكاليف والنفقات اللازمة لقيام الشركة بأعمالها[2].

---

[1] عاطف وليم أندرواس، **التمويل والإدارة للمؤسسات**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى ، 2006، ص369.

[2] عبد العزيز النجار، مرجع سبق ذكره، ص487.

الأرباح المحتجزة: وهي عبارة عن تلك الأرباح التي حجبت عن التوزيع على المساهمين في الشركة وتعتبر من أموال الملكية (حقوق المساهمين)، ومن أهم مزايا استخدام الأرباح في التمويل نجد[1]:

- ✓ تجنب زيادة حقوق التصويت والترشيح في الشركة (في حالة إصدار أسهم)؛
- ✓ التخفيض من الاقتراض الخارجي وبالتالي تقلص ديونها.

ب- الأموال المقترضة:

وتشمل على:

السندات: هي أداة من أدوات الدين التي تلزم مصدر السندات بدفع مبالغ محددة على فترات زمنية متتالية تمثل الفائدة بالإضافة إلى دفع المبلغ الأصلي عند استحقاق السند، إذا هي وثيقة لقرض يتعهد المصدر لها بدفع قيمة القرض كاملة لصاحب هذه الوثيقة في تاريخ محدد بفائدة محددة[2].

المطلب الثالث: مخاطر التمويل وإجراءات تفاديها

عند القيام بعمليه التمويل ينتج عنها مخاطر متعددة و يمكن تفاديها من خلال مجموعه من الطرق.

الفرع الأول: مخاطر التمويل

يمكن تقسيم مخاطر التمويل إلى[3]:

أولا- المخاطر المادية: وهي تلك المخاطر التي قد تتلف بعض السلع المادية التي هي نتاج العمل الذي تم تمويله، ففي في هذه الحالة لا يستطيع أن يسدد المبلغ الذي اقترضه مما يلحق خسائر، أي تكاليف إضافية ومن أمثلة هذه المخاطر تلف المخزون من الطعام بسبب الحشرات أو الحيوانات أو تلف المنزل بسبب الحريق أو فيضان.

ثانيا- المخاطر الفنية: وهي تلك المخاطر التي تنبع من حقيقة أن مهارة المنتج قد لا تتناسب مع طموح خططه، ومن أجل ذلك فإنه بالرغم من الوسائل المعروفة فإن المنتج قد يفشل في عمل الشيء المرغوب لأنه غير مؤهل فنيا لاستخدام عناصر الإنتاج خاصة في ما يخص التعامل مع الآلات الحديثة، أو إذا نجح في عمله

---

(1) محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، **الإدارة المالية اقتصاديات النقود والبنوك**، الدار الجامعية، مصر، 2011، ص254.

(2) أحمد محمد محمود نصار، **الاستثمار بالمشاركة في البنوك الإسلامية**، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، بيروت، 2016، ص105.

(3) طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص ص22،23.

فانه قد يستهلك من أجل ذلك موارد أكثر من تلك التي حددها عند وضع الخطة وهذا هدم للموارد، وبالتالي يلحق بالمنتج خسائر لم تكن في الحسبان، لذا تركز المصانع على الفنيين المهرة في العملية الإنتاجية حتى لو كانت تكلفة تشغيلهم عالية.

ثالثا: المخاطر الاقتصادية: وهي تلك المخاطر الناجمة عن أسباب اقتصادية بحتة وتنقسم في هذا السياق إلى نوعين :

أ- خطر انخفاض الطلب على المنتج الذي تم تمويله مما يعني عدم الحصول على مردود مالي سدد من خلال أقساط التمويل وباقي الالتزامات الأخرى والأسباب التي تؤدي إلى انخفاض الطلب عن السلعة المنتجة أو انخفاض الدخل و نوع السلعة...الخ.

ب- مخاطر عدم كفاية عرض الموارد اللازمة لصنع المنتج المخطط له وبالتالي لا يمكن إنتاجه.

الفرع الثاني: إجراءات تفادي مخاطر التمويل

لا يستطيع أي شخص أن ينفي وجود المخاطر، لأن حتمية وجودها وارد، كما لا يستطيع أي شخص منتج أن يزيلها كليا عن طريق نشاطه، ولكن يمكن تفاديها وتقليل قدر الإمكان من آثارها، وذلك من خلال ثلاث طرق هما[1]:

أ- الإجراءات المناسبة التي تحتوي نفقات خاصة: يمكن القول تقريبا أن كل نوع من الخطر يمكن أن يخفض إلى حد ما عن طريق زيادة المنفق على إجراءات الاحتياط هذه، كما أن خطر توقف الإنتاج بسبب النقص في مادة رئيسية في الإنتاج من الممكن أن يزول إذا أنشأ احتياطي كاف للمخزون من هذه المادة، ومن أمثلة ذلك أيضا قيام اليابان بوضع عجلات حديدية متحركة في أساس المباني الشاهقة حتى تقاوم الزلازل، وهذا بالطبع يتطلب نفقات إضافية.

ب- تحويل الخطر إلى التكاليف منتظمة وتجميعها مع الأخطار المتشابهة – التأمين- : بمعنى استبدال النتائج الناجمة عن المخاطر إلى تكاليف سنوية تدفع لشركات التأمين، تتعهد الأخيرة بأن تعوض عن الخسائر الناجمة عن أي سبب طبيعي وذلك في مقابل سداد سنوي محدد يسمى القسط، وهناك عده أنواع من

[1] المرجع نفسه، ص ص24،25.

المخاطر الطبيعية التي يمكن وبنفس الطريقة تحويلها إلى تكاليف سنوية منتظمة عن طريق التأمين مثل: غرق السفن، أخطار الحريق و السرقة... وعلى أية حال يوجد دائما حالتين يجب أن تتوافر حتى يكون الخطر قابلا للتأمين عليه:

- يجب أن يكون الخطر منفصلا ومستقلا؛
- يجب أن لا يزداد الخطر.

ج- مقابلة الأخطار التي تعمل في الاتجاه العكسي: أي خطر الخسارة التي لا تصاحب فرص الربح فليس نادرا أن نجد الخسارة لشخص ما فائدة وربح بالنسبة لشخص آخر، فإذا تعاقد على توريد الخبز إلى المنشأة بسعر محدد، فانه سوف يحقق خسارة إذا ارتفع سعر الدقيق، والعكس صحيح، والآن إذا استطاع الاثنان أن يعملوا مساومة والتي بمقتضاها يتعاقد الخباز على شراء الدقيق من الطحان بسعر محدد فإن كلاهما سوف يحقق أرباحا عارضة أو خسارة عارضة.

المبحث الثالث: تمويل المشاريع السياحية

من أكبر المشاكل التي تواجهها المنشآت بصفة عامة هو مشكل الحصول على الموارد المالية اللازمة لإتمام نشاطها، وحتى المنشآت السياحية التي تتخبط في هذا المشكل، من أجل ذلك تبذل هذه المنشآت جهودها للحصول على الأموال من مختلف المصادر المتاحة.

المطلب الأول: مصادر تمويل المشاريع السياحية

تحتاج كل منشأة أو مشروع إلى الأموال من أجل إنشائها وتطويرها وتحصل على هذه الأموال إما بالاعتماد على مصادر التمويل الذاتية أو المصادر العائلية أو باللجوء إلى الاقتراض من البنوك وفيما يلي عرض لهذه المصادر.

الفرع الأول: مصادر التمويل الذاتية والعائلية

تتمثل هذه المصادر فيما يلي[1]:

أولا: المدخرات الذاتية:

غالبا ما يلجأ أصحاب المشاريع والمنشآت إلى استثمار أموالهم المدخرة عند بداية أي مشروع، ويفضلون هذا المصدر من الأموال نظرا لما يسمح لهم من حرية التصرف بإدارة المؤسسة والفرد بصافي الربح إذا ما حقوا نجاحا في نشاطهم، وعدم اللجوء إلى المصادر الأخرى المحفوفة بالمخاطر أو صعوبة الحصول عليها.

لكن في حالة عدم كفاية المدخرات الذاتية خاصة عند محاولة التوسع في النشاط أو عدم توافرها، فإن الشخص الذي يرغب في الاستثمار يلجأ إلى مصدر آخر يتمثل في موارد الأهل والأقارب أو الأصدقاء.

وتعتبر أموال الملكية المصدر الأساسي للتمويل بالنسبة للمنشآت السياحية كما أن التمويل بأموال الملكية يتمتع بالمزايا التالية[2]:

- تستخدم أموال الملكية في تمويل الاستثمار الدائم للمنشأة مثل إنشاء العقار الخاص بها؛

---

(1) سعاد صديقي، **دور البنوك في تمويل المشاريع السياحية دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي – وكالة جيجل–**، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2006، ص69.

(2) آسيا محمد إمام الأنصاري، إبراهيم خالد عواد، **إدارة المنشآت السياحية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2002، ص208.

- تستخدم أموال الملكية في تمويل جزء من الاستثمارات طويلة الأجل للمنشأة؛
- تمثل أموال الملكية صمام الأمان بالنسبة للدائنين وذلك لوقايتهم في حالة تعرض المنشأة للفشل؛
- تعتبر أمال الملكية مصدرا للوفاء بالديون.

ثانيا: الموارد العائلية:

لحل مشكلة تمويل لدى الشخص فإنه قد يلجأ إلى أقاربه وأهله الذين يوفرون له الأموال التي يحتاجها لإقامة مشروعه، نظرا لما يتميز به هذا المصدر من بساطة وسهولة في الحصول على الأموال رغم أنه قد يواجه بعض المشاكل المرتبطة بكيفية تسديدها وإعادتها لهم لأنه إذا لم يحقق أرباحا وخسر مشروعه فإن ذلك سوف يجعل أصحاب الأموال يسعون إلى استردادها، وبذلك يتدخلون في شؤون المؤسسة وقد يفرضون قراراتهم على مالكها، خاصة أنهم لا تتوفر لديهم الخبرة الكافية، لذلك قد تكون هذه القرارات غير صائبة وبالتالي فإنها سوف تؤدي إلى فشل المشروع والتأثير على نجاحه.

إذا كانت مصادر التمويل الذاتية والعائلية غير كافية لتغطية المتطلبات المالية للمؤسسة فإنها تلجأ إلى مصادر خارجية للحصول على الأموال متمثلة خاصة في البنوك التجارية كمصدر تقليدي للتمويل، والتي تتم وفق شروط وإجراءات معينة.

الفرع الثاني: التمويل من البنوك التجارية

للبنوك التجارية دور أساسي في تزويد الاقتصاد بالأموال اللازمة لتنميته وذلك عن طريق تجميع الأموال من مصادر الادخار المختلفة، ثم توزيعها على مجالات الاستثمار المختلفة وفق أسس وقواعد معينة، سواء في مجال تجميع الأموال أو في مجال توزيعها، فالبنوك تقوم باستثمار الأموال وذلك بمنحها على شكل قروض للعملاء لإنشاء مختلف المشاريع سواء كانت جديدة أو من أجل تطويرها.

أولا: تعريف القروض

من أهم الوظائف المالية التي تقوم بها البنوك هي منح القروض أو الائتمان للأفراد وللمشروعات، ونظرا لأهمية هذه الوظيفة يمكن تعريفها على النحو التالي:

تعرف القروض المصرفية بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي بمقتضاها يتم تزويد الأفراد والمؤسسات في المجتمع بالأموال اللازمة، على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها وتدعم هذه العملية بضمانات تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد [1].

ثانيا: تصنيف القروض

تمنح البنوك قروضا بأنواع مختلفة من التسهيلات بالنسبة للقروض، ويمكن تقسيمها حسب طبيعتها حسب المدة، حسب الضمان المقدم، حسب الجهة المستفيدة...، حيث أنها تختلف حسب آجالها وتبعا للمقترضين والأغراض التي تستخدم فيها والضمانات المقدمة، ويمكن تقسيم القروض حسب معايير معينة إلى:

أ- تصنيف القروض حسب طبيعتها

يمكن تقسيمها إلى تسهيلات مباشرة وغير مباشرة إلى[2]:

- **التسهيلات المباشرة:** هي تلك التي يترتب عليها أن يدفع المصرف مبالغ نقدية للمقترض مثل:

- **الحساب الجاري المدين:** وهو ما يخصصه البنك لعميل ما للاقتراض منه خلال فترة زمنية معينة فيقوم العميل بسحب مبالغ من هذا الحساب حسب الحاجة، كما يقوم بالإيداع فيه، ومن ثم فهذا الحساب له طرفان: **مدين:** وهو مقدار ما سحبه العميل. **دائن:** يمثل مقدار ما أودعه العميل.

- **القروض:** يختلف القرض عن الحساب الجاري المدين، في أن المقترض يسحب المبلغ المقترض دفعة واحدة، أو على دفعات، ولا يحق للمقترض أن يسحب ما دفعه من دفعات لسداد القرض، في حين يحق له ذلك في حساب الجاري منه.

- **الكمبيالات المخصومة:** تمنح تسهيلات مباشرة عن طريق خصم الكمبيالات التجارية أو المحررة لأمر البنك، وذلك بدفع قيمة الكمبيالات المقدمة للخصم لحامل الكمبيالة بعد خصم الفائدة عن المدة وكذلك العمولة، والمصاريف الأخرى.

1- **التسهيلات غير المباشرة:** وهي الالتزامات العرضية التي يلتزم البنك فيها لطرف ثالث بالنيابة عن عميله ولا تمثل دفع مبالغ نقدية لأي طرف مثل: فتح اعتمادات مستندية...، حيث تتحول هذه التسهيلات إلى

---

[1] إسلام عبد القادر، **القروض البنكية كأداة لتمويل المؤسسات الاقتصادية والعقارات**، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2017، ص09.

[2] هشام جبر، مرجع سبق ذكره، ص ص225،226.

تسهيلات مباشرة في حالة إخلال العميل بالتزامه، وقيام البنك بدفع ذلك الالتزام بالنيابة عنه، ومن أمثلة ذلك الاعتمادات المستندية، الكفالات، القبولات المصرفية.

ب–تصنيف القروض حسب آجالها

ويتضمن هذا التصنيف ما يلي[1]:

- **قروض قصيرة الأجل:** ومدتها لا تزيد عن سنة، وتستخدم لتمويل النشاط التجاري للمؤسسة، وتمنح غالبا من مدخرات وودائع العميل والأموال الخاصة للبنوك وتنقسم إلى قروض الإعارة والحساب الجاري.
- **قروض متوسطة الأجل:** ويمتد أجلها إلى خمس سنوات، وتستخدم لتمويل العمليات الرأسمالية للمشروعات كشراء آلات جديدة للتوسيع في نشاط المشروع، وزيادة وحدات جديدة.
- **قروض طويلة الأجل:** تتجاوز مدتها خمس سنوات، تستعمل لتمويل مشروعات الإسكان، استصلاح الأراضي وبناء المصانع.

ج–تصنيف القروض حسب الغرض منه

حيث يتم تصنيفها حسب هذا الغرض على النحو التالي[2]:

– **قروض استهلاكية:** هي القروض الموجهة للحصول على سلع للاستهلاك الشخصي أو لدفع مصاريف مفاجئة لا يتحملها الدخل الحالي للمقترضين، ويتم سدادها من دخل المقترض في المستقبل أو تصفية بعض ممتلكاته، وتقدم ضمانات لها مثل : ضمان شخصي آخر، أوراق مالية، رهن عقاري، التحويل الموظف لمراقبة على البنك.

– **قروض إنتاجية:** وهي القروض التي تمنح بغرض تمويل تكوين الأصول الثابتة للمشروع (مباني، أراضي) كما يستعمل لدعم الطاقات الإنتاجية لها بواسطة تمويل شرا المواد الأولية اللازمة لعملية الإنتاج.

– **القروض التجارية:** هي تلك القروض الممنوحة لأجال قصيرة للمزارعين والمنتجين والتجار لتمويل عملياتهم الإنتاجية والتجارية، وتفضل البنوك هذا النوع من القروض لملائمته لطبيعتها، كما تحمل البنوك على ضمانات لتلك القروض، مثل: السندات الأذنية التي تحمل وعدهم بدفع قيمة القرض في تاريخ استحقاقه بالإضافة إلى ضمانات أخرى.

---

[1] إسلام عبد القادر عثمان، مرجع سبق ذكره، ص ص12،13.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص113.

- **القروض الاستثمارية:** تمنح هذه القروض لبنوك وشركات الاستثمار لتمويل اكتتابها في سندات وأسهم جديدة وأيضا تمنح للأفراد لتمويل جزء من مشترياتهم للأوراق المالية.

د- تصنيف القروض حسب الضمان المقدم

ينقسم هذا التصنيف بدوره إلى[1]:

- **قروض مضمونة:** هي القروض التي يقدم مقابلها ضمانات عينية أو شخصية وبالتالي تنقسم إلى:
  - **قروض بضمان عيني:** قد تكون قروض بضمان بضائع تودع لدى البنك كتأمين للقرض، وقروض بضمان الأوراق المالية بشرط أن تكون جيدة وسهلة التداول، أو بضمان كمبيالات، وهناك قروض بضمان مستخلصات المقاولين وبضمان وثائق التأمين وأخرى بضمان الودائع لأجل وشراءات الإيداع والاستثمار.
  - **قروض بضمان شخصي:** وتمنح هذه القروض دون ضمان عيني أو مادي بل يعتمد البنك على مكانة المركز المالي للعميل، وأهم ما يهتم به البنك عند منحه لقرض مضمون هو ما يسمى "الهامش" والذي يمثل الفرق بين قيمة الأصل المقدم كضمان للقرض وقيمة القرض نفسه.
- **القروض الغير مضمونة:** في هذا النوع من القروض يكتفي المقترض بوعد الدفع حيث لا يقدم أي أصل عيني أو ضمان شخصي للرجوع إليه في حالة عدم السداد، يمنح هذا النوع من القروض بعد التحقق من المركز الائتماني للعميل ومن مقدرته على الوفاء في الآجال المحددة.

هـ- تصنيف القروض حسب نوع المقترضين

تنقسم القروض تبعا لهذا المعيار إلى[2]:

---

[1] المرجع نفسه، ص114.

[2] إسلام عبد القادر عثمان، مرجع سبق ذكره، ص ص16،17.

الشكل رقم(10): تصنيف القروض حسب نوع المقترضين

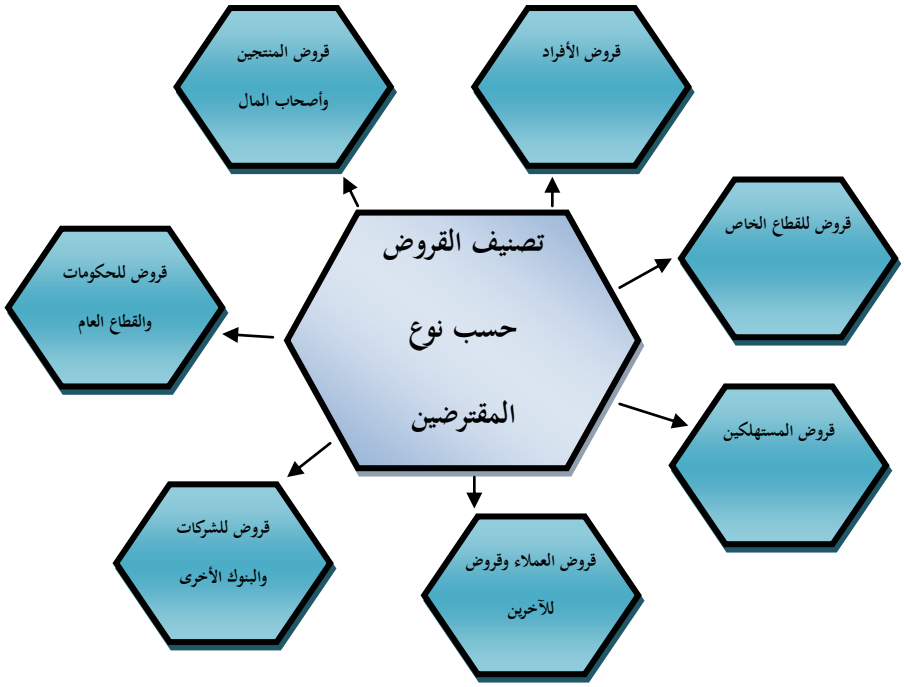

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على ما سبق ذكره.

المطلب الثاني: بدائل تمويل المنشآت السياحية

إن عدم كفاية مصادر التمويل الذاتية وكذا صعوبة الحصول على التمويل من مصادر خارجية، يتطلب الأمر البحث عن ميكانيزمات جديدة يمكن أصحاب المنشآت من مواجهة مشكل التمويل الذي يقف حاجزا أمامها، وقد ظهرت بدائل جديدة للتمويل متمثلة في التمويل الايجاري وصيغ التمويل الإسلامي.

الفرع الأول: التمويل الايجاري

يعتبر التمويل الايجاري نوعا مساهما في عملية تمويل المنشآت السياحية ولذلك وجب التطرق إلى تعريفه وإلى أنواعه.

أولا: تعريف التمويل الايجاري

تميل معظم المنشآت إلى استخدام المباني والأراضي والمعدات لاستئجارها بدل شراءها، ويعرف الاستئجار بأنه عقد يلتزم بموجبه المستأجر بدفع مبالغ محددة بالاتفاق مع المالك جراء انتفاع المستأجر بمنافع وخدمات أصل من الأصول التي تعود للمالك لفترة محددة[1].

ثانيا: أنواع التمويل الايجاري

يتخذ التمويل بالاستئجار أشكالا وأنواعا عديدة، وهذا ما يسمح للمنشآت بالاختيار بين النوع أو الشكل الذي يتناسب مع إمكانياتها وظروفها، ومن بين هذه الأنواع[2]:

أ- التمويل الايجاري المالي: ويتطلب هذا النوع بتعامل المؤسسة مع طرفين هما البنك والشركة المؤجرة، تتم هذه العملية باختيار المؤسسة المستأجرة الأصل التي هي في حاجة إليه وتتفاوض مع المورد أو الشركة مالكة الأصل فيما يتعلق بقيمته وشروط تسليمه ثم تتصل بالبنك وتتفق معه على أن يشتري لها ذلك الأصل من المورد، ثم يقوم البنك بتأجيره لها وفق شروط معينة يتم الاتفاق عليها في لحظة شراء.

ب- التمويل الايجاري التشغيلي: يسمى أيضا استئجار الخدمة، بموجبه تحصل المؤسسة على الأصل بدفع الأقساط محددة، ويتميز هذا النوع من الاستئجار أنه يعطي الحق للمؤسسة المستأجرة وإلغاء العقد وإرجاع الأصل إلى المؤجر في حالة ظهور أصول أخرى لها ميزة تكنولوجية أكثر تقدما أو عندما لم تعد في حاجة إليه.

ج- البيع ثم الاستئجار: هو إحدى الصيغ التي تنجم عن اتفاق بين المؤسسة وطرف آخر ممثلا في شركة تأمين أو مؤسسة مالية، حيث تقوم المؤسسة التي تمتلك أراضي أو مباني أو معدات بيع إحدى هذه الأصول إلى المؤسسة مالية، وفي نفس الوقت تقوم بتوقيع اتفاقية معها الاستئجار الأصل وإبقائه عندها لفترة زمنية معينة وتحت شروط يتم الاتفاق عليها.

د- التمويل الايجاري الرفعي: في هذا النوع يدخل طرف آخر وهو المقرض، حيث أن شراء الأصل ودفع ثمنه يكون جزء منه ممول من حقوق الملكية للمؤسسة أما الجزء الآخر فيتم تمويله من الأموال المقترضة، وغالبا ما يكون الأصل رهنا لقيمة القرض.

---

[1] هيثم محمد الزغبي، **الإدارة والتحليل المالي**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2000، ص103.

[2] سعاد صديقي، مرجع سبق ذكره، ص ص79-81.

الفرع الثاني: صيغ التمويل الإسلامي

البنوك الإسلامية ملزمة في نشاطاتها ومعاملاتها المختلفة بتطبيق قواعد الشريعة الإسلامية، من عدل وإنصاف في المعاملات ودون الاستيلاء على حقوق البعض لحساب البعض الآخر.

أولا: تدخل البنوك الإسلامية في مجال السياحة

تطورت فكرة البنوك الإسلامية من حيث التنظير والممارسة وانتشرت في مختلف الدول العربية، ولقد أصبحت تتدخل في مجالات استثمارية كثيرة، وهي لا تختلف من حيث المبدأ عن البنوك التجارية فيما يتعلق بمسألة الاستثمار في هذا القطاع، لكنها قبل قيامها بتنفيذ أي خطة استثمارية فإنها تخضع لموافقة كبار رجال الفقه الإسلامي من أجل التأكد من مدى انسجامها ومبادئ الشريعة الإسلامية، وحتى في مجال السياحة والسفر فهناك بعض المجالات السياحية التي لا يمكنها الدخول فيها بحكم تعارضها مع أحكام الشريعة الإسلامية مثل تمويل بعض المشاريع الترفيهية كالنوادي الليلية، يبقى الاستثمار متعلق ببعض المجالات السياحية كبناء المنشآت السياحية والمنتجعات والمساهمة في النقل بمختلف أنواعه، فالبنوك الإسلامية تقوم بتمويلها وفقا للأدوات الإسلامية التي تمارسها[1].

ثانيا: آليات التمويل من البنوك الإسلامية

يزخر الفقه الإسلامي بالعديد من الصيغ التمويلية التي توفر للمشروعات احتياجاتها بعيدا عن الربا المحرم شرعا وبما يسهم مساهمة فعالة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، والبنوك الإسلامية باعتبارها من أهم مؤسسات النظام المالي الإسلامي فقد اعتمدت في توظيف أموالها على الكثير من تلك الصيغ والتي تختص في تمويل المشاريع نذكر منها ما يلي:

أ- المشاركة: تعرف على أنها "اتفاقية بين الشركاء وتكون هذه الاتفاقية في الاشتراك في رأس المال، ويتم تقسيم الربح وتحمل الخسائر مع الشركاء حسب العقد المبرم بين طرفين، وفي الشريعة الإسلامية يفترض المساواة في الشروط القانونية للشركاء وهذه المساواة تتجلى في حقوق والتزامات كل شريك"[2].

---

[1] سعاد صديقي، مرجع سبق ذكره، ص85.

[2] Malika kettani, **une banque original la banque islamique,dar al-kotob al-ilmiyah**, berouth ,Liban, 2005, p111.

ب- المرابحة: يمكن تعريف المرابحة على أنها: "بيع السلعة بالثمن الذي تم الشراء به وزيادة ربح معلوم يتفق عليه (المذهب المالكي)"[1].

ج- المضاربة: تعرف المضاربة على أنها" عقد بين اثنين يكون من أحدهما المال ومن الآخر التجارة فيه ويكون الربح بينهم"[2].

المطلب الثالث: سياسات منح القروض للمشاريع السياحية

تلعب سياسات منح القروض دورا فعالا في تنشيط المشاريع السياحية، لما لها من أهمية في فعالية ونجاح المشروع.

الفرع الأول: أهمية طلب القرض وتحليله

توجد مجموعة من السياسات الواجب إتباعها عند منح القروض للمشاريع السياحية تتمثل فيما يلي:

يعتمد اتخاذ قرار الاقتراض على جدارة طالب القرض الائتمانية أو الاقراضية ومقدرته على تسديد القرض ولكي يتمكن المقرض من تفحص ذلك وتحديد موقفه، لابد لطالب القرض من تقديم طلبه موضحا فيه البيانات والمعلومات التي تعكس وضع المقترض المالي على حقيقته، ويختلف نموذج طلب القرض من مؤسسة إقراض إلى أخرى وأحيانا وفقا لنوع القرض المطلوب، ولكن بصورة عامة يتوجب توفر المعلومات الآتية في أي طلب قرض يتم تقديمه للمؤسسات المقرضة، فمثلا إذا أرادت إدارة أحد الفنادق الحصول على قرض من أحد المصارف لابد من توفر المعلومات التالية[3]:

- ✓ اسم الفندق طالب القرض وعنوانه ودرجة تصنيفه السياحي؛
- ✓ المساحة الإجمالية للبناء والأرض التي أنشئ عليها الفندق؛
- ✓ نوع التوسع للخدمات والمنتجات السياحية المطلوب القرض لأجلها؛
- ✓ عدد غرف وعدد أسرة الفندق ومعدل الأشغال السنوي؛

---

(1) محمد عبد الله شاهين، **اقتصاديات البنوك الإسلامية وآثارها في التنمية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2014، ص192.

(2) سالم علي سالم صبران البريكي، **أثر صيغ التمويل الإسلامي على الأداء المالي للمصارف التقليدية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2018، ص100.

(3) موفق عدنان عبد الجبار الحميري، **أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص ص77،78.

- ✓ تفاصيل استعمالات القرض والتكاليف التقديرية لكل بند وتاريخ الحاجة إليها؛
- ✓ خطة تسديد القرض؛
- ✓ الميزانية العمومية أو الحساب الختامي للفندق، والتي يظهر فيها الوضع المالي للفندق في نهاية كل سنة مالية؛
- ✓ حساب دخل الفندق أو حساب الأرباح والخسائر خلال مدة معلومة؛
- ✓ الموازنة التقديرية المستقبلية خلال الفترة القادمة؛
- ✓ وصف لنوع الضمانات، التعهدات و الكفالات التي ستقدم كضمان للقرض.

وتعتبر هذه المعلومات من الأساسيات التي يجب أن يحتوي عليها طلب القرض للفنادق أو الشركات السياحية، لكي تقوم الجهة الممولة بدراستها وتحليلها قبل إصدار قرارها، كما أن لها أهمية خاصة تتعلق بالأغراض الإحصائية للمؤسسات المقرضة، وكذلك تعتبر المعلومات التي يجب أن يحتوي عليها طلب القرض من الأساسيات التي يجب أن يعرفها المقرض عن المقترض، كما تقع على نفس المستوى من الأهمية، البيانات والدراسات التي لابد وأن تقدم مع طلب القرض، والتي تزود المقرض بقاعدة علمية يرتكز عليها في تحليله لوضع المستثمر، وبالتالي تحديد موقفه التمويلي، ولذا يتطلب الأمر دراسة واسعة وعميقة لكل ما يرد في طلب القرض ومرفقاته من البيانات المالية المختلفة، مما يساعد القرض على اتخاذ القرارات السليمة بشأن قروضه[1].

الفرع الثاني: العوامل المحددة لحجم القروض السياحية

تحتاج إدارة الفندق ثلاث مجموعات من المعلومات لتحديد حجم القروض للحصول عليها وهي كالآتي:

أ- التكاليف التشغيلية التي تشمل على:

- أجور ورواتب العاملين؛
- تكاليف الضمان الصحي والاجتماعي؛
- تكاليف البضائع التشغيلية؛
- تكاليف الصيانة؛
- تكاليف الترويج و الإعلام؛
- تكاليف تبديل الأثاث؛

[1] المرجع نفسه، ص79.

- تكاليف التأمين؛
- تكاليف قوائم الكهرباء والتدفئة والتبريد؛
- تكاليف مصاريف الهاتف والبريد؛
- تسديد القروض مع فوائدها؛
- تكاليف الضرائب.

ومن الملاحظ بأن جزء من هذه التكاليف هي تكاليف ثابتة والأخرى تكاليف متغيرة، حيث لا يمكن احتساب التكاليف المتغيرة بشكل دقيق، فمثلا أن تكاليف الطعام تعتمد على عدد من الضيوف الذي لا يمكن توقعه إلا من خلال الخبرة والتجربة السابقة أو الاستعانة بالشركات المختصة بالتسويق السياحي.

ب- تحديد حجم العوامل: وهي أيضا تعتمد على حجم ونوعية السوق المستهدف الذي لا يمكن السيطرة عليه بسهولة لا سيما وأن رغبات وحاجات السياح غير ثابتة، وتشمل العوامل على:

- مبيعات الطعام والشراب؛
- مبيعات الغرف؛
- مبيعات قاعات الحفلات؛
- مبيعات فندقية أخرى(خدمات الانترنت، مكالمات التلفون ...).

ج- الخصومات السنوية :حيث أن معظم الفنادق السياحية تعلن عن معروضات تشجيعية لفئات معينة من الأفراد مثل طلاب المدارس.

الفرع الثالث: أسس منح القروض للمشاريع السياحية

هناك عدة أسس يضعها البنك عند قيامه بمنح عملائه الأنواع المختلفة من القروض، ومن هذه الأمور[1]:

أ- مبلغ القرض: حيث يجب أن يتناسب حجم القرض المطلوب مع حجم نشاط المشروع السياحي، لذلك يجب على البنك دراسة المشروع السياحي فإذا كان القرض يفوق حجم نشاط المشروع يؤدي إلى تحميل الإدارة دينا قد تكون غير قادرة على سداده، بالإضافة إلى ارتفاع نفقات التمويل، كما أن منح المشروع السياحي مبلغا يقل عن حجم نشاطه يؤدي إلى وقوعه في عسر مالي، أو يؤدي إلى المزيد من طلبات الإقراض.

[1] المرجع نفسه، ص ص86،87.

ب– الغرض من القرض: يجب على البنك دراسة الغرض من التمويل المطلوب من قبل المشروع السياحي وذلك حتى يقوم البنك بتوجيه إدارة المشروع السياحي نحو نوع التمويل الملائم لهذا الغرض.

ج– مدة القرض: تفضل البنوك بشكل عام القروض قصيرة الأجل والتي تسدد نفسها بنفسها، إلا أن البنوك تقدم قروضا طويلة الأجل، ومتوسطة الأجل لتمويل شراء الأصول الثابتة أو تمويل التوسع.

د– مصادر الوفاء: يجب على البنك دراسة مصدر السداد الأساسي لدى طالب القرض ومدى كفايته لسداد التزامات البنك كما يدرس أيضا مصادر السداد الثانوية المتوفرة لدى المقترض.

هـ– سمعة المقترض: وهنا يجب التأكيد على رغبة المقترض في السداد من خلال سمعته التجارية.

و– قدرة المقترض الإدارية والفنية: إن إدارة المشروع السياحي الجيدة تؤدي إلى حسن استغلال الأموال وبالتالي القدرة على سداد الالتزامات.

ز– رأس المال المقترض: كلما كان رأسمال المقترض أكبر كلما أدى ذلك إلى زيادة اطمئنان البنك نحو منحه القرض المطلوب.

ح– الضمانات المقدمة: يهتم البنك بالضمانات المقدمة من المقترض، وتعتبر الضمانات خط الدفاع الأخير بالنسبة للبنك والذي يستطيع الرجوع إليه عند تعثر الدين، وهناك أنواع مختلفة للضمانات منها:

- الضمانات العينية: مثل العقارات والأوراق المالية والآلات والبضائع.
- الضمانات الشخصية: مثل الكفالات الشخصية.

الفرع الرابع: الأسس التي يتحدد بموجبها حجم القرض

تعتبر قرارات الإقراض من أهم القرارات التي تتخذها البنوك، فالقرض المدروس والمناسب للمشروع الجيد في الوقت المناسب هو الضمانة الأكيدة لتسديد هذا القرض في موعده ولحصول المقترض على أقصى منفعة ممكنة منه، وبقدر ما تكون قرارات المؤسسة المقترضة صائبة يكون دورها فعالا في تحقيق التنمية السياحية المرجوة، ومن هنا لا بد أن تكون قرارات الإقراض مرتكزة على الأسس العلمية المتعلقة بأساليب التقييم المعتمدة، وبصورة إجمالية يمكن تلخيص العوامل التي لابد من مراعاتها عند اتخاذ قرار الإقراض بما يأتي[1]:

أ– الحاجة الفعلية للقرض: ويقصد بذلك حاجة المشروع السياحي إلى القرض لمواجهة متطلباته، إذ لابد أن تكون هناك أنشطة مجدية ومطلوبة لا يستطيع المشروع السياحي تنفيذها إلا من خلال الحصول على تمويل

[1] المرجع نفسه، ص ص90-94.

خارجي من مصادر التمويل المتوفرة، وكذلك لا بد أن تكون هناك ضرورة اقتصادية لنشاط المشروع السياحي المراد تمويله.

ب- سجل المقترض لدى المؤسسة: نجد أن ملف المقترض في مؤسسات الإقراض التي يوجد فيها نظام جيد للملفات، والتسجيل يحتوي على معلومات تتعلق بقروضه السابقة سواء من ناحية ظروف إصدار تلك القروض أو تحصيلها لذا عندما يتقدم المشروع السياحي بطلب قرض جديد لا بد وأن يندمج هذا الطلب في ملف المقترض القديم.

ج- سجل المقترض لدى المؤسسة: نجد أن ملف المقترض في مؤسسات الإقراض التي يوجد فيها نظام جيد للملفات، والتسجيل يحتوي على معلومات تتعلق بقروضه السابقة سواء من ناحية ظروف إصدار تلك القروض أو تحصيلها لذا عندما يتقدم المشروع السياحي بطلب قرض جديد لابد وأن يندمج هذا الطلب في ملف المقترض القديم.

د- الأغراض التي يطلب من أجلها وتكاليفها: لتحديد تكاليف خطة المشروع السياحي أو إقامة المشروع لابد أولا من تحديد البنود المختلفة التي يتكون منها المشروع السياحي ودراسة التكاليف اللازمة لكل بند منها ويتولى ذلك بصورة مبدئية طالب القرض نفسه، إذ يحدد في طلبه الأغراض المطلوب تمويلها وتكاليف كل غرض منها.

خلاصة

يتوقف بناء اقتصاد وطني على درجة تطور النظام المصرفي الذي يهيئ المناخ ويتفاعل مع متطلبات الاقتصاد، وقيام هذا الأخير بدور الوساطة المالية على أكمل وجه، وقد مرّ النظام المصرفي بإصلاحات لكنها لم تؤدي بالبنوك الجزائرية إلى العالمية أو حتى زيادة التعامل معها وذلك لنقص القوانين وصرامة تطبيقها التي تحافظ على أموال الغير، فإن أي تقدم اقتصادي يرتكز بالأساس على البنوك التجارية والتمويل فهما يمثلان الركيزة الأساسية لأي مشروع من المشاريع الاقتصادية وعلى وجه الخصوص المشاريع السياحية، حيث يلجأ المستثمرون إلى تمويل مشاريعهم من مصادر عديدة سواء الذاتية أو العائلية أو مصادر التمويل الخارجية والتي تتمثل في اللجوء إلى التمويل الايجاري وكذا البنوك الإسلامية والاقتراض من البنوك التجارية التي تعد أبرز أنواع التمويل الخارجي باعتبارها المحرك الرئيسي للاقتصاد الوطني.

ونظرا لأهمية التمويل بالنسبة للمشاريع السياحية، فإن قرار تمويل مشروع وتنفيذه يتطلب من البنك وضع أسس يعتمد عليها في منح القروض، وذلك للتقليل من المخاطرة، ولضمان الحصول على عائد من المشروع واستمراره.

الفصل الثالث

دور بنك التنمية المحلية في تمويل

مشروع سياحي بولاية قالمة

تمهيد

يؤدي قطاع السياحة في الوقت الحاضر دورا مهما في اقتصاديات الدول نظرا لما تحققه المبادلات السياحية من نتائج معتبرة، حيث يعتبر القطاع السياحي مساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فأصبح من الضروري الاعتماد عليه للتنويع في الموارد التي تبقى في الوقت الحالي رهينة لمداخيل المحروقات، والتي تحقق فائض من العملة الصعبة لدفع عجلة التنمية.

وتعتبر ولاية قالمة من أهم الولايات التي تزخر بمقومات سياحية تميزها عن غيرها من الولايات الأخرى وعلى رأسها المنابع المعدنية، مناظر طبيعية، مواقع أثرية وغيرها، كل هذه العوامل من شأنها أن تشكل دفعا قويا لتفعيل وتنشيط الاقتصاد المحلي وذلك من خلال الاستغلال الأمثل والعقلاني لهذه الموارد.

إن إقامة أي مشروع مرهون بالدرجة الأولى بمدى توفره على التمويل اللازم في أي قطاع ومنها القطاع السياحي، وفي ظل عدم كفاية المدخرات الذاتية خصوصا لدى الشباب، فقد أنشأت عدة أجهزة من أجل تقديم لهم الإعانات المختلفة لتشجيعهم على إقامة المشاريع وفي قطاعات مختلفة.

المبحث الأول: واقع السياحة في ولاية قالمة

ولاية قالمة تحتل موقعا استراتيجيا وسياحيا هاما على المستوى الإقليمي والوطني وحتى الدولي، وذلك بفضل موقعها الجغرافي ومناخها المميز، وغناها من حيث التراث الطبيعي والثقافي.

المطلب الأول: وضعية السياحة في ولاية قالمة

تزخر مدينة قالمة بمقومات سياحية هائلة، يمكن أن تجعل منها وجهة للعديد من السياح من المحليين منها والأجانب.

الفرع الأول: نظرة عامة عن ولاية قالمة

تقع ولاية قالمة بشمال شرق البلاد، وسط سلسلة جبلية ضخمة خضراء، وتبعد الولاية عن العاصمة الجزائرية بـ 537 كلم، وتتربع على مساحة تقدر بـ 3686.84كلم^2، كذلك تملك مؤهلات سياحية كبيرة تحتاج إلى العناية والتطوير، كما تعتبر قالمة منطقة استراتيجية بوجودها على ضفاف وادي سيبوس الخصبة، أين تمر المجاري المائية دون انقطاع وخلال كل الفصول، وقد أهدت قالمة للثورة والوطن أبطال أمثال سويداني بوجمعة وهواري بومدين.

تعتبر قالمة منطقة زراعية ورعوية من الدرجة الأولى مزدهرة بتاريخ عريق، لكن وللأسف قل الاهتمام بهذه المنطقة خلال السنوات الأخيرة، حيث حرمت وجردت من بعض المرافق التي كانت تتمتع بها من قبل ومنها (السكك الحديدية، محطة الحافلات، المطار العسكري)، وهذا ما يؤكد على السياسات الفاشلة التي مرت على الجزائر في سنوات خلت وسياسة اللامبالاة[1].

سميت قالمة في العهد الروماني باسم ملاكا MALACA-، وتعتبر من أقدم المدن الجزائرية لاحتوائها على عدة معالم تاريخية مثل المسرح الروماني والثكنة العسكرية ...، وتتركز في المنطقة الممتدة من الخزارة شرقا إلى حمام دباغ غربا، وفي التسعينيات شهدت المدينة تضخم سكاني هائل، حيث دخل العديد من الغرباء عن المدينة

[1] مديرية السياحة والصناعات التقليدية، **المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لولاية قالمة**، التقرير التأسيسي، 2014، ص ص1، 2.

والقادمون من جميع الولايات خصوصا التي كانت تعاني من مشاكل العشرية السوداء، ويرجع السبب الرئيسي لاختيارهم مدينة قالمة هو أمنها مقارنة مع الولايات الجزائرية الأخرى[1].

نستخلص من هذا أن مدينة قالمة حاليا أصبحت لها وزنها الاجتماعي نظرا لتعدد وتنوع القبائل بها.

الشكل رقم(11): موقع ولاية قالمة من خريطة الجزائر

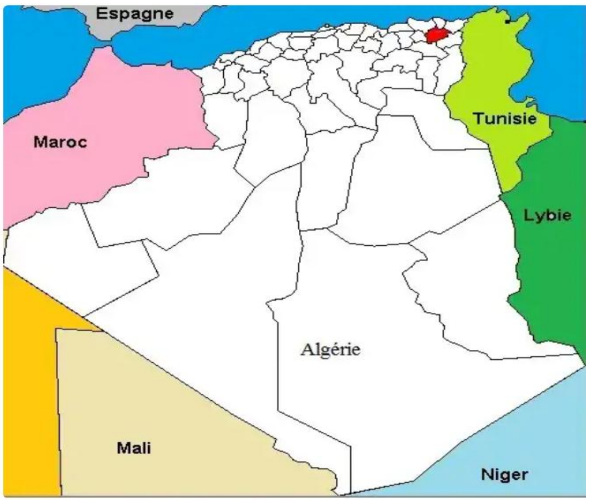

المصدر: أسماء حاجي، **مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة ولاية قالمة (2009-2017)**، أطروحة دكتوراه في التجارة والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8ماي1945، قالمة، الجزائر،2019، ص235.

الفرع الثاني: لمحة عن مديرية السياحة لولاية قالمة

أنشئت مديرية السياحة لولاية قالمة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 10- 257 المؤرخ في 20 أكتوبر سنة 2010، يتضمن إنشاء المصالح الخارجية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية، ويحدد مهامها وتنظيمها، تضم مديرية السياحة والصناعة التقليدية ثلاثة مصالح وهي موضحة في الشكل التالي:

[1] المرجع نفسه، ص2.

الشكل رقم(12): مصالح مديرية السياحة والصناعات التقليدية

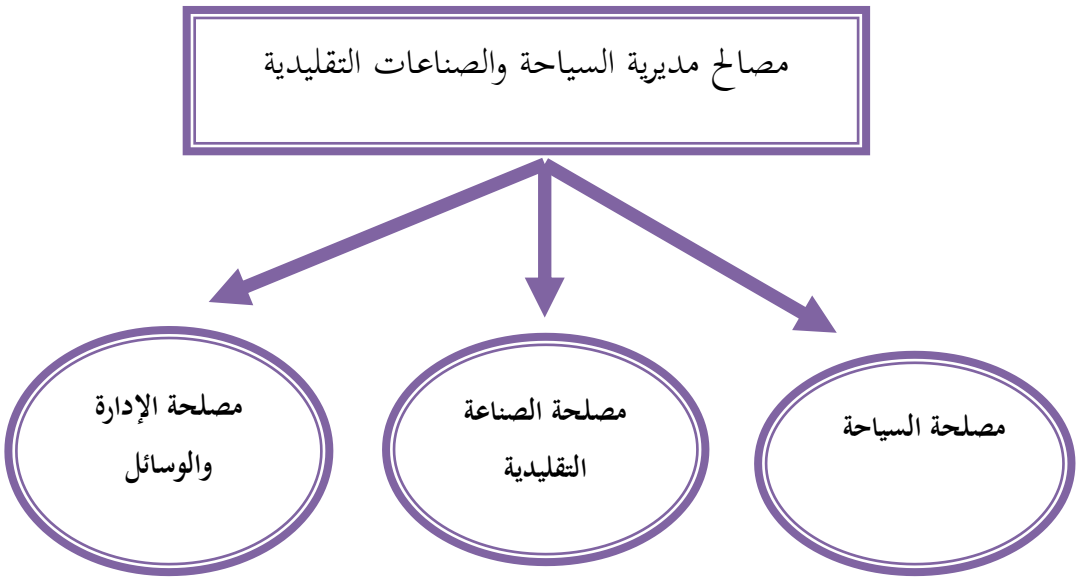

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على ما سبق ذكره.

المطلب الثاني: المؤهلات السياحية ومتعاملي قطاع السياحة لولاية قالمة

يعتبر موقع الولاية مع تميزها بمؤهلاتها السياحية، أهم حافز لتفعيل المنتوجات السياحية، ومن خلال هذه المؤهلات تستقطب الولاية عدد من السياح على الصعيدين المحلي والأجنبي.

الفرع الأول: المؤهلات السياحية

يمكن التطرق إلى أهم المؤهلات السياحية لولاية قالمة والمتمثلة في[1]:

أولا: موقع الولاية

تقع ولاية قالمة شمال شرق الوطن، إذ تشكل نقطة التقاء بين الأقطاب الصناعية في الشمال "عنابة وسكيكدة" ومراكز التبادل في الجنوب "أم البواقي وتبسة"، ولها حدود مع قسنطينة أيضا، وتشمل على 34 بلدية مجمعة في 10 دوائر تمتد على مساحة 3686.84 كلم^2 ويقدر عدد سكانها بـ 481.376 نسمة تحيط بها الجبال والتلال من كل النواحي وهي موزعة كالتالي:

[1] المرجع نفسه، ص ص49-51.

- **الجبال** والتي تبلغ نسبتها 37.82 % أهمها: جبل ماونة يقع جنوب المنطقة ويرتفع عن سطح البحر بـ1411م، جبل دباغ يقع غرب المنطقة ويرتفع عن سطح البحر بـ 1049م، جبل طاية يقع غربا ارتفاعه 1208م، جبل هوارة يقع شمالا و يبلغ ارتفاعه 1292.
- **السهول و الهضاب** بنسبة 27.28 %.
- **سفوح الجبال والتلال** بنسبة 26.29 %.
- **تضاريس أخرى** بنسبة 08.61%.

الشكل رقم(13): الموارد الطبيعية لولاية قالمة

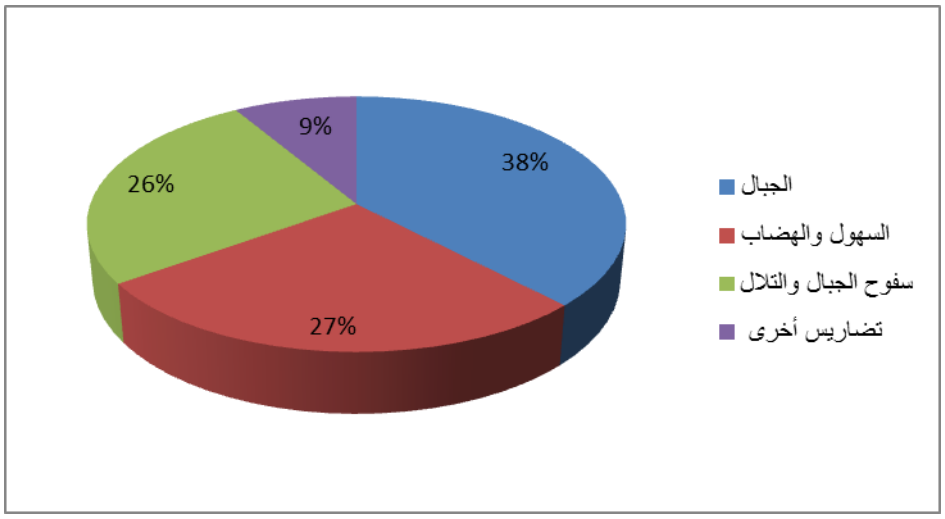

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على ما سبق ذكره.

ثانيا– المناخ: مناخ منطقة قالمة رطب على العموم دافئ وممطر شتاءا، حار وجاف صيفا، حيث تتراوح درجة الحرارة ما بين 04 درجات شتاءا و37.4 درجة صيفا، وتختلف درجة الحرارة في الفصل الواحد بين المرتفعات والجبال والمنخفضات المحصورة بينهما.

ثالثا– الهياكل القاعدية: تتوفر ولاية قالمة على شبكة طرقات هامة ومتنوعة يبلغ طولها 297.915.02 كلم تتوزع كالآتي: **الطرق الوطنية**: 296.200كلم، **الطرق الولائية**: 406.020كلم، **الطرق البلدية** 1309كلم.

رابعا: الطابع السياحي الرئيسي لولاية قالمة

تتميز ولاية قالمة بطابعها الحموي لما لها من مجموعة من الحمامات المختلفة على مستواها منها:

- السياحة الحموية والصحية؛

- ❖ السياحة الثقافية؛
- ❖ السياحة الايكولوجية؛
- ❖ السياحة الريفية؛
- ❖ سياحة الاستكشاف، الصيد،...الخ.

خامسا– المعالم التاريخية: تتوفر الولاية على معالم تاريخية هامة تعود إلى أزمنة تاريخية غابرة نذكر منها:

أ– مدينة الأموات بالركنية: عبارة عن مقبرة تضم أكثر من 3000 نصب جنائزي موزعة على حوالي 02 كلم^2 بضفاف جرف صخري، هذه المعالم الجنائزية تشهد على وجود شعب بدائي ذو وزن في المدن النوميدية القديمة.

ب– المسرح الروماني بقالمة: يتوسط قلب مدينة قالمة حيث مازال يحافظ على شكله وبنيته التي تم إنجازه عليها منذ آلاف السنين، بعد مقاومته لكل الظروف المناخية المتقلبة على مدى العصور والأزمنة، وكذا رغم عمليات الترميم التي شهدها هذا الصرح العتيق على مدار السنوات الماضية، استمر نشاط المسرح الروماني مع احتضان مختلف النشاطات[1].

ج– الحديقة الأثرية "كالاما": حديقة أثرية عمومية، أطلق عليها اسم حديقة كالما الأثرية وهو الاسم القديم لمدينة قالمة في عهد الرومان، مجاورة للمسرح الروماني تشهد على مرور الاحتلال البيزنطي والروماني.

د– المسبح الروماني بحمام برادع ببلدية هليوبوليس: يبعد 07كلم عن مدينة قالمة، وهو عبارة عن مسبح مائي دائري قطره 55م، كان يملأ قديما من منابع المياه الساخنة ومحاط بأحجار ومحاط بأحجار منحوتة.

هـ– المدينة الأثرية تيبليس – بسلاوة عنونة–: هي مدينة نوميدية من الدرجة الأولى، عرفت تمركز روماني وبيزنطي كبير، إذ كانت جزء من مملكة ماسينيسا ثم التحقت بالمقاطعة الإفريقية سنة 46 ق.م، وجمعت بأربعة مستعمرات: سيرتا، ميلادي، شولو وروسيكادا.

و– المساجد و الزوايا: ومن المساجد والزوايا التي تتمتع بها الولاية:

– المسجد العتيق: يتواجد وسط مدينة قالمة تقدر مساحته بـ 1500م^2، شرع في بنائه سنة 1824 أواخر العهد العثماني و بداية فترة الاستعمار الفرنسي، فتح سنة 1852م، ذو طابع عثماني إسلامي.

[1] الجريدة الرسمية للشروق، **المسرح الروماني بقالمة**، الصادرة بتاريخ 27 فيفري 2017، https://www.djazairess.com/search

- زاوية الشيخ الحفناوي بديار بالناظور- بلدية بني مزلين-: تقع الزاوية شرق مدينة قالمة على بعد حوالي 22 كلم، من مقر الولاية، تم تأسيسها سنة 1872 م، على يد الشيخ عمارة بديار والتي تعد منارة علمية من خلال التكوين والتعليم في مجال حفظ القران الكريم وتدريس مبادئ الشريعة الإسلامية.

سادسا- أهم رموز الولاية: وتتمثل أهم الرموز فيما يلي:

أ- الرمز الطبيعي: الشلال الشامخ ببلدية حمام دباغ.

ب- الرمز التاريخي: مجازر 08 ماي 1945.

بالإضافة إلى مؤهلات أخرى منها: غابتي ماونة بين جراح وبني صالح ببلدية بوشقوف، اللذان يتميزان بمناظرها الطبيعية الخلابة و هوائهما النقي، كذلك بئر عصمان هو بحيرة يبلغ طولها 80م ويمكن السير فيها بالقارب أو السباحة وهي قريبة من منطقة حمام دباغ.

وأخيرا غار الجماعة بجبل طاية بلدية بوحمدان اكتشفتها البعثة الفرنسية في 23 ماي 1867 وطول المغارة المكتشفة 1200م بها آثار كتابة يرجع تاريخها إلى القرن 3م عمقها 200م بها ممرات وأروقة كما اكتشفت بها عظام يرجع تاريخها إلى 8000 و 500 سنة قبل الميلاد.

سابعا: الصناعة التقليدية

من أهم الصناعات التقليدية والحرفية في مدينة قالمة ما يلي:

صناعة الحايك القالمي أو الحنبل، صناعة الزربية، صناعة القشبية، صناعة الحلي التقليدية، صناعة اللباس التقليدي.

ومن أشهر المأكولات التقليدية بقالمة: الكسكسي، الشخشوخة، الغرايف...

الفرع الثاني: متعاملي قطاع السياحة لولاية قالمة

يشتمل قطاع السياحة على مجموعة من المتعاملين سواء من حيث منشآت السياحية أو السياح الوافدين.

الجدول رقم(04) : قدرات الاستقبال الإجمالية وعدد الفنادق المعتمدة للسياح لولاية قالمة خلال الفترة 2009-2018

البيانات / السنوات	عدد الفنادق المعتمدة	قدرات الاستقبال الإجمالية	نسبة التغير%
2009	11	1360	-
2010	11	1425	4.77
2011	11	1425	0
2012	11	1425	0
2013	11	1425	0
2014	12	1465	2.80
2015	13	1486	1.43
2016	14	1506	1.34
2017	15	1526	1.32
2018	16	1651	8.19
المجموع	**-**	**14694**	**-**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف مديرية السياحة و الصناعة التقليدية-ولاية قالمة-

من خلال الجدول نلاحظ أنه ابتداءا من سنة 2013 يزداد فندق واحد سنويا، وهو عدد قليل مقارنة بالإمكانيات الطبيعية لولاية قالمة وغير كاف لمجابهة توافد السياح سواء كانوا خارج الولاية أو أجانب، وأن معدل التغير لسنة 2010 بلغت قدرة استقبالها الإجمالية بنسبة 4.77%، ذلك نتيجة بقاء عدد الفنادق ثابت لا يوجد تحسن ملحوظ في معدلات الطاقة الاستقبالية، وأن أعلى نسبة سجلت سنة 2018 بمعدل 8.19% وذلك راجع إلى ارتفاع عدد الفنادق إلى 16 فندق بالولاية، وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين عدد الفنادق وقدرات الاستقبال أي كلما زاد عدد الفنادق زادت قدرات الاستقبال والعكس صحيح.

الجدول رقم (05): عدد المستخدمين(الدائمين والمؤقتين) لولاية قالمة خلال الفترة 2009-2018

البيانات / السنوات	الدائمين	المؤقتين	العدد الإجمالي	نسبة التغير %
2009	267	158	425	-
2010	275	163	438	3.05
2011	281	168	449	2.51
2012	281	168	449	0
2013	348	160	508	13.14
2014	348	155	503	12.02
2015	352	155	507	0.79
2016	361	155	516	1.77
2017	366	159	525	1.74
2018	493	75	568	8.19
المجموع	3372	1516	4888	**-**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف مديرية السياحة و الصناعة التقليدية-ولاية قالمة-

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد المستخدمين في ارتفاع تدريجي، حيث أن أعلى نسبة سجلت سنة 2013 بمعدل 13.14 % والسبب في ذلك راجع إلى ارتفاع عدد الفنادق ابتداءا من سنة 2014، مع ذلك يبقى عدد المستخدمين منخفض نوعا ما، رغم وجود تخصصات في مجال السياحة والإقبال على هذا النوع من التوظيف بسبب وجود نقص كبير في المرافق السياحية بالولاية لا سيما السياحة الحموية.

نلاحظ كذلك أنه خلال كل السنوات الحصة الأكبر للمستخدمين الدائمين، مقارنة بالمؤقتين لا سيما في سنة 2018، حيث بلغ عدد المستخدمين الدائمين في نفس السنة 493 بينما المؤقتين 75 عامل بفرق 418 بسبب الزيادة في عدد الفنادق في الولاية.

الجدول رقم (06): توزيع توافد السياح لولاية قالمة خلال الفترة 2009– 2018

البيانات / السنوات	الجزائريين	الأجانب	العدد الإجمالي	نسبة التغير%
2009	81030	932	81962	-
2010	93006	1030	94036	14.91
2011	94682	1389	96071	2.16
2012	106651	1505	108156	12.57
2013	95034	1472	96506	-10.77
2014	97209	2018	99227	2.81
2015	88419	2459	90878	-8.41
2016	91014	1564	92578	1.87
2017	69183	1842	71025	-23.28
2018	51199	1206	52405	-26.21
المجموع	867427	15417	882844	-

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف مديرية السياحة و الصناعة التقليدية–ولاية قالمة–

الشكل رقم(14): توزيع توافد السياح لولاية قالمة خلال الفترة 2009–2018

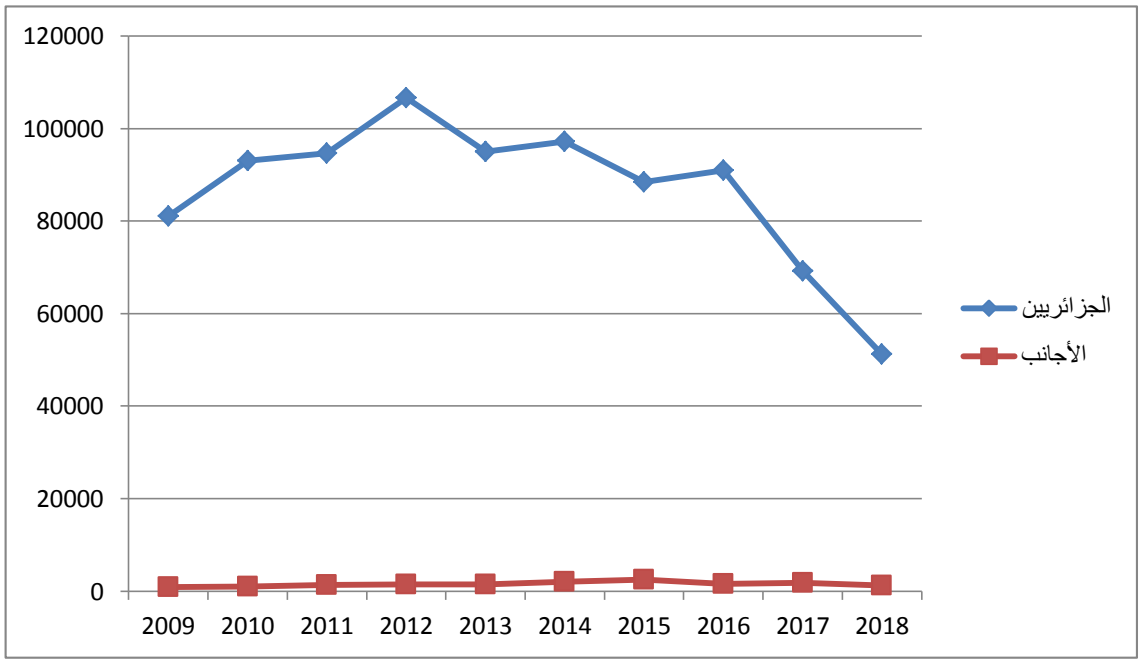

المصدر: بناءا على معطيات الجدول السابق.

نلاحظ من الجدول السابق أن أعلى نسبة لتوافد السياح الإجمالي كان سنة 2010 بنسبة 14.91% ليتراجع سنة 2011 إلى 2.16 % ليرتفع مجددا سنة 2012، وسجل بعد ذلك تراجعا كبيرا، حيث سجل نسبا سالبة خاصة سنة 2018 بـ 26.21-% والسبب في ذلك راجع إلى غلاء المنشآت السياحية وغياب ثقافة التعامل مع السياح بالولاية

كذلك يمكن القول أن توافد السياح الجزائريين الذين تقدر نسبتهم بـ 98.25% سواء من ولاية قالمة أو خارجها أعلى بكثير من توافد السياح الأجانب التي تقدر بـ 1.75 %، وهي نسبة ضعيفة جدا، والسبب في ذلك يرجع إلى عدم اعتماد وكالات السياحة والأسفار تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وكذلك قلة مشاركتها في المعارض السياحية المنظمة خارج الوطن التي تمكن الأجانب من الحجز والسفر إلى الجزائر ، كذلك الغلاء الفاحش في مختلف المنشآت السياحية ونقص خدماتها.

الجدول رقم(07): مجموع رقم الأعمال لولاية قالمة خلال الفترة 2009– 2018

السنوات / البيانات	مجموع رقم الأعمال	نسبة التغير
2009	392526368.50	-
2010	436354027.65	11.16
2011	364788733.93	-16.40
2012	257152724.31	-99.29
2013	322027225.92	25.22
2014	371951892.44	-98.84
2015	457092078.05	-8.77
2016	266794319.61	-41.63
2017	306283604.71	14.80
2018	540963368.12	76.62

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف مديرية السياحة و الصناعة التقليدية–ولاية قالمة–

من الجدول نلاحظ أن رقم الأعمال في سنة 2009 بلغ 392526368.50دج وفي السنة الموالية ارتفع بنسبة 11.16%، أما بالنسبة للسنوات 2011-2012 انخفض رقم الأعمال بشكل كبير مقارنة بالسنوات السابقة بسبب تراجع توافد السياح وقلة الفنادق، ليرتفع أيضا في 2013، ومن 2014-2016 شهد نسب متغيرة سالبة ما يدل على الانخفاض، ليرتفع في السنتين الأخيرتين 2017-2018 بسبب ارتفاع عدد الفنادق ومنه قدرات الاستقبال الإنتاجية وبالتالي يرتفع رقم الأعمال.

ويمكن تصنيف السياح الوافدين على المؤسسات الحموية في الجدول التالي:

جدول رقم(08): إحصائيات الوافدين على المؤسسات الحموية لولاية قالمة خلال الفترة 2015-2018

البيانات / السنوات	السياح الجزائريين	السياح الأجانب	العدد الإجمالي
2015	281458	186	281644
2016	385670	106	385776
2017	289348	325	289673
2018	258583	51	258634
المجموع	1215059	668	1215727

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف مديرية السياحة و الصناعة التقليدية-ولاية قالمة-

الشكل رقم(15): إحصائيات الوافدين على المؤسسات الحموية لولاية قالمة خلال الفترة 2015 –2018

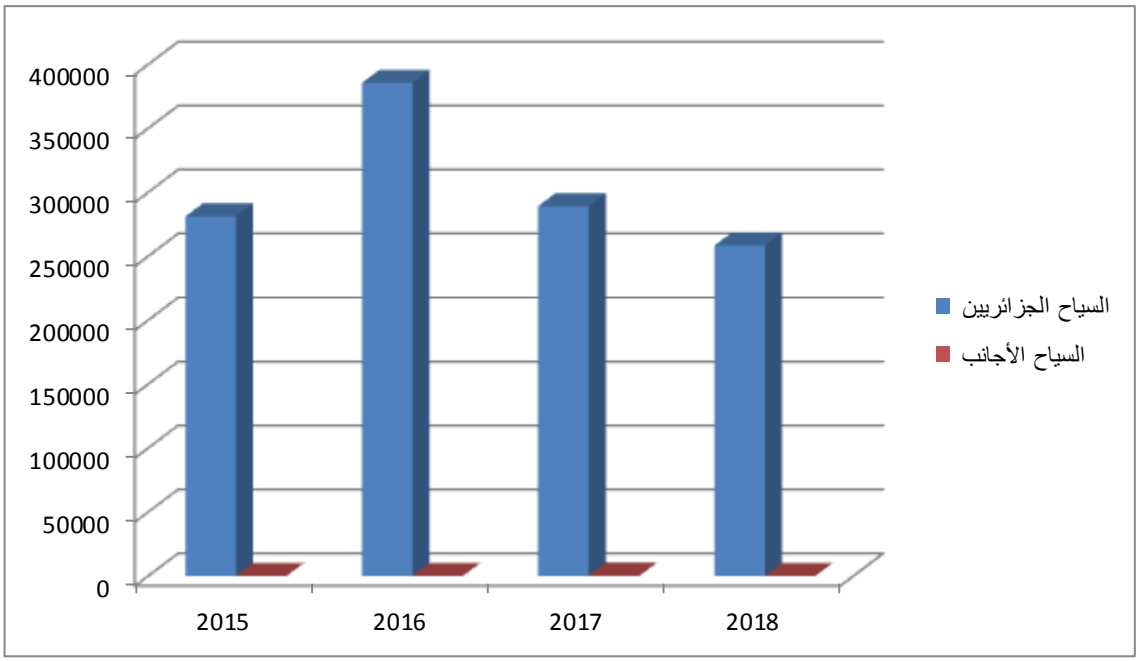

المصدر: بناءا على معطيات الجدول السابق

الملاحظ من الجدول أن عدد السياح الجزائريين الوافدين على مستوى المؤسسات الحموية لولاية قالمة أكبر من السياح الأجانب الذين تبلغ نسبتهم 0.05% مقارنة بالجزائريين بنسبة 99.9% الذي يكون توافدهم بكثرة على حمام دباغ بسبب تميزه بمركب الشلالة المعدني وبعض المعالم التاريخية، وكذلك بلدية هليوبوليس (حمام أولاد علي) التي تتميز بحماماتها المعدنية العلاجية، حيث تتوفر على أربعة منابع حموية بدرجة حرارة 57 درجة وغيرها من المناطق التي توجد بها منابع حموية، وسبب نقص توافد السياح الأجانب يرجع إلى ميلهم أكثر لولايات أخرى مثل وهران، عنابة، والمناطق الصحراوية وغيرها.

لا يخفى على أحد أن ولاية قالمة تزخر بمؤهلات سياحية كافية لأن تجعل منها قطبا سياحيا متكاملا نظرا لاحتوائها على العديد من المنابع المعدنية، مناظر طبيعية، مواقع أثرية، معالم تاريخية، دينية، والصناعات التقليدية، فكل هذه العوامل مجتمعة من شأنها أن تشكل دفعا قويا لتفعيل وتنشيط السياحة المحلية من خلال الاستغلال الأمثل والعقلاني لها.

ومما سبق نستنتج أن قطاع السياحة في ولاية قالمة في حالة شبه راكدة وغير نشطة، هذا ما أدى إلى نقص كبير في توافد السياح سواء خارج الولاية أو الأجانب، وهذا راجع لأسباب كثيرة ولعل أهمها عدم الاهتمام بالمناطق المستقطبة للسياح، عدم وجود مشاريع سياحية ومتنفس للعائلات، مواجهة أصحاب المشاريع السياحية صعوبات متعلقة بالحصول على قروض ومدته وهذا ما يعرقل انجازه.

المطلب الثالث: آفاق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لولاية قالمة

يسمح هذا المخطط بإعطاء رؤية شاملة للولاية، والتعرف على أهم التصورات المستقبلية للقطاع من خلال معرفة الفضاءات السياحية التي سيتم تهيئتها واستغلالها مع وضع خارطة سياحية شاملة تتضمن جميع المعطيات حول الأماكن والمواقع السياحية المتوفرة بغية تشجيع الاستثمار الخاص بالقطاع.

الفرع الأول: الأقطاب السياحية للامتياز

وفقا للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030 لولاية قالمة فهي المكان المثالي للسياحة ولتوفرها على مقومات سياحية على المدى المتوسط والطويل، فهي تتميز بمؤهلات، ومن بينها:

امتداد المحمية الطبيعية بني صالح على مساحة 2000.00 هكتار، وتعرف قالمة أيضا بحماماتها والأكثر شهرة حمام دباغ الذي يعتبر أحد أعمدة السياحة في الولاية، بدون نسيان الآثار الرومانية والتي تشكل إرثا أثريا جد هام.

الفرع الثاني: أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لولاية قالمة

تتوفر ولاية قالمة على امكانيات كبيرة في الميدان السياحي، إلا أن استغلال هذا الإمكانيات بعيد عن المستوى المطلوب بسبب التأخر الكبير الذي عرفته ترقية هذا القطاع، إن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لولاية قالمة يعتبر برنامجا شاملا، سيساهم في تطوير القطاع السياحي، وترويج وجهة قالمة كقبلة سياحية، فعلى الرغم من أنه يرتكز على تحليل أوضاع السياحة الحالية في الولاية، إلا أن هدفه الأساسي يتمحور حول توضيح رهانات وتحديات المستقبل ووضع أولويات للساسة السياحية المستقبلية، ومن أهم أهدافه[1]:

- ✓ خلق بيئة مواتية للتنمية ودعم الأنشطة السياحية؛

[1] المرجع نفسه، ص ص52،53.

- ✓ بث الوعي السياحي الذهني لدى المواطنين؛
- ✓ التكوين والتأطير الجيد للمستثمرين؛
- ✓ استغلال الوعاء العقاري للولاية ضمن مشاريع ذات طابع سياحي؛
- ✓ الاعتماد على السياحة الإلكترونية ودراسات التسويق السياحي لتطوير قطاع السياحة؛
- ✓ تنمية الصناعات الصغيرة و الحرفية ذات الطابع التراثي والمرتبطة بشكل مباشر بدعم الصناعة السياحية؛
- ✓ تلبية توقعات السائح الجزائري، وضمان عدم لجوءه إلى وجهات سياحية خارج الوطن.

الفرع الثالث: مواضيع المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لولاية قالمة

يشمل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لولاية قالمة المواضيع التالية[1]:

- التذكير بالبعد الاجتماعي للولاية (الديمغرافي، التكوين والخدمات الخاصة بالسكان)؛
- العرض والطلب السياحي؛
- البيئة والتراث (الموارد الطبيعية، التراث، الفضاءات المحمية، التغيرات المناخية، التلوث)؛
- البنى التحتية وتأثيرها على الأقاليم والمشاريع السياحية نذكر منها: النقل، الطاقة، الاتصالات السلكية واللاسلكية؛
- المجال الاقتصادي وقطاع السياحة؛
- تكنولوجيات الإعلام والاتصال؛
- تقييم السياسات السياحية الموجودة في الولاية.

[1] المرجع نفسه، ص53.

المبحث الثاني: تقديم عام لبنك التنمية المحلية

يعد بنك التنمية المحلية من أحد البنوك التجارية الجزائرية، ويسعى إلى المشاركة الفعالة في تطوير الاقتصاد الوطني وعلى وجه الخصوص تعزيز الاستثمار بتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كذلك الصناعات في جميع القطاعات منها قطاع السياحة.

المطلب الأول: نشأة و تعريف بنك التنمية المحلية

قبل التطرق إلى تعريف بنك التنمية المحلية نأخذ بعين الاعتبار نشأة هذا البنك وكيفية تطوره.

الفرع الأول: نشأة بنك التنمية المحلية

انبثق بنك التنمية المحلية عن القرض الشعبي الجزائري، وتم تأسيسه بالمرسوم الرئاسي رقم 86/85 بتاريخ 30 أفريل 1985[1]، ويوجد مقره الرئيسي خارج العاصمة بسطاوالي بولاية تيبازة، أما وكالاته فانتشرت خلال سنة ونصف من تأسيس البنك على مجمل التراب الوطني، حيث عند انطلاق نشاطه كان يشرف على 39 وكالة موزعة عبر التراب الوطني وفرع واحد فقط، وبعد مرور 10 سنوات أصبح يشرف على 150 وكالة و15 فرع.

وفيما يخص موارده التي يتلقاها من عملائه فقدرت عند انطلاق نشاطه بـ 2 مليار دينار، وبعد 10 سنوات أصبحت 45 مليار دينار، أما الحسابات التي قام بفتحها للمتعاملين معه فارتفعت من 100000 حساب إلى 650000 حساب خلال 10 سنوات، أما عدد عماله فارتفع خلال نفس الفترة من 750 عامل إلى 3035 عامل[2].

الفرع الثاني: تعريف بنك التنمية المحلية

بنك التنمية المحلية باختصارBDL هو بنك عمومي برأس مال يصل إلى 36800000000 مليون دينار جزائري، يملك شبكة متكونة من 155 وكالة منتشرة بإحكام على مستوى التراب الوطني، بما في ذلك 147 وكالة

---

[1] شاكر القزويني، مرجع سبق ذكره، ص39.

[2] عبد الرزاق حميدي، **جودة الخدمات البنكية كمدخل لتحقيق رضا العملاء و زيادة القدرة التنافسية للبنوك (دراسة حالة بنك التنمية المحلية)**، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، تخصص إدارة تسويقية، بومرداس، الجزائر، 2008، ص 154.

مكلفة بتسيير العمليات البنكية التي وضعت تحت مسؤوليتها و06 وكالات مختصة في منح القروض على الرهن وهو نشاط ينفرد به بنك التنمية المحلية ويميزه عن باقي البنوك[1]، ويقوم بجمع الودائع ومنح القروض لصالح الهيئات والجماعات العامة المحلية والغرض من إنشائه هو خلق تنمية جهوية متوازنة[2].

ومن الوكالات التابعة لبنك التنمية المحلية المنتشرة عبر التراب الوطني لدينا – وكالة بوشقوف–بقالمة.

أولا: تقديم وكالة بنك التنمية المحلية –بوشقوف–

وكالة بنك التنمية المحلية ببوشقوف هو مؤسسة مالية ذات أسهم تهدف إلى تحقيق الربح تأسست في 1988 والتي مقرها شارع أول نوفمبر 1954 ببلدية بوشقوف–ولاية قالمة–، وتعتبر هذه الوكالة فرع للمديرية الجهوية بقالمة وتحتوي على 14 عامل مقسمين على مجموعة من المصالح.

ثانيا: الهيكل التنظيمي والخدمات المقدمة من طرف بنك التنمية المحلية

الذي يمثل الهيكل التنظيمي والخدمات المقدمة من طرف بنك التنمية المحلية لوكالة بوشقوف.

(1) http://www.bdl.dz تاريخ الاطلاع 2019/5/5

(2) شاكر القزويني، مرجع سبق ذكره، ص39.

الشكل رقم (16): الهيكل التنظيمي والخدمات المقدمة من طرف بنك التنمية المحلية –وكالة بوشقوف–

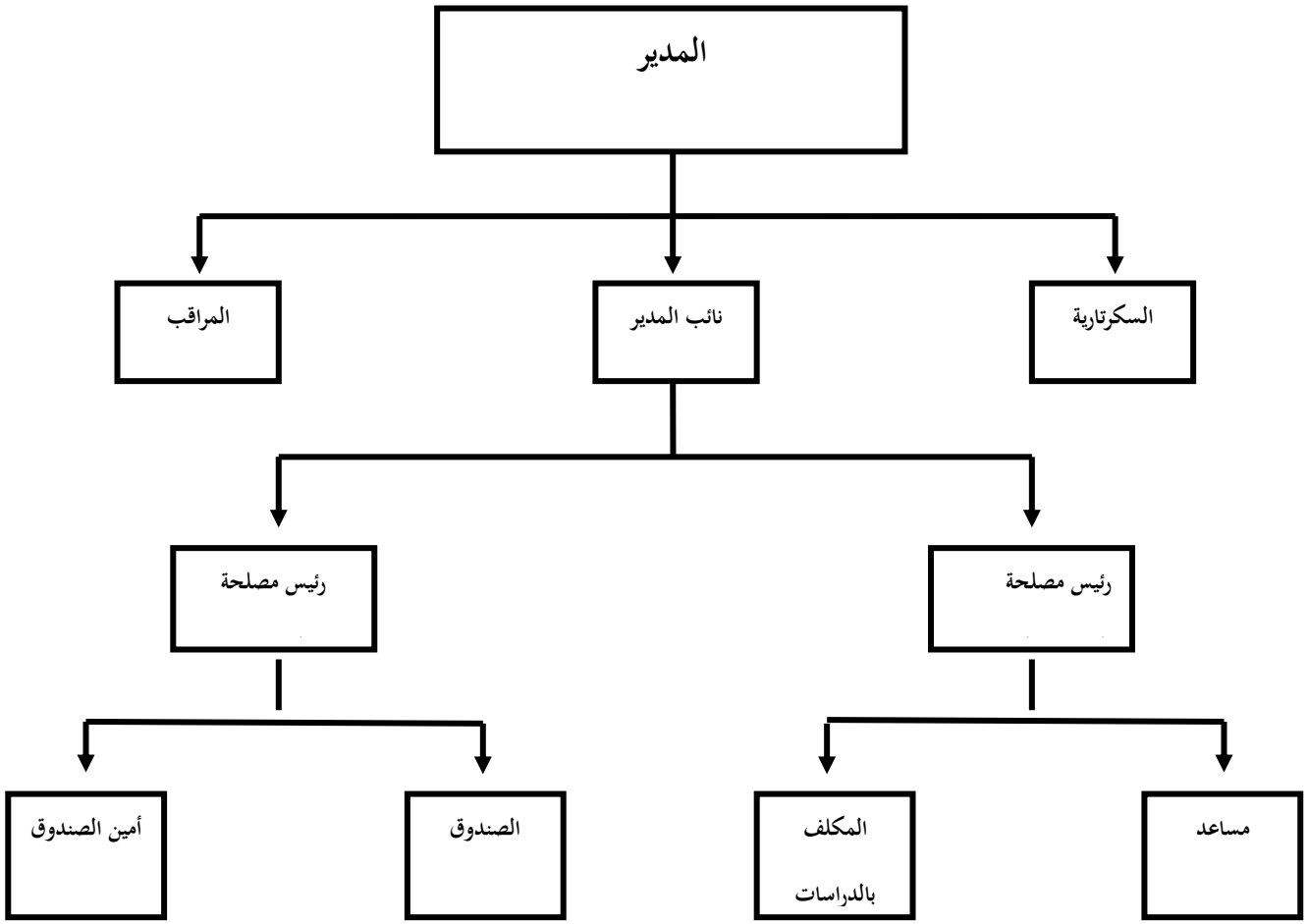

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف وكالة بوشقوف.

يمكن شرح هذا الهيكل التنظيمي كما يلي[1]:

- **مدير الوكالة**

تقوم وزارة المالية بتعيين المدير بموجب مرسوم رئاسي حيث يكلف المدير بمجموعة من المهام نذكر منها ما يلي:

تمثيل البنك لدى المحاكم؛

[1] وثائق مقدمة من طرف بنك التنمية المحلية وكالة بوشقوف.

توقيع جميع العقود والمستندات والاتفاقات؛

يقوم بالتعيين وعزل المستخدمين

الإشراف على كافّة النّشاطات والعمليّات اليوميّة في البنك عن طريق متابعتها بشكل دائم ومستمر.

- **السكرتارية**: تقوم بحفظ كافة المعلومات السرية للبنوك، مع التميز بالأمانة، والمصداقية في العمل، والقدرة على القراءة والكتابة، كذلك الامتثال لأوامر وتعليمات المدير.

- **رئيس مصلحة الصندوق**

تعتبر من أهم المصالح في البنك حيث تضم:

الشباك :يقوم بقبض الشيكات الخاصة بالسحب والايداع؛

الصندوق :يقوم بإدارة أمين الصندوق حيث ينظم الإيداعات النقدية والدفع، ويقوم خلال نهاية كل يوم بمراجعة وثائق السحب والإيداع ثم مقارنتها بما لديه من أموال؛

التحويلات من(حساب إلى حساب) :في هذه المصلحة يتم نقل مبلغ من حساب إلى حساب آخر **المقاصة**: وتكمل هذه المصلحة مصلحة الصندوق، وتعني المقاصة تداول الدين بين البنوك.

- **أمين الصندوق**: يعمل أمين الصندوق تحت إشراف والتوجيه المباشر من قبل رئيس أو مسؤول الحسابات وعليه ترفع تقارير حركة الصندوق من إيرادات ومصروفات يومية واستلام النقدية والشيكات لإيداعها يومياً بحسابات المؤسسة لدى البنوك طبقاً لما يقضي به النظام المحاسبي.

- **المكلف بالدراسات**: من أهم مهامه ما يلي:

معالجة ملفات وبيانات العملاء لفتح، تسيير أو غلق الحسابات المختلفة على مستوى البنك؛

تحديد التعليمات القانونية لتسيير الحسابات الخاصة بالعملاء؛

مباشرة إجراءات استرداد الديون غير المدفوعة بالسعي الودي أو باللجوء إلى القضاء.

المطلب الثاني: خدمات بنك التنمية الحلية

يقوم بنك التنمية المحلية بتقديم مجموعة من الخدمات التي يمكن إيجازها كالتالي[1]:

[1] وثائق مقدمة من طرف بنك التنمية المحلية –وكالة بوشقوف–

الفرع الأول: حساب الادخار بنسبة تصاعدية

يشمل هذا الفرع على تعريف ووظائف حساب الادخار

أولا: تعريف حساب الادخار بنسبة تصاعدية

هو حساب يسمح للمتعاملين مع بنك التنمية المحلية بادخار أموالهم بكل أمان لاشتقاق قيمة مضافة من خلال نسبة فائدة متصاعدة، محفزة و مصنعة حسب أهمية الادخار.

ثانيا: وظائف حساب الادخار

- إجراء عمليات دفع وسحب الأموال في الوقت المناسب على مستوى جميع وكالات بنك التنمية المحلية؛
- تحويل أموال من حساب إلى آخر إرسالا واستقبالا؛
- استفادة آنية من الأموال المودعة لدى البنك؛
- متابعة عن بعد للعمليات الجارية في الحساب عبر خدمة e-BDL.

الفرع الثاني: تمويل المشاريع السياحية

هي صيغة يتم من خلالها مرافقة المرقيين السياحيين من خلال عمليات التمويل المقدمة للمشاريع السياحية الجديدة، وتحدد نسبة الفائدة على أساس الشروط العامة للبنك السارية المفعول عند إيداع طلب التمويل.

الفرع الثالث: حساب الأمان

لكل خدمة تعريف يميزه عن غيره ووظيفة تحدده، لذا سنتطرق إلى أهم تعريف ووظائف هذا الحساب.

أولا: تعريف حساب الأمان

هو حساب بنكي موجه للخواص، يتوفر على تأمين يضمن لكم رأس مال مقابل اشتراك سنوي يقدر بـ: 500.00 دج، 800.00دج أو 1000.00دج.

ثانيا: وظائف حساب الأمان

- السحب، الدفع، الإيداع، الاطلاع على الرصيد؛
- الدفع بواسطة البطاقة البيبنكية CIB عن طريق جهاز الدفع الإلكترونيTPE أو عبر الإنترنت؛
- السحب بواسطة البطاقة البيبنكية عن طريق موزع الدفع الإلكتروني DAB/GAB.

الفرع الرابع: البطاقات البنكية لبنك التنمية المحلية

يتعامل بنك التنمية المحلية ببطاقتين إلكترونيتين هما:

أولا: البطاقات الدولية

تسمح البطاقات الدولية للعميل القيام بعمليات الدفع عبر أجهزة الدفع الإلكتروني TPE خدمة الدفع الإلكتروني عبر الانترنت، والسحب من موزعات النقد الآلي بكل أمان 24 سا/ 24 سا و 7 أيام/7 في كل أنحاء العالم، ويتم تحديد سقف السحب والدفع في عقد التسجيل.

ثانيا: كيفية استعمال البطاقة البيبنكية CIB

تسمح البطاقة البيبنكية CIB القيام بعمليات الدفع عبر أجهزة الدفع الإلكتروني TPE، خدمة الدفع الإلكتروني عبر الإنترنت والسحب عن طريق موزعات النقد الآلي بكل أمان 24 سا/24 سا و7 أيام/7 في كل أنحاء الوطن ويتم تحديد سقف السحب والدفع في عقد التسجيل.

المطلب الثالث: أهداف بنك التنمية المحلية

يعمل بنك التنمية المحلية على تلبية الاحتياجات التمويلية للأفراد، فهو يهدف إلى تحقيق ما يلي[1]:

- تشجيع المواطنين ذوي الدخل الضعيف و المتوسط في اقتناء حاجياتهم بمنحهم قروض الاستهلاك؛
- المساهمة المباشرة والغير مباشرة في حل مشكلة السكن عن طريق القروض العقارية الممنوحة سواء للأفراد أو التعاونيات العقارية؛

[1] وثائق مقدمة من طرف بنك التنمية المحلية –وكالة بوشقوف–

- فتح أبواب العمل وفرص التشغيل والحد من البطالة من خلال منح قروض متوسطة الآجال للشباب في إطار تشغيل الشباب؛
- تشجيع الصادرات والواردات من خلال منح قروض التجارة الخارجية؛
- تمويل المشاريع السياحية وتقديم تسهيلات لها بغرض تشجيع المشاريع السياحية الممولة، والاستفادة من تمويل يصل إلى 70 % من التكلفة الإجمالية للمشروع السياحي؛
- خلق الثقة والأمان بين البنك وطالب القرض وحماية الأموال المودعة؛
- منح تسهيلات التعامل مع البنك من خلال التجديد في الخدمات وتقديم عروض جديدة وسريعة؛
- استخدام التكنولوجيا و أجهزة الدفع الإلكتروني لاستقطاب عدد أكبر من المتعاملين مع البنك.

المبحث الثالث: دراسة مساهمة بنك التنمية المحلية في تمويل فندق بوشقوف

يقوم بنك التنمية المحلية –وكالة بوشقوف– بعرض عدة صيغ لتمويل مختلف القطاعات للمساهمة في النمو الاقتصادي حيث يعمل جاهدا لتمويل المشاريع السياحية لتطوير القطاع السياحي.

المطلب الأول: تقديم العميل طالب القرض

من أجل الحصول على أي قرض يجب على البنك أن يحصل على المعلومات الكافية حول العميل والمشروع الموجه لتمويله، وذلك لضمان حقه والحفاظ على أمواله، وقد وزعت المعلومات حول العميل طالب القرض وحول المشروع الممول كما يلي[1]:

الفرع الأول: معلومات عامة حول العميل

السيد: م.ع؛

الحالة العائلية: متزوج؛

الكائن ب: حمام النبائل ولاية قالمة.

الفرع الثاني: معلومات عامة حول المشروع

- المؤسسة ذات طابع خدمي؛
- مؤسسة تعمل في مجال السياحة؛
- تحمل المؤسسة صاحبها الكلي، ومقرها الاجتماعي بلدية بوشقوف، ولاية قالمة؛
- اندرجت هذه المؤسسة في إطار الاستثمار السياحي؛
- يعتبر السيد م.ع الممثل القانوني للمؤسسة، والمتمثل في فندق سياحي.

[1] وثائق مقدمة من طرف بنك التنمية المحلية وكالة بوشقوف.

الفرع الثالث: معلومات حول القرض

في تاريخ 2013/10/25 تقدم السيد م.ع إلى وكالة بنك التنمية المحلية ببوشقوف بملف طلب قرض بعد موافقة مبدئية من مديرية السياحة، عند الحصول على الموافقة النهائية للبنك والتي كانت بتاريخ 2014/02/30، يندرج القرض ضمن اتفاقية قروض متوسطة المدى، وهو موزع بعد الحصول على موافقة البنك على النحو التالي:

- تكلفة المشروع: تقدر بـ 3000000.00 دج؛
- معدل الفائدة: تقدر نسبة الفائدة المطبقة على هذا القرض بـ 5.5% سنويا مخفضة بنسبة 3%؛
- مدة القرض: 7 سنوات بما فيها فترة مؤجلة الدفع تقدر بسنتين؛
- الرسم على القيمة المضافة:17%.

المطلب الثاني: اتفاقية قرض متوسط المدى

بنك التنمية المحلية، شركة مساهمة برأس مال قدره 15.800.000.000 دج تلي تسميته "البنك" الكائن مقره الرئيسي بـ 05 شارع قاسي عمار سطاوالي، حيث تندرج عن بنك التنمية المحلية مجموعة من المواد التي يلتزم بها المقترض م.ع للحصول على قرض لمشروعه السياحي، وتندرج تحت هذه الاتفاقية مجموعة من المواد التي يجب أن يطبقها على العميل وما يحترمها أيضا وهي متمثلة فيما يلي[1]:

المادة01: موضوع هذه الاتفاقية

بمقتضى هذه الاتفاقية ووفقا للشروط التي تنص عليها، يوافق البنك على وضع فائدة لمقترض الذي يوافق قرض متوسط المدى موجه لتمويل العملية التالية: إكمال بناء فندق ومطعم.

المادة02: مبلغ القرض

يقدر مبلغ القرض موضوع هذه الاتفاقية بـ: 3000000.00 دج.

المادة03: شروط القرض

يمنح القرض وفقا لشروط المدة و الفوائد التالية:

[1] وثائق مقدمة من طرف بنك التنمية المحلية وكالة بوشقوف.

- **مدة القرض**

يمنح القرض لمدة 7 سنوات بما فيها الفترة المؤجلة الدفع قدر بـ: سنتين، وبانقضاء الفترة المؤجلة هذه وإن لم يشرع في استهلاك القرض تصبح هذه الاتفاقية لاغية إلا في حالة ما يوافق البنك على تمديدها.

- **شروط النسبة، العملات والرسوم**

وتتمثل في:

– **نسبة الفائدة:** تحدد نسبة الفائدة المطبقة على هذا القرض بـ 5.50% سنويا مخفضة بنسبة 3% وتراجع هذه النسبة بالارتفاع أو الانخفاض وفقا لتغير الشروط العامة للبنك.

في هذه الحالة تطبق النسبة الجديدة عند سريانها على الجزء من القرض المتبقي استعماله أو تسديده كما ستكون موضوع ملحق تعديلي على هذه الاتفاقية ويتم إعلام المقترض حول أي تغيير في النسبة التي يوافق عليها دون تضييق أو تحفظ.

– **العمولات:** يدفع المقترض للبنك العمولات التالية:

- عمولة التسيير: تدفع مرة واحدة على المبلغ الإجمالي للقرض وقبل الاستعمال الأول بنسبة 1%.
- عمولة الالتزام: تحصل كل 3 أشهر على المبلغ الغير مستعمل بسعر فائدة 0.50% سنويا.

– **الرسوم:** يتحمل المقترض الرسم على القيمة المضافة حسب النسبة الرسمية والسارية المفعول حين الدفع، مع أي رسم آخر قد يضاف وفقا للنصوص القانونية والتنظيمية.

المادة04: الشروط والضمانات المطلوبة

لتغطية القرض الممنوح يلتزم المقترض بصفة لا رجعية بتسليم البنك الضمانات العينية و/أو الشخصية الحقيقية التالية:

- رهن عقاري تكميلي من الدرجة الأولى بقيمة 3000000.00 دج على قطعة أرض ومشيد عليها لفائدة بنك التنمية المحلية وكالة بوشقوف؛
- تأمين لكل الأخطار مع حق التنازل لفائدة بنك التنمية المحلية وكالة بوشقوف بمبلغ 1800.000.000دج؛

- تأمين على الكوارث الطبيعية بمبلغ 1800.000.000 دج.

مع الاستجابة للشروط التالية:

- دفع المساهمة الشخصية مسبقا؛
- تخليص مباشرة للمورد؛
- مركزية رقم الأعمال؛
- إمضاء جداول الاستحقاق؛
- إمضاء سندات لأمر؛
- إكمال بقية الأشغال بالموارد الشخصية.

المادة05: تخصيص القرض

يلتزم المقترض بتخصيص القرض للموضوع المذكور في المادة الأولى من هذه الاتفاقية ويمكن للبنك مراقبة في أي وقت استخدام وتوجه المبالغ المعارة.

المادة06: كيفية استخدام القرض

تتمثل كيفية استخدام القرض في:

1- لا يمكن استخدام القرض موضوع هذه الاتفاقية إلا بعد تحصيل الضمانات التي تنص علها المادة 4 أعلاه مع أداء كافة الإجراءات القانونية (التسجيل والقيد) المتعلقة بذلك؛

2- يستخدم القرض بخصم من حساب الاستثمار المفتوح لهذا القرض في حسابات البنك وذلك عند تقديم الثبوت المطلوبة، ويتم حساب الفوائد كل 3 أشهر حسب نسبة الاتفاقية المشار إليها أعلاه وفقا لنظام الرسوم المحسوبة كل 3 أشهر وهو كذلك والمروج في أصل الدين؛

3- وبانتهاء فترة الاستخدام التي لا تفوق فترة تأجيل الدفع لمحددة في المادة 3 يتم تسجيل من طرف البنك للمبالغ المستعملة من طرف المقترض، ويعد جدول الاستحقاقات للمبلغ الأصلي للدين والفوائد، حيث يثبت بسلسلة لسندات أمر التي يكتبها المقترض.

المادة07: كيفية التسديد

يتعهد السيد م.ع بتسديد المبلغ الأصلي للدين، الفوائد، العمولات، المصروفات، والملحقات كل ثلاثة وستة أشهر وفقا لجدول الاستحقاقات، جزء ملحق من هذه الاتفاقية، كما يتعهد بدفع عند الاقتضاء عقوبة التأخير التي تنص عليها المادة 13 من هذه الاتفاقية، وتتم هذه التسديدات عبر خصم الحساب الجاري للمقترض مفتوح على دفاتر الوكالة.

المادة08: تخصيص التسديدات

تخصص كل التسديدات المدفوعة من طرف المقترض حسب الأولوية:

- لدفع الفوائد المتطلبة والتي أصبحت واجبة الأداء؛
- لدفع الضرائب القانونية؛
- لدفع المبلغ الرئيسي للدين المستحق؛
- للدفع المسبق للقرض.

المادة09: فوائد التأخير

في حالة عدم دفع أو عدم تسديد أي مبلغ مستحق بقيمته الأصلية، الفوائد أو العمولات توضع المبالغ الواجبة الأداء في حساب اللامدفوعات، منتج لفوائد بالنسبة المحددة في قرض الاستغلال، وحيث تعلى بنقطتين هذا الاشتراط لا يعرقل وجوب الأداء الفوري للدين ولا يعتبر اتفاق على مهلة لآجال الدفع.

المادة10: التسديد المسبق

يمكن للمقترض أن يقوم بالتسديد الجزئي أم الكلي للقرض بصفة مسبقة في هذا الاحتمال، تخصص التسديدات الجزئية للاستحقاقات الأبعد والتي تطبق عليها بنسبة فائدة تبلغ 1%.

المادة 11: التزامات للمقترض

كما يتعهد المقترض كذلك بـ:

- تقديم كافة الوثائق والمستندات التي يجدها البنك ضرورية كما يرسل الحصيلة السنوية وجداول حسابات النتائج هذا طول فترة عدم تسديد القروض الممنوحة؛
- تسهيل كل الزيارات التي يقوم بها أعوانه على مستوى الأماكن موضوع التمويل البنكي؛
- أن يعلم البنك أن أي تغيير في القانون الأساسي للمقترض و/أو كل الأمور المهمة والتي يمكنها أن ماله وتوسيع حجم التزامات البنك؛
- يعلم البنك على مجموع رقم أعماله المنجز عن طريق المشروع الممول منذ دخوله حيز التنفيذ.

المادة12: شروط العدول

يمكن لأي طرف أن يعدل على هذه الاتفاقية في الحالات التالية:

12-1 العدول من طرف البنك

- إذا استخدم القرض لغايات غير تلك التي تنص عليها هذه الاتفاقية؛
- في حالة عدم الدفع عند الاستحقاق للمبلغ الرئيسي للقرض، الفوائد، العمولات، وهذا فيما يخص أي تسهيل تحصل عنه من البنك؛
- عند عدم تحصيل الضمانات المشترطة في الآجال المحددة وفي حالة عدم احترام لشرط من شروط الاتفاقية؛
- عند ظهور أي طارئ يجعل البنك غير قادر على تعويض القروض الموضوعة للنهاية الحسنة أو الإخلال بتوازن السعة المالية للمقترض(توقف النشاط، الإفلاس، التسوية القضائية)؛
- في حالة التسوية الودية المصادقة وتوقف الدفع أو أي حالة مشابهة لذلك؛
- في حالة البيع الودي أو القضائي، هبة الدفع، الهبة أو استبدال العقار، المحل التجاري أو العتاد أو الآلات الموضوعة كضمان؛
- في حالة نقص تغطية القرض بالتأمين المشرط وخذا دون إلغاء؛
- في حالة الوفاة، يعتبر القرض بمبلغه الرئيسي، الفوائد، فوائد التأخير، المصاريف والملحقات واحد وغير قابل للتقييم ويمكن أن يطالب به لدى كل وريث بصفة فردية.

12-2 العدول من طرف المقترض

- في حالة ما يقرر المقترض تسديد دينه بصفة مسبقة.

المادة13: شروط العقوبة

في حالة ما إذا باشر البنك في اجراءات قضائية أي كانت، بغية استرجاع دينه، بمبلغه الرئيسي، العمولات المصروفات والملحقات، يطبق بقوة القانون عقوبة بـ 0.5% من المبلغ الإجمالي للدين الذي لا يزال واجب الأداء.

المادة14: اكتتاب وتجديد التأمينات

- يتعهد المقترض بصفة لا رجعية باكتتاب وثيقة تأمينا للأملاك الموضوعة كضمان و/أو وثيقة تأمين على الحياة وفقا للحالة؛
- يجب أن تسلم وثيقة (وثائق) التأمين المكتتبة بصفة إجبارية إلى البنك بنسختها الأصلية، بعد حلولها أو تفويضها استثنائيا لصالح البنك؛
- يجب تسليم النسخ الأصلية لملحقات أو تفويض التأمين الحاليين والمستقبليين في صيغتها الأصلية؛
- يجب أن يبلغ هذا الشرط إلى شركة التأمين المعنية؛
- يتعهد المقترض بصفة قطعية، على تجديد وثيقة/أو وثائق التأمين المحالة لصالح البنك، عند حلول الآجال.

المادة15: وضعية الرهن العقاري

يصرح المقترض تحت طائلة القانون:

- بأنه غير خاضع لرهن قانوني على ممتكلاته؛
- بأنه غير خاضع لوصي قضائي؛
- بأن العقار موضوع الرهن، خالص، حر وبرئ كل دين، رهن، أو أي تكاليف فعلية أي كانت، بحيث أن التسجيل المتعلق بالرهن العقاري، المأخوذ وفقا للرهن القانوني مؤسس لصالح المقرض بموجب المادة 96 من القانون رقم 02-11 المؤرخ في 24-12-2002.

المادة16: الوثائق التعاقدية

تتمثل الوثائق التعاقدية فيما يلي:

- الاتفاقية الحالية؛
- أي ملحق تعديلي موقع من الأطراف؛
- جدول الإهتلاكات المرفق.

المادة17: تسوية النزاعات

ترفع كافة النزاعات الناتجة عن تنفيذ هذه الاتفاقية أو تفسيرها في حالة انعدام تسوية ودية أمام القسم التجاري لمحكمة بوشقوف.

المادة18: اختيار الموطن

يختار الطرفان لتقييد هذه الاتفاقية وما يتبع الموطن التالي:

- البنك لدى وكالة: بوشقوف؛
- الكائنة بـ: شارع أول نوفمبر 1954 بوشقوف قالمة؛
- المقترض: م.ع؛
- المقر أو العنوان: حي 61 مسكن بلدية بوشقوف ولاية قالمة.

المادة19: الإجراءات الشكلية

لا يمكن تحقيق القرض موضوع هذه الاتفاقية إلا بعد أداء كافة إجراءات التسجيل وتلك المتعلقة بالقيد للضمانات الممنوحة لصالح المقرض تحت طائلة الاستحقاق الفوري (15) يوم بعد إرسال بقي بدون جدوى للأعذار يستدعى من خلاله الزبون لتسوية وضعيته، خصوصا لغرض تسجيل من طرف البنك للمبالغ المستعملة من طرف المقترض أو تقديم الضمانات المتفق عليها، يجب أن تكون هذه الاتفاقية المعدة بـ 4 نسخ مدمغة وفقا للقانون ساري المفعول موضوع تسجيل، حرر في 4 نسخ أصلية في 27-05-2015 مع ختم وتوقيع البنك.

من خلال هذه المواد يمكننا أن نستخلص أن البنك يوفر التمويل اللازم للعملاء، لكن قبل ذلك يجب أن يكون لهم ضمان للحصول على القرض، ويقع على عاتق العميل الكثير من الإجراءات الإدارية على رأسها كثرة طلب الوثائق التي يمكنها أن تعرقل المشروع المراد تمويله.

فإن هذه المواد تخدم البنك بدرجة كبيرة حيث أنها تحصل على الضمانات الكافية لتعويض المبلغ المقترض أو عبر فوائد عند سداد المقترض للقرض.

المطلب الثالث: تحليل حساب الإهتلاكات للمشروع

من خلال الوثائق المقدمة من السيد م.ع، صاحب المشروع والتي يمتلكها أيضا البنك والتي تمثل النسخة الأصلية، والمتمثلة في جدول الإهتلاك الذي يمكننا من معرفة مبلغ القسط وكيفية تسديده وما هي المساعدات المقدمة للعميل من طرف البنك والدولة.

الفرع الأول: معلومات خاصة بجدول الاهتلاكات

- مبلغ القرض: 3000000دج؛
- الاهتلاك: 5 سنوات؛
- مدة تسديد القرض:7 سنوات؛
- سعر الفائدة: 5.5%؛
- سعر الفائدة المطبق على الزبون: 2.5%؛
- سعر الفائدة المطبق على الخزينة: 3%؛
- الرسم على القيمة المضافة: 17%.

الفرع الثاني: حساب إهتلاك رأس مال القرض

من خلال جدول الإهتلاك المقدم من طرف العميل يمكننا حساب رأس مال القرض وذلك من خلال ما يلي:

الجدول رقم(09): اهتلاك رأس مال القرض خلال الفترة 2017– 2022

الوحدة:100دج

البيانات / السنوات	قسط القرض	رأس المال الباقي
2017/12/28	150000	3000000
2018	600000	8100000
2019	600000	10500000
2020	600000	19200000
2021	600000	3300000
2022/09/28	450000	900000
المجموع	3000000	45000000

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف بنك التنمية المحلية – وكالة بوشقوف–

الشكل رقم (17): اهتلاك رأس مال القرض خلال الفترة 2017–2022

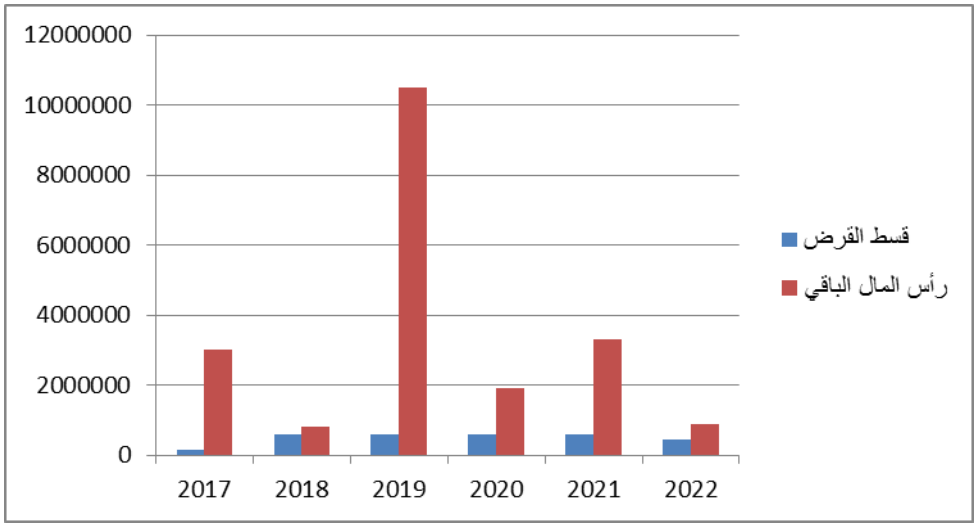

المصدر: بناءا على معطيات الجدول السابق.

من الجدول السابق نلاحظ أن قيمة القرض الإجمالي تبلغ 3000000 دج يتم تسديدها خلال 5 سنوات وفي الأصل هي 7 سنوات لكن البنك يعطي تسهيلات للعميل ومن بينها سنتين سماح لتصبح 5 سنوات، بقسط

ثلاثي يقدر بـ 150000دج الموزعة على أقساط، وعلى العميل الالتزام بتسديد القرض في وقته عند آخر قسط المتمثل في مبلغ القرض + الفوائد.

الفرع الثالث: حساب إهتلاك سعر فائدة القرض

اعتمد في جدول الإهتلاك الخاص بالعميل المطبق من قبل البنك، أنه يستخدم فائدتين في تعامله هي الفائدة العادية (البسيطة) والفائدة المركبة، لكن بالنسبة للعميل ع.م تم تطبيق الفائدة العادية في مشروعه، وقد حدد سعر الفائدة: على العميل بنسبة: 2.5% وعلى عاتق الخزينة بنسبة: 3%.

الجدول(10): سعر الفائدة بالنسبة للقرض خلال الفترة2017–2022

الوحدة: 100دج

البيانات / السنوات	العميل	الخزينة	الفوائد الإجمالية
2017/12/28	18750	22500	41250
2018	65625	78750	144375
2019	50625	60750	111375
2020	35625	42750	78375
2021	20625	24750	45375
2022/09/28	5625	4725	10350
المجموع	196875	234225	431100

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على وثائق مقدمة من طرف بنك التنمية المحلية –وكالة بوشقوف–

الشكل رقم (18): سعر الفائدة بالنسبة للقرض خلال الفترة 2017-2022

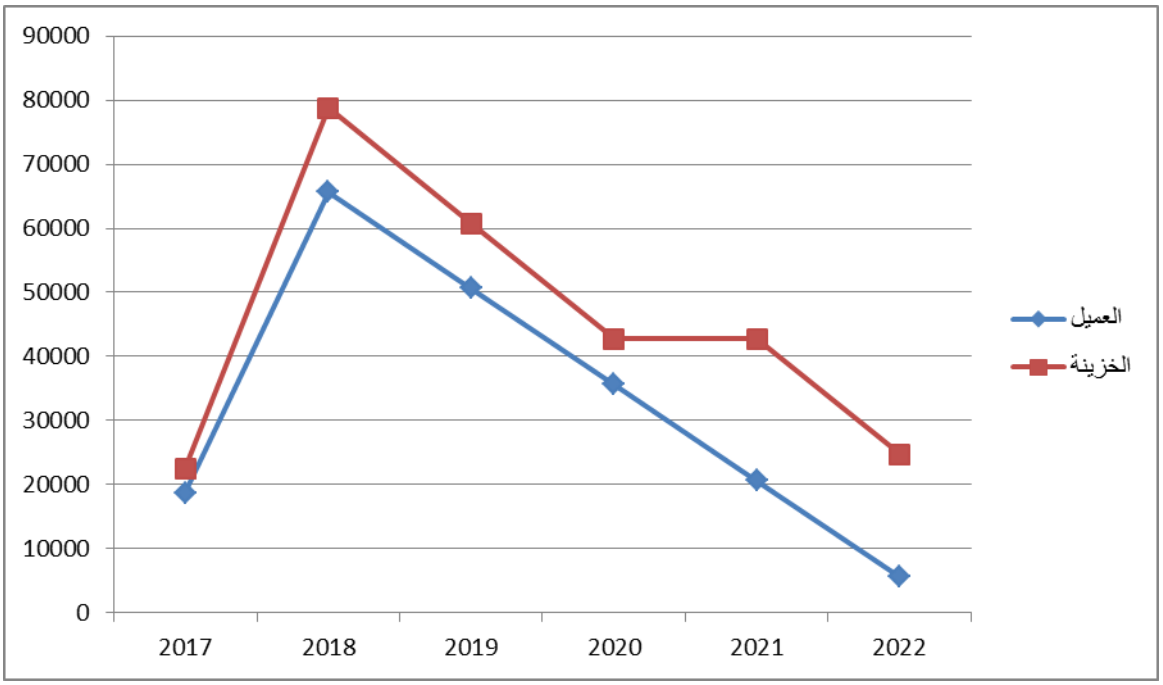

المصدر: بناءا على معطيات الجدول السابق.

نلاحظ من خلال الجدول مساهمة الدولة في تخفيف أعباء الفائدة على العميل، وهي تعتبر كإيراد وتعويض البنك على انخفاض سعر فائدته، فالخزينة تدعم المشاريع السياحية من خلال تخفيض سعر الفائدة فهي من إحدى الاستراتيجيات المهمة للدولة لتدعيم القطاع السياحي لتساهم بـ 3%، ونلاحظ كذلك أن الخزينة تسدد سعر الفائدة يقدر بـ 234225دج مقارنة مع العميل الذي يقدر بـ 196875دج، فإن الخزينة تسدد سعر الفائدة أكبر من العميل وذلك لتحفيز المشاريع السياحية.

الفرع الرابع: الضريبة على القرض

يمكن التمييز بين نوعين من الرسم على القيمة المضافة من خلال جدول الإهتلاك المقدم من الوكالة هما: الرسم على القيمة المضافة بسيطة، الرسم على القيمة المضافة على سعر الفائدة.

الجدول رقم(11): الضريبة على القرض خلال الفترة 2017-2022

الوحدة:100 دج

البيانات / السنوات	إجمالي سعر الفائدة	الرسم على القيمة المضافة على سعر الفائدة البسيطة
2017/12/28	41250	3187.50
2018	144375	11156.26
2019	111375	8606.26
2020	78375	6056.26
2021	45375	3506.26
2022/09/28	10350	956.26
المجموع	431100	33468.80

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على وثائق مقدمة من طرف بنك التنمية المحلية –وكالة بوشقوف-

الملاحظ من الجدول أن اجمالي سعر الفائدة للسنوات الخمس هو 431100 دج الذي يمثل إيراد البنك من المشروع الممول له، وأن الرسم على القيمة المضافة على سعر الفائدة البسيطة المقدر بـ 33468.80 دج الذي يمثل العبء الضريبي على البنك وهو إيراد بالنسبة للدولة.

ومنه نستنتج أن الدولة لا تعتبر فقط داعمة للعميل وإنما تستفيد أيضا من هذا المشروع بفرضها ضريبة على البنك.

الجدول رقم(12):الضريبة متضمنة الرسم على عاتق الزبون والخزينة خلال الفترة 2017– 2022

الوحدة: 100دج

البيانات / السنوات	العميل	الخزينة	المبلغ الإجمالي
2017/12/28	171937.50	22500	194437.5
2018	676781.14	78750	755531.26
2019	659231.26	60750	719981.26
2020	641681.26	42750	690431.26
2021	624131.26	24750	648881.26
2022/09/28	456581.26	6750	463331.26
المجموع	3230343.75	236250	3466593.75

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على وثائق مقدمة من طرف بنك التنمية المحلية –وكالة بوشقوف–

الشكل رقم (19): **الضريبة متضمنة الرسم على عاتق الزبون والخزينة خلال الفترة 2017–2022**

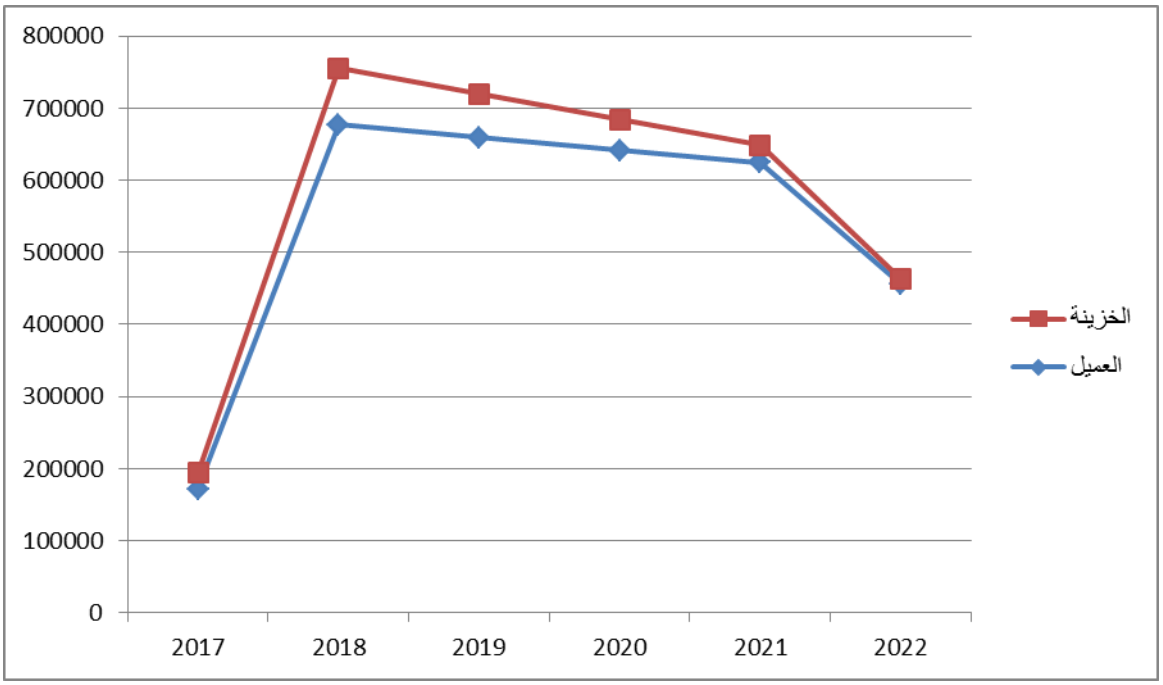

المصدر: بناءا على معطيات الجدول السابق.

الملاحظ من الجدول أن الضريبة متضمنة الرسم على عاتق الخزينة هي نفسها سعر الفائدة على عاتق الخزينة، فيتحمل العميل النسبة الأكبر في دفع الضريبة، حيث أن نسبة دفع الضريبة متضمنة الرسم على عاتق العميل مقدرة بنسبة 93.185% من المجموع الكلي للضريبة وهي نسبة كبيرة جدا مقارنة بما يكون على الخزينة المقدرة بـ 6.815%.

مما سبق يمكن القول أن بنك التنمية المحلية في إطار استراتيجية الدولة في دعم المشاريع لسياحية قد خفض سعر الفائدة بنسبة 5%، بالإضافة إلى مساهمة الدولة في دعم هذه المشاريع السياحية بتكفلها بنسبة 3% من سعر الفائدة والباقي على عاتق الزبون مع الأخذ بعين الاعتبار فترة السماح المقدمة لصالح الزبون المقدرة بسنتين، وهذا من أجل تشجيع الاستثمار السياحي.

خلاصة

يمكن القول أن القطاع السياحي يعد من أهم القطاعات الاستراتيجية وذلك لما توفره من مداخيل العملة الصعبة وتوفير مناصب شغل مما يجعلها قادرة للنهوض بالاقتصاد الوطني، وخاصة إن وضعت مشاريع استثمارية متطورة وجديدة تمكنها من كسب سياح على الصعيدين المحلي والأجنبي.

فيما يخص ولاية قالمة، لاحظنا أنها تمتلك إمكانيات هائلة ومتنوعة في كل المجالات لكنها لا تتمتع بمشاريع ضخمة التي تجعلها قبلة للسياح.

فبإجراء الدراسة على بنك التنمية المحلية بولاية قالمة –وكالة بوشقوف– لاحظنا أن مساهمة هذا البنك كانت جيدة بالنسبة للمشروع وخاصة في دراسة المشروع وقبوله طلب التمويل ومساهمته التي قد تصل حتى إلى 70% وهذا في إطار دعم الدولة للمشاريع السياحية، إلا أن المشاريع الممولة من طرفه ضئيلة وهذا راجع لنقص الاهتمام من قبل السلطات، وخوف البنوك من الاستثمار في هذا المجال المشكوك في مردوديته.

الخاتمة العامة

يتضح من هذه الدراسة أن السياحة لها دور كبير في زيادة النمو الاقتصادي نظرا لما تقدمه من مردودية سريعة وامكانياتها في استقطاب اليد العاملة، فهي تعتمد على العنصر البشري بصورة أساسية، فالقطاع السياحي لا يحتاج بشكل كبير إلى العلوم والتقنيات على غرار القطاعات الاقتصادية الأخرى، هذا ما يسهل على الدول النامية امكانية تطوير هذا القطاع ومنافسة الدول المتقدمة، والجزائر واحدة من الدول التي لا يمكن أن تهمله خاصة وأنه أصبح تنويع الاقتصاد والموارد على الصعيد المحلي ضرورة لابد منها، لما شهدته الأسواق العالمية من انخفاض وارتفاع أسعار النفط الذي يؤثر بدرجة كبيرة على الجزائر لأن صادرتها ليست متنوعة وتعتمد بشكل كبير على النفط، وأن البديل لهذا المورد هو السياحة التي تعتبر ثروة لا تزول.

من أجل ذلك يجب إعطاء مكانة أكبر للسياحة، كذلك على السلطات العمومية أن ترتكز على المخطط الرئيسي للتنمية على المدى الطويل، والسهر على توافقه مع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وذلك بتحديد الأولويات في مناطق التوسع السياحي، فينبغي إعادة انظر في إطار تنظيم الاختيارات الاستراتجية الكبرى والأهداف العامة للمخطط الرئيسي وتحويلها إلى أهداف وسيطية وقطاعية ضمن تقسيم المهام بين الدولة والمتعاملين الخواص والسعي لتنمية الاستثمار السياحي الذي نجده يتركز على المشروعات الفندقية مع إهمال الأنواع الأخرى من المشاريع السياحية، بالإضافة إلى تحسين الخدمات و التسهيلات المتعلقة بالنقل، الحرف، الصناعات التقليدية، أنشطة التسويق وتنسيقها مع مختلف وكالات السياحة والسفر المحلية والأجنبية في الداخل والخارج.

اختبار صحة الفرضيات:

بعد عرض جوهر الدراسة ومحاولة الإحاطة بكل الجوانب، يمكن الوقوف على مدى صحة الفرضيات المحددة في مقدمة الدراسة من عدمه كالتالي:

✦ تحتوي الجزائر على العديد من المقومات السياحية التي تؤهلها لتكون من أم الوجهات السياحية، غير أن القطاع لم يحقق الأهداف المنتظرة منه، وظلت انجازاته ومساهماته الاقتصادية ضعيفة مقارنة مع باقي القطاعات رغم الاستراتيجيات المسطرة والجهود المبذولة في هذا الإطار، وهذا راجع لغياب الإرادة والنية السياسية الصادقة التي تؤدي بالنهوض في مختلف القطاعات، ولعل أهمها السياحة التي بقيت مهمشة، **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.**

✦ يحتاج أي مشروع سياحي مهما اختلف نوعه إلى التمويل الذي يعتبر أهم مصدر تمويلي لقيامه، فمن البدائل التمويلية المتاحة التي يتجه إليها صاحب المشروع بكثرة هي البنوك التجارية باعتبارها مصدر ملهم

وذلك لأقدميتها وأكثرها انتشارا في التمويل لمعظم المشاريع المختلفة وعلى رأسها المشاريع السياحية، **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.**

✦ يعتبر بنك التنمية المحلية من أكثر البنوك تمويلا للمشاريع السياحية في ولاية قالمة، حيث يساهم مساهمة معتبرة في تمويلها قد تصل نسبته إلى 70%، ويقدم تسهيلات ائتمانية وتوفير الراحة للعميل من خلال تمديد فترة سداد القرض لسنتين سماح، وفي إطار سياسة الدولة لتطوير ودعم نشاط السياحة يتطلب على البنوك تسهيل الاجراءات وذلك لتحفيز السياحة بدل اعتمادها على المحروقات بشكل كبير، **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.**

نتائج الدراسة:

- تتنوع السياحة في الجزائر منها: السياحة الساحلية، الصحراوية، السياحة الحموية وغيرها، كل ذلك يجعلها تتميز بثروات سياحية تسمح لها أن تثير الفضول والرغبة في اكتشاف المكونات السياحية التي تتوفر عليها مختلف مناطق الجزائر من طرف السياح.
- نقص الثقافة السياحية في الجزائر وكذا اليد العاملة المؤهلة، مما تعطي صورة سيئة عليها.
- قلة المرافق المؤهلة، بالإضافة إلى غلاء أسعار الفنادق وضعف جودة الخدمات، فأسعار الفنادق لا توضع على أسس ومعايير اقتصادية، هدفها الوحيد هو الربح وليس جذب السياح.
- نقص البنى التحتية والخدمات المرتبطة من هياكل، إيواء، وكالات السياحة والأسفار...
- يمكن القول أن البنوك التجارية تعمل على تمويل المشاريع السياحية وتدعمها، لكن ثقافة المستثمر ضعيفة بالبيئة البنكية تجعله يعتقد أن البنك يشكل له عائق في الحصول على التمويل كغياب الثقة بينهما والاعتماد على مصادر تمويلية أخرى.
- لم يواجه البنك حالات كثيرة لعدم دفع المستحقات وهذا ما يدل على استفادة أصحاب المشاريع من الامتيازات البنكية وغير البنكية المتمثلة في أسعار الفائدة المدعمة.

أما على المستوى المحلي أي بالنسبة لولاية قالمة فمن أهم النتائج المستخلصة من الدراسة هي:

- ✓ تتمتع ولاية قالمة بالعديد من عوامل الجذب السياحي من آثار رومانية، حمامات معدنية، محميات طبيعية، وغيرها كل هذا يؤهلها لتكون قبلة سياحية من الدرجة الأولى.

- ✓ عدم قدرة الوكالات السياحية و الأسفار على تسيير وخلق منتج سياحي، كلها عوائق حالت دون نجاح وتطوير القطاع السياحي، ما أثر على المساهمة في دعم التنمية المحلية على مستوى ولاية قالمة.
- ✓ عدم استكمال عدة مشاريع على رأسها فنادق ومراكز تجارية، والتي من شأنها المساهمة في التنمية السياحية للولاية.
- ✓ رغم اتفاقيات التمويل المبرمة بين وزارة السياحة و مختلف البنوك إلا أن مساهمتها تبقى ضعيفة في تمويل المشاريع السياحية مقارنة بالمشاريع الأخرى في قطاعات مختلفة جد متدنية، ولم تحقق الأهداف المرجوة منها.

التوصيات:

من خلال هذه الدراسة والنتائج المتوصل إليها تم التوصل إلى مجموعة من التوصيات التي من شأنها العمل على تنمية القطاع السياحي بالجزائر بصفة عامة وولاية قالمة بصفة خاصة:

- الاهتمام أكثر بالقطاع السياحي وجعله ضمن أولويات الاقتصاد الجزائري، وذلك من خلال وضع هيئات متابعة ومراقبة للنشاطات السياحية.
- العمل على تحسين وتطوير الخدمات السياحية المقدمة، وإخضاعها للمعايير الدولية لاستقطاب أكبر عدد من السياح.
- تطوير السياحة الداخلية والعمل على تخفيض الأسعار للتقليل من خروج الجزائريين إلى دول الأخرى.
- تشجيع دخول السياح الأجانب من خلال تقديم كل الخدمات الضرورية وكذا توسيع مرافق الإيواء لاستيعاب الطلب.
- العمل على إزالة المعوقات السياحية التي تواجه النشاط السياحي في الجزائر واستغلال الإمكانيات السياحية المتوفرة بكفاءة وفعالية.
- تنمية الكفاءات البشرية بالشكل الذي يمكن من ممارسة النشاط السياحي بشكل سليم وتكثيف عمليات التكوين وتكييفها مع القطاع بكامله (الاستقبال، الإعلام، النقل، خدمات الإطعام...).
- لترقية المشاريع السياحية من الضروري تكييف الأدوات التشريعية والتنظيمية، وكذا الآليات التمويلية التي تتناسب مع خصوصية القطاع ومتطلبات اقتصاد السوق مع الأخذ بعين الاعتبار منافسة البلدان المجاورة.

- التخفيف من الإجراءات الإدارية التي تضعها البنوك التجارية ولو بدرجة قليلة، وذلك من أجل تشجيع المستثمرين عل الاستثمار في القطاع السياحي.
- ضرورة الاهتمام بالحمامات المعدنية وتهيئتها وتنميتها وإقامة وسائل الاستقبال والإيواء الضرورية وذلك نظرا لاحتياجات المواطنين الجزائريين والسياح الأجانب إلى هذا النوع من السياحة، خاصة في مجال العلاج والاستجمام. الجهود الرامية لترقية السياحة ستضل ضعيفة إذا لم يتبعها إجراءات تخفيف فيما يتعلق بشروط الدخول إلى الجزائر، من جهة أخرى لا بد من تحسين النظام الإعلامي والاتصالي من أجل ترويج السياحة الجزائرية على المستوى الدولي
- ضرورة المتابعة والمراقبة المستمرة من طرف البنك لمختلف العمليات التي تجري لمنح القروض ابتداءا من دراسة طلب القرض إلى غاية منحه، ثم تسديده.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

أولا: الكتب

1. أحمد الجلاد، **البيئة المصرية و قضايا التنمية**، دار عالم الكتب، الطبعة الأولى، القاهرة، 1998.

2. أحمد بوراس، **تمويل المنشآت الاقتصادية**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2008.

3. أحمد سمير أبو الفتوح يوسف خلاف، **دور القوانين والتشريعات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر منذ عام 2001**، دار المكتب العربي للمعارف للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2013.

4. أحمد فوزي ملوخية، **اقتصاديات الفنادق**، مركز الإسكندرية للكتاب للنشر و التوزيع، الإسكندرية، 2009.

5. أحمد محمد غنيم، **إدارة البنوك تقليدية الماضي والكترونية المستقبل**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، 2007.

6. أحمد محمد محمود نصار، **الاستثمار بالمشاركة في البنوك الإسلامية**، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، بيروت، 2016.

7. أدهم وهيب مطر، **التسويق الفندقي وبيع وترويج الخدمات السياحية والفندقية الحديثة**، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة الأولى، 2014.

8. أسامة محمد الفولي، زينب عوض الله، **اقتصاديات النقود والتمويل**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005.

9. أسعد حميد العلي، **إدارة المصارف التجارية مدخل إدارة المخاطر**،الذاكرة للنشر والتوزيع،الأردن،الطبعة الأولى،2013.

10. إسلام عبد القادر، **القروض البنكية كأداة لتمويل المؤسسات الاقتصادية والعقارات**، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2017.

11. آسيا محمد إمام الأنصاري، ابراهيم خالد عواد، **إدارة المنشآت السياحية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2002.

12. أكرم عاطف رواشدة، **السياحة البيئية الأسس والمرتكزات**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2008.

13. أماني رضا، **الإعلام والسياحة**، دار أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي، مصر، الطبعة الأولى، 2017.

14. أنس بكري، وليد هاني، **النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010.

15. أيمن عبد الرحمان فتاحي، **البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية**، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة الأولى، 2009 .

16. حسين بني هاني، **اقتصاديات النقود والبنوك المبادئ والأساسيات**، دار مكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2014.

17. حميد الطائي، **أصول صناعة السياحة**، دار الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى،2001 .

18. خالد أحمد فرحان المشهداني، **النقود والبنوك بمنظور علمي متقدم**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2017.

19. خالد مقابلة، علاء السراني، **التسويق السياحي الحديث سلسلة السياح والفنادق**، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2000.

20. خالد مقابلة، **فن الدلالة السياحية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية،2003.

21. خليل محمد سعد، **مبادئ علم السياحة**، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2017.

22. دريد كامل آل شيب، **إدارة البنوك المعاصرة**، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 2012.

23. زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2003.

24. زيد منير عبوي، **مبادئ السياحة الحديثة**، دار المعتز للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2016.

25. سالم علي سالم صبران البريكي، **أثر صيغ التمويل الإسلامي على الأداء المالي للمصارف التقليدية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2018.

26. سامر بطرس جلدة، **النقود والبنوك**، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الطبعة الأولى، 2007.

27. سامر جلدة، **البنوك التجارية والتسويق المصرفي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009.

28. سعيد البطوطي، **شركات السياحة ووكالات السفر**، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، الطبعة الأولى، 2010.

29. سمر رفقي الرحبي، **الإدارة السياحية الحديثة**، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2014.

30. شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 1992.

31. صبحي تادريس قريصة، اقتصاديات النقود والبنوك، قسم الاقتصاد بكلية التجارة، الإسكندرية، 1990

32. صبري عبد السميع، **التسويق السياحي والفندقي أسس علمية تجارب عربية**، المنظمة العربية للتنمية الادارية بحوث ودراسات، القاهرة، 2006.

33. ضياء مجيد، **الاقتصاد النقدي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.

34. طارق الحاج، **مبادئ التمويل**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2002.

35. طارق طه، **إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007.

36. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2003

37. عاطف وليم أندرواس، **التمويل والإدارة للمؤسسات**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2006.

38. عبد الحق بوعتروس، **الوجيز في البنوك التجارية عمليات تقنيات وتطبيقات**، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2000.

39. عبد الصاحب الشاكري، آفاق السياحة، دار النشر والاسترشادات التكنولوجية، بريطانيا، الطبعة الأولى، 2007.

40. عبد العزيز النجار، **أساسيات الإدارة المالية**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2007.

41. عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات النقود والبنوك الأساسيات والمستحدثات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

42. عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

43. عزيزة بن سمينة، **الائتمان في البنوك التجارية المخاطر وأساليب وتسييرها**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى،2017.

44. عصام حسن السعيدي، **التسويق والترويج السياحي والفندقي**، **دار** الراية للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009.

45. عصام حسن السعيدي، **الدلالة و الإرشاد السياحي**، دار الراية للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009.

46. علي عبد الوهاب نجا وآخرون، **النقود والسياسة النقدية والأسواق المالية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2018.

47. فؤاد بن غضبان، **الجغرافيا السياحية**، دار اليازوري العلمية، الأردن، الطبعة الأولى، 2014.

48. ماهر عبد الخالق السيسي، **مبادئ السياحة**، دار مجموعة النيل العربية، مصر، الطبعة الأولى، 2001.

49. مجموعة مؤلفين، **النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية**، دار المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، قطر، الطبعة الأولى، 2013.

50. محفوظ رسول، **الأزمة الأوكرانية ورهانات أمن الطاقة الأوراسية مع الإشارة لحالة الأمن الطاقوي الجزائري**"، دار مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2018.

51. محمد إبراهيم عبد الرحيم، **اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008.

52. محمد إبراهيم عبد الرحيم، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2014.

53. محمد السيد سرايا، **البنوك التجارية**، دار المطبوعات الجامعية أمام كلية حقوق، دون بلد النشر، 2008.

54. محمد الصيرفي، إدارة المصارف، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2007.

55. محمد الصيرفي، **مهارات التخطيط السياحي**، دار المكتب الجامعي الحديث للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2009.

56. محمد الفاتح محمود المغربي، **التمويل والاستثمار في الإسلام**، دار الجنان للنشر والتوزيع، دون بلد النشر، 2016.

57. محمد الفاتح محمود المغربي، **تسويق خدمات السياحة**، دار الجنان للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2016.

58. محمد خيري، سمير الأمين، **السند الأذني لقانون التجارة الجديد**، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2011.

59. محمد شاهجان الندوي، **السياحة أحكامها وآدابها في ضوء القانون والشريعة**، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 2017.

60. محمد صالح الحسناوي، عبد الفتاح عبد السلام، **المؤسسات المالية البورصة والبنوك التجارية**، الدار الجامعية طبع-نشر-توزيع، الإسكندرية، 1998.

61. محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، **الإدارة المالية اقتصاديات النقود والبنوك**، الدار الجامعية، مصر، 2011.

62. محمد عبد العزيز عجمية، مدحت محمد العقاد، **النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية**،دار النهضة العربية للطباعة والنشر،بيروت ،2008.

63. محمد عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة البنوك**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2014.

64. محمد عبد الله شاهين، **اقتصاديات البنوك الإسلامية و آثارها في التنمية**، دار الجامعة الجديدة،الإسكندرية،2014.

65. محمد عزت غزلان، **اقتصاديات النقود والمصارف**، دار النهضة العربية، لبنان، الطبعة الأولى، 2002.

66. مصطفى يوسف الكافي، **أخلاقيات صناعة السياحة والضيافة**، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2014.

67. مصطفى يوسف الكافي، **فلسفة اقتصاد السياحة والسفر**، دار الجامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2016.

68. مصطفى يوسف كافي، **صناعة السياحة و الأمن السياحي**، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، الطبعة الأولى، 2009.

69. مصطفى يوسف كافي، **مدخل إلى علم السياحة**، دار ألفا للوثائق للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2017.

70. موفق عدنان عبد الجبار الحميري، **أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.

71. نعيم الطاهر، سراب إلياس، **مبادئ السياحة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2007.

72. هشام جبر، **ادارة المصارف**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2008.

73. هيثم محمد الزغبي، **الإدارة والتحليل المالي**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2000.

ثانيا: الأطروحات ورسائل الماجيستير

أ– الأطروحات

1. أسماء حاجي، مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحليةدراسة حالة ولاية قالمة (2009-2017)، أطروحة دكتوراه في التجارة و التنمية المستدامة، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة 8ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2019.

2. أسماء خليل، **دور السياحة الحموية في تحقيق التنمية المحلية – دراسة حالة ولاية قالمة–**، أطروحة دكتوراه في التجارة الدولية و التنمية المستدامة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2016.

3. سهام بجاوية، **التخطيط السياحي كأداة لتحقيق التنمية السياحية دراسة استرشادية بتجربة تونس، اسقاط على الجزائر**، أطروحة دكتوراه في الإدارة التسويقية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2015.

4. صليحة عشي، **الأداء والأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس والمغرب**، أطروحة دكتوراه في اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2011.

5. عبد الرزاق حميدي، **جودة الخدمات البنكية كمدخل لتحقيق رضا العملاء و زيادة القدرة التنافسية للبنوك (دراسة حالة بنك التنمية المحلية)**، مذكرة الماجستار في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، تخصص إدارة تسويقية، بومرداس، الجزائر،2008.

6. لطرش سميرة، **كفاءة سوق رأس المال وأثرها على القيمة السوقية للسهم–دراسة حالة مجموعة من أسواق رأس المال العربية–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر،2010.

ب– رسائل الماجستير

1. سعاد صديقي، **دور البنوك في تمويل المشاريع السياحيةدراسة حالة بنك الجزائر الخارجي – وكالة جيجل–**، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2006 .

2. عبد الرزاق حميدي، **جودة الخدمات البنكية كمدخل لتحقيق رضا العملاء و زيادة القدرة التنافسية للبنوك (دراسة حالة بنك التنمية المحلية)**، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية و، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، تخصص إدارة تسويقية، بومرداس، الجزائر، 2008.

ثالثا: الملتقيات والمداخلات

1. بن زعرور شكري، **السياحة والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مداخلة مقدمة حول السياحة الجزائرية الأدلة من التكامل المشترك وتحليل السببية، جامعة لونيس، البليدة، الجزائر، 2016.

2. خنفري خيضر، بورنيسة مريم، **واقع استثمارات السياحة الداخلية في الجزائر على ضوء الإحصاءات الوطنية**، مداخلة مقدمة حول السياحة الداخلية في الجزائر واقعها وسبل تطورها، جامعة بومرداس، الجزائر، 2018.

3. **مديرية السياحة و الصناعات التقليدية، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لولاية قالمة،التقرير التأسيسي، 2014**.

4. هني حيزية، زيدان محمد، **تطوير السياحة**، مداخلة مقدمة حول مدخل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2015.

رابعا: المجالات

1. بحثي إبراهيم، شعوب محمد فوزي، **دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تنمية قطاع السياحة والفندقة**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد السابع، 2010.

2. سمير عميش، **أثر تطور الطاقة الفندقية في الجزائر على إيراداتها المالية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، العدد الحادي عشر، 2011.

3. صحراوي محمد تاج الدين، السبتي وسيلة، **السياحة في الجزائر بين الواقع والمأمول**، مجلة نهاء الاقتصاد والتجارة، الجزائر، العدد الثاني، 2017.

4. عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي، **متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، ، ورقلة، الجزائر، العدد الرابع، 2016.

5. عيساوي سهام، حوحو فطوم، **واقع العرض والطلب السياحي في كل من الجزائر وتونس دراسة مقارنة**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، الجزائر، العدد الأول، 2017.

6. يمينة مفاتيح، محمد حمزة بن قرينة، **واقع السياحة في الجزائر للفترة بين (1990-2014)**، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، الجزائر، العدد الثالث، 2017.

خامسا: الجرائد

1. الجريدة الرسمية الشروق، **المسرح الروماني بقالمة** ، الصادرة بتاريخ 27-فيفري-2017.

سادسا: المحاضرات

1. غردة عبد الواحد، **محاضرات في الاقتصاد البنكي**، مطبوعة بيداغوجية لطلبة السنة الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة8ماي1945، قالمة، 2017.

سادسا:وثائق

1. وثائق مقدمة من طرف بنك التنمية المحلية لولاية قالمة.
2. وثائق مقدمة من طرف مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية قالمة.

سابعا: مواقع الأنترنت

- http://or:m.WIKIPIDIA.org/wiki/ té ،يحي مختار، مناخ الجزائر
- http://www.google.com/amp/s/diae/net/29851/amp/
- https://mawdoo3.com حسن سليمان، مقومات السياحة سمر
- https://www.bdl.dz
- http://www.mta.gov.dz،وزارة السياحة و الصناعة التقليدية

المراجع باللغة الأجنبية:

Les livres

1. Isabelle frochot, patrick legohéral, **le marketing du tourisme**, dunod, Paris, 2007.

2. Malika kittani, **une banque original la banque islamique**, dar elkotob al-ilmiyah,berouth, Liban, 2005.

3. Marc boyer, **le tourisme de l'an 2000**, presses universitaires, Lyon, 1999.

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة قالمة

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

République Algérienne Démocratique & Populaire

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université de Guelma

Faculté des Sciences Economique, commercial et Sciences de Gestion

Département des Sciences économiques

رقم: 344/ق.ع.إ/ك.ع.إ.ت.ع.ت/ج.ق./2018

قالمة، في: 11 ديسمبر 2018

إلى السيِّد مدير السياحة — قالمة —

الموضوع: طلب إجراء دراسة ميدانية بمؤسستكم.

يشرفني أنا رئيس قسم العلوم الاقتصادية أن أشهد بأنَّ الطالبتين:

- ✓ راهم فاطمة الزهراء.
- ✓ قارة فراح.

و المسجلتين بالسنة الثانية ماستر، تخصص: اقتصاد نقدي و بنكي،

في حاجة ماسَّة لإجراء دراسة ميدانية بمؤسستكم ، وذلك استكمالاً لمذكرة نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية الموسومة بعنوان:

دور البنوك التجارية في تمويل الاستثمار السياحي

و عليه، نرجو من سيادتكم التفضل بقبول الطالبتين المذكورتين و مد يد المساعدة لهن بتوفير الوثائق و المستندات ذات الصلة لتحقيق الغاية المرجوَّة.

تقبلوا السيد المدير تحياتنا الخالصة.

رئيس القسم.

نائب رئيس قسم العلوم الاقتصادية
مكلف بما بعد التدرج والبحث العلمي
الدكتور: بخاخشة موسى

تأشيرة المؤسسة المستقبلة.

من الوزير وبتفويض منه
مديرة السياحة والصناعة التقليدية
بالنيابة
حاجة زقادي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية قالمة

مديرية السياحة و الصناعة التقليدية

مصلحة السياحة

وكالات السياحة و الأسفار المعتمدة على مستوى ولاية قالمة

الرقم	إسم الوكالة	إسم صاحب الوكالة	إسم الوكيل	العنوان	رقم الهاتف و الفاكس	البريد الإلكتروني	الموقع الإلكتروني
01	مرمورة تور	قبايلية الطاهر	قبايلية الطاهر	06، شارع 01 نوفمبر 54 قالمة	0661.26.59.57 037.26.74.08	mermouraattours@yahoo.com	www.mermouraattours.com
02	سارة تور	مكي محمد الصالح	مكي محمد الصالح	نهج سريدي محمد الطاهر و عمراني عبد المجيد رقم:17"ب" قالمة	0661.36.02.72 037.26.43.68	mekkimss@yahoo.fr	www.saravoyage.com
03	مسك تور	بودهان عبد الله	بودهان عبد الله	شارع أول نوفمبر 1954 رقم:37 قالمة	0666.16.44.74 037.26.47.02	Mesk_tour@yahoo.fr	/
04	ماونة للسياحة و السفر	بتيتي عيسى	بتيتي عيسى	حي 08 ماي 1945 عمارة 01 رقم:05 هيليوبوليس، قالمة	037.13.22.79 037.13.22.72	maounavoyages@yahoo.com	www.maounavoyage.com
05	أميمة تور	سالم علي	سالم علي	تحصيص 19 جوان رقم:217-قالمة	037.21.28.05 037.20.18.74	Oumaimatours2008@yahoo.fr	/
06	رتاج للسياحة و السفر	مرابط أمير	خلفاوي محمد فوزي	حي أومدور عبد الحق رقم:05 طريق بلخير ولاية قالمة	0661.28.27.63 037.14.47.38	Ritaj24@live.fr	www.ritajtravels.dz
07	السد للسياحة و السفر	عيمر جمال	بوبنة حنان	حي حسن الاستقبال شارع عيسات إيدير رقم:07 قالمة	0661.54.31.08 037.14.02.43	alsadvoyage@yahoo.fr	/
08	فهيم ترافل	مدور خالد	بولحفة حليمة	تحصيص 19 جوان 2 الصنوبر رقم:08 قالمة	0550.07.00.15 037.20.21.21	Fahimtravel.dz@hotmail.fr	/
09	الماسة للسياحة و الأسفار	معلم أمين	عرايسية الطاهر	حي 57 مسكن عمارة 01 ولاية قالمة	037.21.58.86 0559.47.51.69	agencytravelelmassa@gmail.com	/
10	فواياقو	دهال عمار	دهال أمير	نهج زواوي محمد الصالح رقم:04 قالمة	0661.36.00.15 037.20.29.06	resevation@voyago.pro	http://www.voyago.pro/
11	باية فور إيفار	بتيتي عيسى	بن تومي وفاء	نهج قدماء المكافحين رقم01 قالمة	037.15.04.36	bayaforever@yahoo.fr	/
12	فرع الزعاطشة	مواقي بناني مراد	عبد اللطيف	حي أول نوفمبر 1954	0560.38.89.69	zaatchacommercial@yahoo.fr	/

	zaatchavoyages@hotmail.fr	037.15.14.16	رقم:35 قالمة	مريم سحر			
13	كنزي كومبني أسامة	أومدور محمد	حي 19جوان رقم:02، محل 01 قالمة	07.73.54.64.24	contact@kenzitravel.com	http://www.kenzitravel.com
14	يايا للسياحة و الأسفار	بهناس محمد أكرم	بهناس خالد	شارع ميهوب بن الطيب، عمارة02، الطابق الأرضي، محل رقم:07"أ" ولاية قالمة	07.72.06.35.41	yayavoyage@gmail.com	http:www.yayatravel.com
15	فرع وكالة نوميديا ترافل	بلحاج نذير مصطفى	ميمون صبرينة	شارع 5 جويلية 1962 محل رقم:01 بلدية بوشقوف-قالمة	0699.38.09.81	contact@numidiatravelservices.com	http://www.numidiatravelservices.com
16	فرع وكالة نوميديا ترافل	بلحاج نذير مصطفى	سالمي سمية	نهج طواهري عمار، عمارة رقم:01 مدخل رقم:04 قالمة	0661.30.15.42	contact@numidiatravelservices.com	http://www.numidiatravelservices.com
17	فرع وكالة ماونة للسياحة و السفر	بتيتي عيسى	بتيتي محمد	شارع سويداني بوجمعة، الطابق الأول لعمارة مشتركة "رقم:01 قالمة A.T.C "	0555.86.60.01	maounavoyages@yahoo.com	www.maounavoyages.com
18	سفاري فواياج	بوشلاغم يوسف	بوشلاغم يوسف	حي 100 مسكن، حي مؤسسة ترقية السكن العائلي،رقم:02، مدخل رقم:02-قالمة	0662.46.66.62 037.16.92.19	youcefHELlO@hotmail.com	/
19	إعتدال للسياحة والأسفار	فطناسي جمال	فطناسي جمال	حي مقلاتتي محمد الشريف رقم:181 قالمة	0561.74.03.55 037.14.22.44	Mouradel hadj08@gmail.com	/
20	بونة للسياحة و الأسفار	بضياف كلثوم	بضياف كلثوم	تحصيص 19 جوان التوسع الثاني رقم:22 قالمة	0661.58.96.16	Beddiaf.keltoum@gmail.com	/
21	ورلد لينك ترافل	ناصر مريم	ناصر مريم	شارع علي حفيظي مقابل دائرة قالمة	0551.85.10.08	Nacer.meriem@gmail.com	/
22	مستر ترافل أند إيفانتز	عبداوي حمزة	عبداوي حمزة	شارع بومعزة السعيد مطل على شارع حساني محمد الصالح رقم68 الطابق الأرضي قالمة	0670.33.15.14	Hamzaabdaoui88@gmail.com	/
23	ترافرجي ترافل أند توريزم	عمامرة مروة	عمامرة مروة	حي 200 مسكن تساهمي عمارة 01 درج 01 رقم:03 قالمة	0675.09.81.74	m.amamra90@gmail.com	/
24	بزاحي ترافل	ش.ذ.م.م بزاحي ترافل	بزاحي نوال	محل رقم:14و15 حي 40 مسكن تساهمي الصنوبر عمارة 01 الطابق الأرضي قالمة	0668.22.27.05	sayahatbeyazit@gmail.com	/
25	فرع إعتدال للسياحة و الأسفار	فطناسي جمال	شاوي خولة	تحصيص التعاونية العقارية المستقبل، المحل رقم:03 حمام دباغ-قالمة	0671.00.25.28	Atidal.travel.world@gmail.com	/

26	شلاماط للسياحة و الأسفار	شلاماط أنيس	شلاماط أنيس	محل، حي حسن الاستقبال نهج أومدور ابراهيم F9رقم:09 قالمة	0670.3823.97	chelamatanis@gmail.com	/
27	بن شطة رياض للسياحة و الأسفار	م.ذ.ش.و.ذ.م.م بن شطة رياض	شنوقة سميرة	مقابل محطة المسافرين قالمة		Riadhbenchetta.voyages@gmail.com	www.benchetta-voyages-cie.com
28	مالاكا ترافل	سقوالي محمد شكيب	سعايدية يزيد	محل رقم:02، نهج خليل مختار،الطابق الأول -قالمة	0666.03.56.46 0665.73.15.53	Almuskhat.travel@gmail.com	/
29	لار دو فواياج	بوردنة جمال	بوردنة جمال	تحصيص 19 جوان،محل، Aقطعة رقم:107،قالمة	0665.63.53.46 037.16.57.97	Djoo80737@gmail.com	/

قائمة المؤسسات الفندقية على مستوى ولاية قالمة

الرقم	اسم المؤسسة	نمط المؤسسة	التصنيف	سعة الاستقبال		العنوان	رقم الهاتف أو الفاكس	البريد الالكتروني أو الموقع
				عدد الغرف	عدد الأسرة			
01	فندق مرمورة	حضري	3*	71	144	01 شارع علي شرفي-قالمة-	037.26.45.14 037.26.48.26	www.egtannaba-dz.com (مغلق من أجل إعادة التأهيل و العصرنة)
02	فندق الشلالة	حموي	2*	170	625	بلدية حمام دباغ-قالمة-	037.14.91.98 037.22.20.14	www.egtannaba-dz.com
03	نزل هوارة	نزل	2*	26	38	بلدية االنشماية-قالمة-	0665.48.49.28 037.24.41.50	www.motel-houara.doomby.com
04	فندق الريان	حضري	1*	10	20	شارع 01 نوفمبر 54 بلدية بلخير	0670.26.42.18	/
05	فندق بوشهرين	حموي	بدون نجمة	90	236	حمام أولاد علي هليوبوليس-قالمة-	037.23.91.01 037.23.91.04	www.thermes-bouchahine.com
06	فندق التاج	حضري	بدون نجمة	21	30	شارع أول نوفمبر 54-قالمة-	037.26.14.87 037.26.17.09	/
07	فندق جيهان	حموي	بدون نجمة	79	125	بلدية حمام دباغ-قالمة-	037.14.92.22	/
08	فندق البركة	حموي	غير مصنف	90	200	حمام أولاد علي هليوبوليس-قالمة-	037.23.92.05 037.23.91.74	Complexe thermal el baraka
09	مؤسسة معدة للفندقة(بن ناجي)	حضري	هيكل معد للفندقة	21	54	بلدية حمام دباغ-قالمة-	0774.14.56.08 037.22.94.68	/
10	مؤسسة معدة للفندقة(النجمة)	حضري	هيكل معد للفندقة	17	27	19 شارع سليماني عمار-قالمة-	037.15.11.55	/
11	مؤسسة معدة للفندقة(طارق)	حضري	هيكل معد للفندقة	14	30	05 ساحة عبدي مبروك-قالمة-	0661.36.03.33 037.15.11.11	/
12	مؤسسة معدة للفندقة(الشرق)	حضري	هيكل معد للفندقة	15	25	23 شارع أول نوفمبر 54-قالمة-	037.26.68.18	/
13	مؤسسة معدة للفندقة(الكرامة)	حضري	هيكل معد للفندقة	12	16	24 شارع سليماني عمار-قالمة-	037.26.64.01 037.26.64.04	/
14	فندق دار المعلم	حضري	في طريق التصنيف	17	41	بلدية قالمة طريق عين العربي ولاية قالمة	037.26.16.28 0775.22.47.11	/
15	فندق الفردوس	حضري	بدون نجمة	10	20	حي 61 مسكن بلدية بوشقوف-قالمة-	0670.44.76.13	/
16	فندق النخيل	حضري	بدون نجمة	11	20	شارع بن رابع بغدادي بوشقوف-قالمة-	0659.04.34.25	/
المجموع				674	1651	/	/	/

I - قـائمـة مشـاريع الإستـثـمـار السـيـاحـي فـي طـــور الإنـجـاز: العدد: 10 مشـاريع. قدرة الإيواء: 1452 سرير.

لرقم	طبيعة المشروع	صاحب المشروع	موقع المشروع	تاريخ التحصل على الموافقة المبدئية	تاريخ التحصل على رخصة البناء	أصل ملكية العقار	المساحة م²	عدد الأسرة	عدد مناصب الشغل	القيمة المالية للمشروع 10^6دج	الـوضـعـيـة
01	فندق+مركز حموي 3*		بلدية عين العربي (حمّام بلحشاني)	2013/04/30 2013/05/04 2018/03/27	2013/12/10 في التعديل	خاص	26200	304	100	421.52 BADR	نسبة تقدّم الأشغال 49 % انتهاء الأشغال بالحمام. البناغل و المسبحان و المركز التجاري في طور الإنهاء، تمت تهيئة الأرضية لبناء الفندق انتظار الحصول على رخصة البناء التعديلية على مستوى البلدية.
02	فندق 3*		مدينة قالمة	2013/10/30 2013/12/24 2017/10/16 2017/10/26	2013/12/05	أملاك دولة عقد إمتياز	8479	198	102	2000 CPA	نسبة تقدّم الأشغال 86 % الأشغال الكبرى، الحيطان والتلبيس منتهية، تمّ الربط بجميع الشبكات الداخلية والخارجية، أشغال التبليط متواصلة.
03	إقامة سياحية 4*		حمام دباغ	2014/01/06 2018/01/25 تعديلي	2014/10/23	أملاك دولة عقد إمتياز	52507	237	200	1503	نسبة تقدّم الأشغال 33 % جميع بنايات المشروع في طور الانجاز ما عدا الفندق بانتظار وصول المقاولة المختصة.
04	فندق 3*		مدينة قالمة	2014/12/30	2015/06/17	أملاك دولة عقد إمتياز	1920	224	45	24.44	نسبة تقدّم الأشغال 03 % أشغال الحفر استغرقت 3 سنوات
05	فندق 2*		(حمام أولاد علي) هيليوبوليس	2008/04/28 2013/04/30 تعديلي	2014/08/25	خاص	464.13	45	28	38.88 BDL	نسبة تقدّم الأشغال 60% إنجاز الأشغال الكبرى لـ ط أ +3 + السطح المستغل، الأشغال على التلبيس و التبليط جارية
06	فـنـدق*		بلدية هـوّاري بـومـديـن	2009/12/01	2010/04/27	خاص	930	24	12	30.15 BDL	نسبة تقدم الأشغال 18 % إنجاز الأشغال الكبرى لـ ط أ والتحت أرضي و التحضير لصب خرسانة سقف الطابق الأول.
07	عـصـرنـة وإعادة تهيئة فـنـدق مرمورة		مدينة قالمة	2015/10/21 2016/06/02	رخصة الهدم: 2016/12/16 رخصة البناء: 2018/07/04	خاص	11840	146	75	1290.89	- أشغال الهدم منتهية. - نسبة تقدم الأشغال 18 % انجاز الأساسات لموقف السيارات بالطابق تحت ارضي .الأشغال جارية بجدار السند، حفر أساسات المولد الكهربائي.
08	فندق 2*		حمام النبائل	2016/05/03	2017/05/15	أملاك دولة عقد إمتياز	8011	80	30	295.93 EL-BARAKA	نسبة تقدّم الأشغال 10 % تهيئة الأرضية + إنجاز جزء من السياج.
09	فندق 3*(تعديلية)		حمام دباغ	2013/12/24 2017/03/06 (تعديلية)	2014/10/23 2018/07/11 (تعديلية)	أملاك دولة عقد إمتياز	3600	100	44	300.00	نسبة تقدّم الأشغال 04 % تحضير الأرضية لاستقبال الأساسات.
10	نزل 2*		بلدية بوهمدان	2015/01/28	2015/11/10	أملاك دولة عقد إمتياز	6000	94	22	211.83	نسبة تقدّم الأشغال 17 % إنجاز جزء من الأشغال الكبرى للطابق الأرضي و انجاز الأساسات بباقي المشروع. التحضير لانجاز الطابق الأول.
			المجمـــوع				119951.13	1452	658	6116.64	

II- قـائمـة مشـاريع الإستـثـمـار السيـاحـي التي لـم تـنـطـلـق بـعـد: العدد: 18 مشـروع. قدرة الإيواء: 1679 سرير.

الرقم	طبيعة المشروع	صاحب المشروع	موقع المشروع	تاريخ التحصل على الموافقة المبدئية	تاريخ التحصل على رخصة البناء	أصل ملكية العقار	المساحة م²	عدد الأسرة	عدد مناصب الشغل	القيمة المالية للمشروع 10⁶دج	الـوضـعـيـة
01	نزل طريق		النشماية	2008/04/28	2014/09/29	أملاك دولة عقد إمتياز	4000	49	28	40.00	وجود نزاع حول الأرضية مع خواص يدعون ملكيتهم للأرضية(النزاع على مستوى القضاء) توجيه إعذار أول للإنطلاق في الأشغال 2018/04/04.
02	نزل 2*		قلعة بوصبع	2013/12/24	/	خاص	2940	90	40	57.49	ملف رخصة البناء على مستوى مديرية التعمير في انتظار الحصول على رخصة البناء
03	توسعة مركب بوشهرين بفندق 5*		بلدية هيليوبوليس (حمام أولاد علي)	2014/12/30	2015/05/19	خاص	1000	172	220	209.48 BEA	لم ينطلق بسبب مشكل في التمويل في انتظار الحصول على التمويل البنكي
04	فندق 1*		حمام دباغ	2015/05/04	2015/12/02	خاص الوكالة العقارية	1711.8	66	35	82.77 EL-BARAKA	لم ينطلق بسبب مشكل في التمويل توجيه إعذار أول للانطلاق في الأشغال 2018/04/04.
05	فندق 1*		بوشقوف	2015/11/15	/	أملاك دولة عقد إمتياز	1113.0	34	24	189.04	ملف رخصة البناء على مستوى مديرية التعمير في انتظار الحصول على رخصة البناء (في انتظار الفصل في رأي المؤسسة العسكرية فرع بوشقوف).
06	نزل طريق و محطة متعددة الخدمات		حمام النبائل	2015/10/21	/	أملاك دولة عقد إمتياز	6000	48	15	145.00	الأرض الممنوحة تابعة لمستثمرة فلاحية جماعية براهمية مسعود رقم 02 (المشكل مطروح على مستوى الديوان الوطني للأراضي الفلاحية) في انتظار تغيير القطعة الأرضية
07	فندق 2* و حمام		حمام دباغ	2016/03/07	/	خاص الوكالة العقارية	2028.8	99	90	204.40	ملف رخصة البناء على مستوى البلدية في انتظار تغيير دفتر الشروط للوكالة العقارية للحصول رخصة البناء.
08	توسعة فندق النخيل		بوشقوف	2016/02/25	/	أملاك دولة عقد إمتياز	993	50	20	40.00	المعني لم يودع ملف طلب رخصة البناء. توجيه إعذار أول للإسراع في استكمال إجراءات الحصول على رخصة البناء 2018/03/11.
09	توسعة المركب السياحي الشلالة		حمام دباغ	2017/03/02	/	خاص	219.42	320	160	895.64	المؤسسة لم تودع ملف طلب رخصة البناء.

تـــابـــع قـــائمـــة المـشـاريـع الـسـيـاحـيـة الـتـي لـم تـنـطـلـق بـعـد.

الرقم	طبيعة المشروع	صاحب المشروع	موقع المشروع	تاريخ التحصل على الموافقة المبدئية	تاريخ التحصل على رخصة البناء	أصل ملكية العقار	المساحة $م^2$	عدد الأسرة	عدد مناصب الشغل	القيمة المالية للمشروع 10^6دج	الـوضـعـيـة
10	فندق 2*		بوعاتي محمود	2017/04/05	/	خاص	5278.4	72	10	26.62	ملف رخصة البناء على مستوى مصالح البلدية. في انتظار الحصول على رخصة البناء
11	فندق 2*		بوشقوف	2017/02/13	/	أملاك الدولة عقد إمتياز	1700.0	80	27	355.11	ملف رخصة البناء على مستوى التعمير.
12	فندق 3*		عين رقادة	2017/03/06	/	أملاك دولة عقد إمتياز	2387	78	20	108.85	وجود تحفظات تقنية(مرور خط كهربائي متوسط الضغط) في انتظار إزاحة الخط الكهربائي للحصول على رخصة البناء
13	إقامة سياحية		حمام دباغ	2017/05/22	/	خاص الوكالة العقارية	13582	120	50	241.41	ملف رخصة البناء على مستوى البلدية (تحفظات) في انتظار الحصول على رخصة البناء
14	فندق		حمام دباغ	2017/11/26	/	خاص الوكالة العقارية	641.35	88	30	205.60	في انتظار الحصول على رخصة البناء تغيير دفتر الشروط
15	فندق 1*		بلخير	2018/04/30	/	خاص	800	23	20	140.00 EL-Baraka	في انتظار الحصول على رخصة الإتمام على سبيل التسوية في إطار قانون 08/15 على مستوى مديرية التعمير
16	فندق		حمام دباغ	2018/10/28	/	أملاك دولة عقد إمتياز	1427	136	101	1000	تحضير رخصة البناء.
17	نزل و قاعة محاضرات		وادي الزناتي	2018/11/22	/	أملاك دولة عقد إمتياز	8000	60	22	182.88	تحضير رخصة البناء.
18	فندق3*		قالمة	-	/	خاص	942	94	20	504.6	في انتظار الحصول على الموافقة المبدئية من الوزارة.
						المـجـمـوع		1679	932	4628.89	/

III - قـائمـة مشـاريع الإستـثـمـار السـيـاحـي فـي الـمـتـوقّـفـة: العدد: 05 مشـاريـع. قدرة الإيواء: 562 سرير.

الرقم	طبيعة المشروع	صاحب المشروع	موقع المشروع	تاريخ التحصل على الموافقة المبدئية	تاريخ التحصل على رخصة البناء	أصل ملكية العقار	المساحة م²	عدد الأسرة	عدد مناصب الشغل	القيمة المالية للمشروع 10^6دج	الـوضـعـيـة
01	مركب حموي المنار		بلدية هيليوبوليس (حمام أولاد علي)	2004/01/25	2009/07/22	خاص	62176.66	78	50	85.59	مشكل في استغلال منبع المياه الحموية (نزاع مع المركّب الحموي بوشهرين) في انتظار فصل مصالح الوزارة في الأمر
02	فندق + حمّام		حمام دباغ	2013/03/14	2014/08/26	خاص الوكالة العقارية	4000	86	42	62.73 EL-BARAKA	متوقف بسبب مشكل في التمويل توجيه إعذار أوّل لتسريع وتيرة الإنجاز والتقيّد برزنامة الأشغال 2018/04/04.
03	فـنـدق + مركز تجاري		واد الزناتي	2014/09/15 2017/08/15 2018/12/30 (تعديلي)	2015/01/18	أملاك الدولة عقد إمتياز	17475	236	100	616.48 BADR	نسبة تقدّم الأشغال 08 % إنجاز الأشغال الكبرى لأساسات الفندق انتظار الحصول على رخصة البناء التعديلية.
04	فندق 2*		بلدية عين بن بيضاء	2015/07/09	2015/11/10	أملاك دولة عقد إمتياز	2998	72	40	436.87 BDL	متوقف في انتظار الحصول على التمويل بنسبة الأشغال 40 % إنجاز الأشغال الكبرى لـ ط أ والتحت أرضي و جزء من الصور المحيط.
05	فندق 1*		حمام دباغ	2013/05/02	2014/10/18	خاص الوكالة العقارية	1870.6	90	40	121.86	متوقف بنسبة الأشغال 35 % إنجاز الأشغال الكبرى لـ ط أ +4،انتظار الحصول على رخصة البناء التعديلية.
					الـمـجـمـوع			562	272	789.82	/

VI - قـائمـة مشـاريع الإستـثـمـار السـيـاحـي الـمـنـتـهـيـة: العدد: مشـروع(01). قدرة الإيواء: 28 سرير.

الرقم	طبيعة المشروع	صاحب المشروع	موقع المشروع	تاريخ التحصل على الموافقة المبدئية	تاريخ التحصل على رخصة البناء	أصل ملكية العقار	المساحة $م^2$	عدد الأسرة	عدد مناصب الشغل	القيمة المالية للمشروع 10^6دج	الـوضـعـيـة
01	نـزل طـريـق (ط أ + 2)		بلدية مجاز الصفاء	2006/07/24	2007/04/16 2010/07/07	أملاك دولة عقد إمتياز	3000	28	12	24.37	المشروع منتهي بنسبة 100% في طـور التجهيز (في انتظار القرض البنكي) BDL
المـجـمـوع								28	12	24.37	/

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولايـة قالمـة

مديرية السياحة والصناعة التقليدية

مصلحة السياحة

تقرير حول متعاملي قطاع السياحة

من سنة 2000- إلى غاية 2018

السنة	قدرات الإستقبال الإجمالية	عدد الفنادق المعتمدة	عدد الفنادق المصنفة	عدد المستخدمين		عدد الوافدين الجزائريين	عدد الوافدين الأجانب	الإيواء	الإطعام	مجموع رقم الأعمال
				دائمين	مؤقتين					
2000	592	2	2	/	/	15380	28	/	/	/
2001	592	2	2	/	/	9900	56	/	/	/
2002	592	2	2	/	/	14076	60	/	/	/
2003	823	10	2	/	/	69577	351	/	/	/
2004	1048	10	2	/	/	60272	623	/	/	/
2005	1025	11	2	/	/	49360	856	/	/	/
2006	1010	11	2	261	107	60723	752	140.111.183.30	442.667.121.00	582.778.304.30 دج
2007	1043	11	2	291	124	76097	495	165.518.622.70	152.325.483.50	317.844.106.20 دج
2008	1264	11	2	271	142	66951	675	196.107.251.50	173.431.703.80	369.538.955.30 دج
2009	1360	11	2	267	158	81030	932	216.500.284.21	176.026.084.29	392.526.368.50 دج
2010	1425	11	2	275	163	93006	1030	254.990.593.95	181.363.433.70	436.354.027.65 دج
2011	1425	11	2	281	168	94682	1389	245.328.736.00	119.459.997.93	364.788.733.93 دج
2012	1425	11	2	281	168	106651	1505	177.151.175.00	80.001.549.31	257.152.724.31 دج
2013	1425	11	2	348	160	95034	1472	224.570.034.34	97.457.191.58	322.027.225.92 دج

371.951.892.44 دج	/	/	2018	97209	155	348	10	12	1465	2014
457.092.078.05 دج	/	/	2459	88419	155	352	11	13	1486	2015
266.794.319.61 دج	/	/	1564	91014	155	361	12	14	1506	2016
306.283.604.71دج	/	/	1842	69183	159	366	13	15	1526	2017
540.963.368.12دج	/	/	1206	51199	75	493	14	16	1651	2018

إحصائيات الوافدين على المؤسسات الحموية "زائر في نفس اليوم"

أجانب	جزائريين	السنة
186	281458	2015
106	385670	2016
325	289348	2017
51	258583	2018

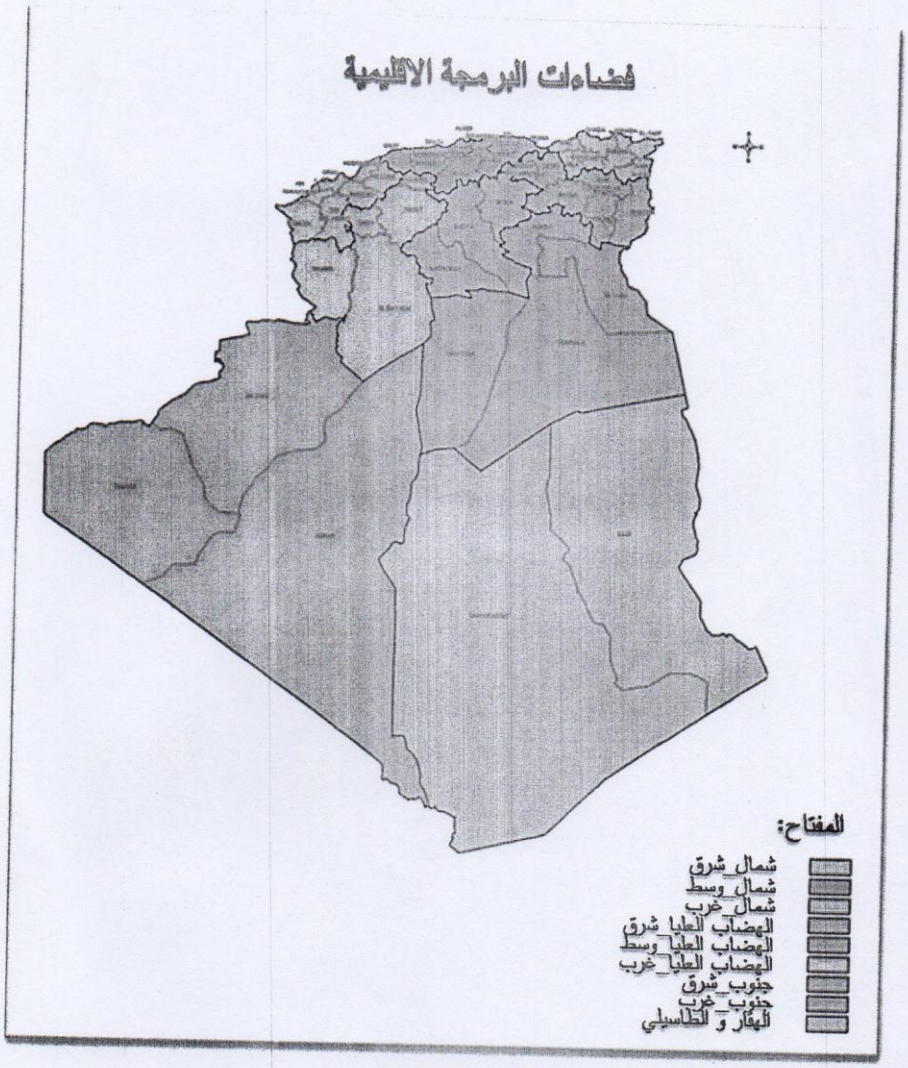

الخريطة : فضاءات البرمجة الإقليمية

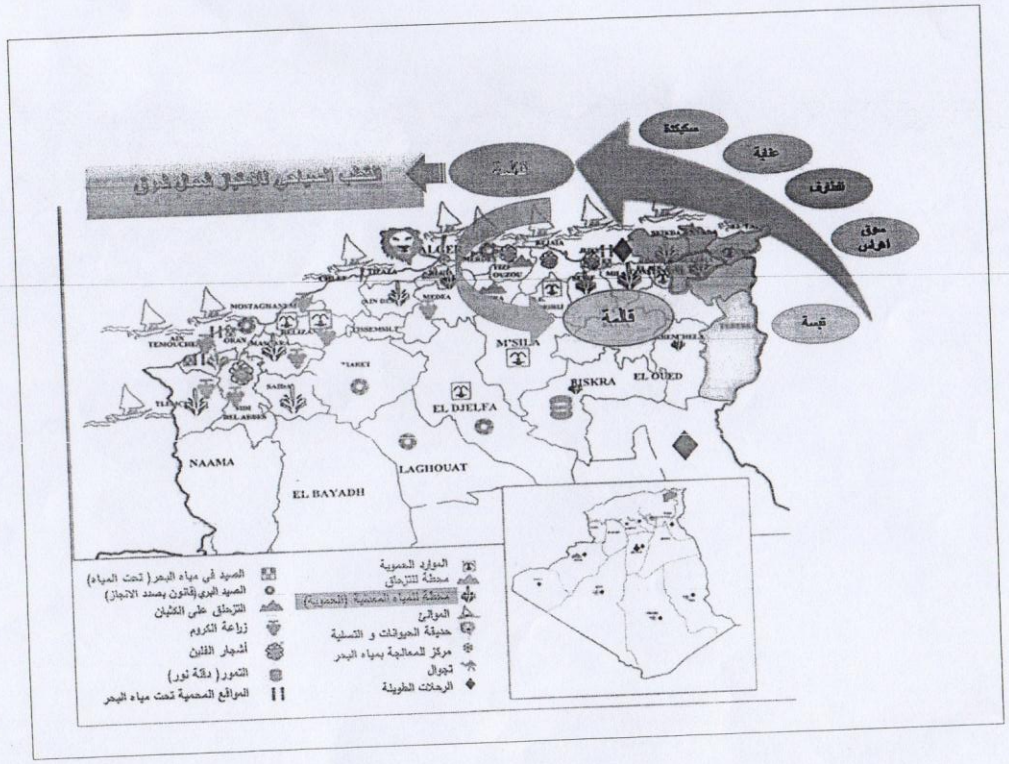

الخريطة : قالمة ضمن القطب السياحي للامتياز شمال– شرق

بنك التنمية المحلية
BANQUE DE DEVELOPPEMENT LOCAL
بنك التنمية المحلية
يساهم
أيضا في ترقية
السياحة
BDL، معا للإمتياز ...

تمويل المشاريع
السياحية
هي صيغة يتم من خلالها مرافقة المرقين
السياحيين من خلال تمويل:
المشاريع السياحية الجديدة،
عمليات التأهيل و إعادة تأهيل المشاريع السياحية.
مبلغ القرض
استفيدوا من تمويل يصل إلى 70 بالمائة من التكلفة الإجمالية
للمشروع.
نسبة الفائدة
تحدد نسبة الفائدة على أساس الشروط العامة للبنك السارية
المفعول عند إيداع طلب التمويل.
للمزيد من المعلومات تقربوا
من وكالات بنك التنمية المحلية
BDL Banque
Banque de Développement Local-BDL
خدمة الزبون

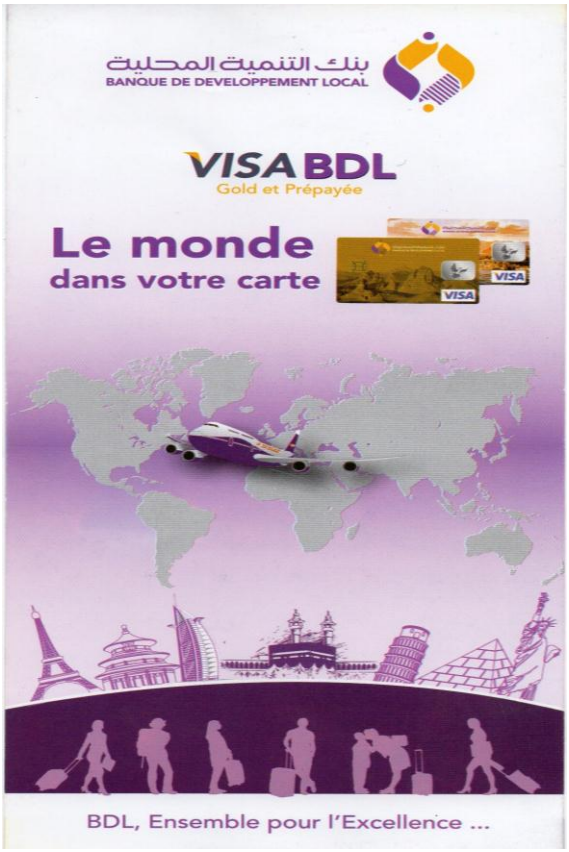
بنك التنمية المحلية
BANQUE DE DEVELOPPEMENT LOCAL
VISA BDL
Gold et Prépayée
Le monde
dans votre carte
VISA
BDL, Ensemble pour l'Excellence ...

CARTE VISA- BDL
La BDL vous propose la carte
VISA-BDL et vous ouvre le Monde.
La carte VISA-BDL
Est acceptée chez plus de 29 millions de commer-
çants et dans plus de 1 million de distributeurs de
billets affichant le logo Visa.
La carte VISA-BDL vous permet de :
Payer et de retirer de l'argent dans plus de 200
pays dans le monde ;
Faire des achats sur Internet ou des réservations
d'hôtel à l'étranger, depuis votre domicile.
Avantages*
Voyagez tranquille, et en prime bénéficiez d'une
assurance voyages gratuitement, grâce à la carte
VISA-BDL.
Carte dotée du protocole de sécurité 3D secure.
*Offre valable pour la carte VISA BDL Gold.
Pour plus d'informations
rapprochez-vous de votre agence
BDL Banque
Banque de Développement Local-BDL
Service client

بنك التنمية المحلية
BANQUE DE DEVELOPPEMENT LOCAL
وفروا أكثر
لربح أكبر
3.80%
3.50%
3.00%
2.50%
التوفير التصاعدي
BDL Banque
Banque de Développement Local-BDL
خدمة الزبون
BDL، معـــا للإمتيـــاز ...

بنك التنمية المحلية
يقترح عليكم حساب
الإدخار بنسبة تصاعدية
حساب الإدخار بنسبة تصاعدية لبنك التنمية المحلية، هو حساب يسمح لكم بادخار أموالكم بكل أمان لإشتقاق قيمة مضافة من خلال نسبة فائدة متصاعدة، محفزة و مصنفة حسب أهمية ادخاركم.
وظائف :
حساب الإدخار بنسبة تصاعدية لبنك التنمية المحلية يسمح لكم بـ :
إجراء عمليات دفع و سحب للأموال في الوقت المناسب، على مستوى جميع وكالات بنك التنمية المحلية؛
تحويل أموال من حساب إلى حساب إرسالا و استقبالا ؛
إستفادة آنية من أموالكم؛
متابعة عن بعد للعمليات الجارية في الحساب عبر خدمة e-BDL.
الأهلية:
كل شخص طبيعي، بما فيهم القصر، الكبار، مقيم أو غير مقيم يمكنه فتح حساب الإدخار بنسبة تصاعدية ببنك التنمية المحلية.
مكافئات :
حساب الإدخار بنسبة تصاعدية لبنك التنمية المحلية يسمح لكم الحصول على عائدات تدريجية استنادًا إلى مبلغ إدخاركم و وفقًا للأسقف التالية :
المبلغ
نسبة المكافئة السنوية
من 1دج إلى 500 000.00دج
2.50%
من 500 000.00 دج إلى 10 000 000.00 دج
3.00%
من 10 000 000.00 دج إلى 50 000 000.00 دج
3.50%
من 50 000 000.00 دج و أكثر
3.80%
للمزيد من المعلومات
اقتربوا من وكالتكم البنكية
BDL Banque
Banque de Développement Local-BDL
خدمة الزبون

بطاقة الدفع
5143 7519 8243 0170
VISA
mastercard
platinum
titanium
BON A SAVOIR !
إستقبلوا مختلف عروض الخدمات الجديدة عبر هاتفكم النقال .
Recevez les offres de services et les nouveautés sur votre téléphone mobile .
+ : يمكنكم الإطلاع و متابعة كل العمليات البنكية عن طريق البطاقة، 24 ساعة/24 و 7 أيام/7 بفضل خدمة e-BDL
Le + : Grâce au service e-BDL, suivez toutes vos opérations effectuées par carte, 24h/24 et 7j/7, au moyen seulement d'une connexion Internet.
BDL Banque
www.bdl.dz
Banque de Développement Local-BDL
Service client
+213 (0) 21 99 48 00/33 12

بنك التنمية المحلية
BANQUE DE DEVELOPPEMENT LOCAL
Dirigeants,
Cadres d'Entreprises ...
Corporate Silver
6280 98 74 9901 8432
Corporate Gold
6280 98 74 9901 8432
La carte Corporate BDL
Gold et Silver
est à present à votre disposition
BDL, Ensemble pour l'Excellence ...

Fiche de synthèse

Relation :

Projet : réalisation d'un hôtel d'une capacité de 08 chambres et 02 suites.

Adresse : Lotissement Bouchegouf centre lot N° 453.

N° de compte : encours d'ouverture.

Cout provisionnelle de projet

désignation	Montant en DA	réalisé	Reste a Réalisé
Valeur assiette foncière	10.260.000.00	10.260.000.00	00
Valeur de la construction	27.217.915.50	9.788.088.91	17.429.826.59
Valeur des équipements	2.442.960.00	00	2.442.960.00
totale	39.920.875.50	20.048.088.91	19.872.786.59

*Le cout global d'investissement est de : **39.920.875,50 DA**

*Taux de réalisation (**apport personnelle en nature**) : **50,22% soit un montant de : 20.048.088 ,91** DA.

*Taux des travaux reste è réalisé + les équipements **(le financement bancaire) : 49,78% soit un montant de : 19.872.088,91 DA**

NB :

Pour l'ouverture du compte bancaire :

le non achèvement du projet de l'hôtel ne lui a pas permis d'avoir l'agrément du ministère

Du tourisme document nécessaire pour l'établissement du registre de commerce.

Bouchegouf, le 04/10/2015

FACTURE DEFINITIVE

Meubles et articles d'ameublement
Rue BILLILI Khemissi - Bouchegouf
N° R.C : 06 A 1924916

Facture pour:
Mr :

Désignation	Quantité	Prix Unitaire	Prix DA
Lit individuel	16	32 500	520 000
Grand lit	2	70 000	140 000
Table de nuit	12	25 000	300 000
Grand miroir	10	18 500	185 000
Table basse	3	41 000	123 000
Tableau chambre	10	5 000	50 000
Tableau couloire	10	3 000	30 000
Tableau suite	2	10 000	20 000
Tableau réception	3	15 000	30 000
Comptoir réception 5	1	250 000	250 000
Table à 4 chaines	10	48 000	480 000
Livraison et montage			60 000
	Total HT		**2 088 000**
	Total TTC	**TVA 17%**	**2 442 960**

Arrêtée la présente facture à la somme de :
Deux million quatre vingt huit mille Dinars Algériens.

Le Gérant

Nom ou raison sociale		Numéro autorisation	837/0186/2015
Code crédit	245	Date autorisation	01/09/2015
Numéro du compte (RIB)		Mode de remboursement	TRIMESTRIEL
Adresse	CITE 61 LOGTS	Date 1ère utilisation	28/09/2015
Activité	HOTEL	Type échéancier	DEGRESSIF
Forme de crédit	CMT MODERNISATION DES	Portefeuille	203

TABLEAU D'AMORTISSEMENT

Montant crédit	3000000
Durée (trimestre)	28
Durée (an)	7
Différé (trimestre)	8
Taux d'intérêt	5.50%
Taux d'intérêt à la charge du client	2.50%
Taux d'intérêt à la charge du trésor	3.00%
TVA	17.00%

Numéro effet	Date de l' effet	Capital Restant	Principal	INTERETS HT				TAXE		TRIM/TTC		TRIM GLOBALE
				normaux		intercalaires						
				client	trésor	client	trésor	TVA sur interets intercalaires	TVA sur interets	client	trésor	
000001	28/12/2017	3 000 000.00	150 000.00	18 750.00	22 500.00	0.00	0.00	0.00	3 187.50	171 937.50	22 500.00	194 437.50
000002	28/03/2018	2 850 000.00	150 000.00	17 812.50	21 375.00	0.00	0.00	0.00	3 028.13	170 840.63	21 375.00	192 215.63
000003	28/06/2018	2 700 000.00	150 000.00	16 875.00	20 250.00	0.00	0.00	0.00	2 868.75	169 743.75	20 250.00	189 993.75
000004	28/09/2018	2 550 000.00	150 000.00	15 937.50	19 125.00	0.00	0.00	0.00	2 709.38	168 646.88	19 125.00	187 771.88
000005	28/12/2018	2 400 000.00	150 000.00	15 000.00	18 000.00	0.00	0.00	0.00	2 550.00	167 550.00	18 000.00	185 550.00
000006	28/03/2019	2 250 000.00	150 000.00	14 062.50	16 875.00	0.00	0.00	0.00	2 390.63	166 453.13	16 875.00	183 328.13
000007	28/06/2019	2 100 000.00	150 000.00	13 125.00	15 750.00	0.00	0.00	0.00	2 231.25	165 356.25	15 750.00	181 106.25
000008	28/09/2019	1 950 000.00	150 000.00	12 187.50	14 625.00	0.00	0.00	0.00	2 071.88	164 259.38	14 625.00	178 884.38
000009	28/12/2019	1 800 000.00	150 000.00	11 250.00	13 500.00	0.00	0.00	0.00	1 912.50	163 162.50	13 500.00	176 662.50
000010	28/03/2020	1 650 000.00	150 000.00	10 312.50	12 375.00	0.00	0.00	0.00	1 753.13	162 065.63	12 375.00	174 440.63
000011	28/06/2020	1 500 000.00	150 000.00	9 375.00	11 250.00	0.00	0.00	0.00	1 593.75	160 968.75	11 250.00	172 218.75
000012	28/09/2020	1 350 000.00	150 000.00	8 437.50	10 125.00	0.00	0.00	0.00	1 434.38	159 871.88	10 125.00	169 996.88
000013	28/12/2020	1 200 000.00	150 000.00	7 500.00	9 000.00	0.00	0.00	0.00	1 275.00	158 775.00	9 000.00	167 775.00
000014	28/03/2021	1 050 000.00	150 000.00	6 562.50	7 875.00	0.00	0.00	0.00	1 115.63	157 678.13	7 875.00	165 553.13
000015	28/06/2021	900 000.00	150 000.00	5 625.00	6 750.00	0.00	0.00	0.00	956.25	156 581.25	6 750.00	163 331.25
000016	28/09/2021	750 000.00	150 000.00	4 687.50	5 625.00	0.00	0.00	0.00	796.88	155 484.38	5 625.00	161 109.38
000017	28/12/2021	600 000.00	150 000.00	3 750.00	4 500.00	0.00	0.00	0.00	637.50	154 387.50	4 500.00	158 887.50
000018	28/03/2022	450 000.00	150 000.00	2 812.50	3 375.00	0.00	0.00	0.00	478.13	153 290.63	3 375.00	156 665.63
000019	28/06/2022	300 000.00	150 000.00	1 875.00	2 250.00	0.00	0.00	0.00	318.75	152 193.75	2 250.00	154 443.75
000020	28/09/2022	150 000.00	150 000.00	937.50	1 125.00	0.00	0.00	0.00	159.38	151 096.88	1 125.00	152 221.88
		0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
		0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
		0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
		0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
		0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
		0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
		0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
		0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
		0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
		0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
		0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
		0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
		0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
		0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
		0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00

			0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
			0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
			0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
			0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
			0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
			0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
			0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
			0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
			0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
			0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
			0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
			0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
			0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
			0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
			0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
			0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
			0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
			0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
			0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
			0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
			0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
			0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
			0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
			0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
			0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
			0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
			0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
				3 000 000.00	196 875.00	236 250.00	0.00	0.00	0.00	33 468.75	3 230 343.75	236 250.00	3 466 593.75

Je, soussigné (e) Mlle/Mme/M titulaire du compte N° tenu par l'agence autorise la BDL a procéder au réglement des échéances sus - indiquées sur mon compte.

Et déclare accepter le principe stipulant que le non réglement d'une échéance équivaut à une renonciation claire et tacite à la bonification du taux d'intérêt par le trésor et m'engage dans ce cas, au paiement des intérêts globaux (y compris ceux à la charge du Trésor).

LE CLIENT

LE DIRECTEUR D'AGEN

ملخص الدراسة:

باعتبار أن السياحة أحد الأنشطة الهامة التي تقوم عليها اقتصاديات كثير من الدول، قمنا بتسليط الضوء على المقومات السياحية في الجزائر و إمكانية الاعتماد عليها و ترقيتها، وجعلها بديل أمثل للمحروقات الذي تعتمد عليه بنسبة كبيرة في اقتصادها.

و يعد تمويل المشاريع السياحية من أهم الخدمات التي تقوم بها البنوك التجارية لما لها من دور فعال لتنمية الاقتصاد الوطني، فالهدف من الدراسة هو إبراز مساهمة البنوك التجارية في تمويل و دعم هذه المشاريع من خلال توضيح الإجراءات العملية التي تتخذها هذه الأخيرة في منح القروض البنكية، و بموجب هذا التمويل تتحقق أهداف المشاريع السياحية من أرباح و استمرارية، و ما توصلنا إليه من الدراسة الميدانية التي شملت تمويل مشروع سياحي من قبل بنك التنمية المحلية لولاية قالمة وكالة بوشقوف الذي يمول المشاريع السياحية، مع إعطاء تسهيلات في التمويل عن طريق منح قروض مختلفة، إلا أنه تبقى هناك تعقيدات إدارية وعراقيل أخرى، مما يعني أنها لم ترقى إلى المستوى المطلوب.

الكلمات المفتاحية:

السياحة، البنوك التجارية، التمويل،المشاريع السياحية ، ولاية قالمة.

Résumé :

Le tourisme étant l'une des activités importantes sur lesquelles reposent les économies de nombreux pays, nous avons mis en évidence le potentiel du tourisme en Algérie, sa fiabilité et sa promotion, et en faisons une alternative idéale au carburant sur lequel il repose fortement.

Le financement de projets touristiques est l'un des services les plus importants des banques commerciales en raison de leur rôle effectif dans le développement de l'économie nationale, L'objet de l'étude est de mettre en évidence la contribution des banques commerciales au financement et au soutien de ces projets en clarifiant les mesures pratiques prises par ces dernières pour l'octroi de prêts bancaires, Dans le cadre de ce financement, les objectifs des projets touristiques sont réalisés à partir de bénéfices et de continuité. Et les résultats de l'étude de terrain, qui comprenait le financement d'un projet touristique par la banque de développement locale de la province de Guelma Bouchegoufe, qui finance des projets touristiques, avec la mise à disposition de facilités de financement grâce à l'octroi de divers prêts, mais des complications administratives et d'autres obstacles subsistent Jusqu'au niveau requis.

Les mots clé :

Le tourisme ,les Banques commerciales, Le Financement, Projets touristique, Wilaya de Guelma.